



التقرير السنوي ملخص حالة حقوق الانسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة

2022

التقرير السنوي

حالة حقوق الانسان في الاراضي الفلسطينية المحتلة 2022م

رئيس دائرة حقوق الإنسان والمجتمع المدني
أحمد سعيد التميمي

«استمرت اسرائيل القوة القائمة بالاحتلال باستباحة كل القوانين الدولية وأمعنت في جرائمها الممنهجة والمستمرة بحق شعبنا الفلسطيني».

الاشراف العام:

مدير عام دائرة حقوق الانسان والمجتمع المدني
أ. قاسم عواد

الاعداد القانوني:

د. رائد أبو بدوية

المراجعة القانونية:

د. مجد عودة
د. سامية أبو الغصين

ترجمة:

جامعة بوليتكنك فلسطين

التدقيق اللغوي:

كادر دائرة حقوق الانسان

للتواصل :

بناية منظمة التحرير الفلسطينية، رام الله، فلسطين | هاتف 0562333202 | فرعي 329

الفهرس

1. خطاب الرئيس محمود عباس

3 أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها ٧٧ في نيويورك

2. حالة حقوق الانسان في القدس

8 القدس والاستيطان

9 الانتهاكات الدينية في القدس

9 الشهداء والاصابات

10 الاعتقالات

10 الحبس المنزلي

10 قرارات الابعاد

11 حصار واعتداءات على حي الشيخ جراح، مخيم شعفاط وبلدة عناتا

11 حصار واعتداءات على حي الشيخ جراح، مخيم شعفاط وبلدة عناتا

3. حالة حقوق الانسان في الضفة الغربية

12 ١. المشروع الاستيطاني

13 ٢. الانتهاكات الاسرائيلية للموارد الطبيعية

15 ٣. أعمال الفهم والتهجير القسري

18 ٤. اعتداءات المستوطنين وأعمال العنف

19 ٥. استمرار نظام الفصل العنصري

20 ٦. انتهاكات قوات الاحتلال العسكرية

21 ٦. انتهاكات قوات الاحتلال العسكرية

4. تقرير حول الانتهاكات الاسرائيلية لقطاع غزة

24 أولاً: الحصار وتداعياته

25 انعدام الأمن الغذائي

26 واقع الاوضاع الصحية في قطاع غزة

27 تداعيات قيود العلاج خارج قطاع غزة

27 استمرار أزمة الكهرباء والوقود والغاز والمياه

29 الانتهاكات الاسرائيلية التي يتعرض لها الصيادين في البحر

30 انتهاكات المناطق الزراعية الحدودية العازلة

30 أسرى قطاع غزة في سجون الاحتلال الاسرائيلي

31 أسرى قطاع غزة في سجون الاحتلال الاسرائيلي

31 ثانياً : الاعتداءات العسكرية الاسرائيلية على قطاع غزة، عدوان اغسطس ٢٠٢٢ م

32 انتهاكات متعلقة بحياة وممتلكات السكان المدنيين

33 عرقلة اعادة الاعمار في قطاع غزة

ثالثاً: المحكمة العليا الاسرائيلية وشرعنة جرائم الحرب بحق الفلسطينيين 34

5. حالة حقوق الانسان بحق الأسرى الفلسطينيين 35

النساء والمعتقلات 37

الأطفال المعتقلون 38

سياسة الاعتقال الاداري 38

الاعتداءات والتتكيل أثناء عملية الاعتقال 39

تعذيب المعتقلين 39

الاهمال الطبي للمعتقلين الفلسطينيين 40

سياسة العزل الانفرادي للمعتقلين 40

سياسة الاقتحامات والتفتيشات للمعتقلات 41

زيارات الاسرى من قبل ذويهم 41

سياسة احتجاز جثامين الشهداء 41

6. اللاجئون الفلسطينيون 43

اوضاع اللاجئين الفلسطينيين 45

الحماية والمساعدة الدولية للاجئين الفلسطينيين 47

خطاب الرئيس محمود عباس

أمام الجمعية العامة للأمم
المتحدة في دورتها الـ 77
في نيويورك

خطاب الرئيس محمود عباس أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الـ 77 في نيويورك

23 أيلول 2022

أتحدث إليكم باسم أكثر من أربعة عشر مليون إنسان فلسطيني، عاش آباؤهم وأجدادهم مأساة "النكبة" منذ أربعة وسبعين عاماً، ولا زالوا يعيشون آثار هذه "النكبة" التي هي وصمة عار في جبين الإنسانية، وبالذات في جبين أولئك الذين تأمروا وخططوا ونفذوا هذه الجريمة البشعة.

كما وأن أكثر من خمسة ملايين فلسطيني لا زالوا يقعون تحت الاحتلال العسكري الإسرائيلي منذ أربعة وخمسين عاماً.

وأقول لكم اليوم، باسم الفلسطينيين الذين أفتخر بأنني واحد منهم، إن ثقتنا بتحقيق سلام قائم على العدل والقانون الدولي آخذة بالتراجع، بسبب السياسات الاحتلالية الإسرائيلية، فهل تُريدون أن يقتل ما تبقى من الأمل في نفوسنا؟.

لقد بات واضحاً، أيها السيدات والسادة، أن إسرائيل التي تنتكر لقرارات الشرعية الدولية، قررت ألا تكون شريكاً لنا في عملية السلام، فهي التي دمّرت اتفاقات أوسلو التي وقعتها مع منظمة التحرير الفلسطينية، وهي التي سعت وتّسعى بسياساتها الراهنة وعن شبح إصرار وتصميم إلى تدمير حل الدولتين، وهو ما تُثبت بالدليل القاطع أنها لا تؤمن بالسلام، بل بسياسة فرض الأمر الواقع بالقوة الغاشمة والعدوان، وبالتالي لم يعد هناك شريك إسرائيلي يمكن الحديث معه. وهي بذلك تنهي العلاقة التعاقدية معنا، وتجعل العلاقة بين دولة فلسطين وإسرائيل، علاقة بين دولة احتلال وشعب محتل، وليس غير ذلك، وسوف لن نتعامل مع إسرائيل إلا على هذا الأساس، ونطالب المجتمع الدولي التعامل معها أيضاً على هذا الأساس أيضاً.

إنها تقوم بحملة مسعورة لمصادرة أراضينا وزرعها بالمستوطنات الاستعمارية ونهب مواردنا، وكأن هذه الأرض فارغة وليس لها أصحاب، تماماً كما فعلت عام 1948. كما تقوم بإطلاق يد الجيش والمستوطنين الإرهابيين الذين يقتلون أبناء شعبنا الفلسطيني في وضوح النهار، ويسرقون أراضيهم ومياههم ويحرقون ويهدمون بيوتهم، ويجبرونهم على دفع ثمن الهدم، أو يجبرونهم على هدمها بأيديهم ويقتلون أشجارهم، كل ذلك بحماية رسمية.

وفوق ذلك سمحت الحكومة الإسرائيلية بتشكيل منظمات إرهابية عنصرية يهودية تمارس الإرهاب ضد أبناء شعبنا، ووفرت لها الحماية وهي تعتدي على الفلسطينيين وتنادي بطردهم من ديارهم، ويتأتي على رأس هذه المنظمات الإرهابية شبيبة التلال، ومجموعات تدفع الثمن، ولاهافا، وجماعة أمناء الهيكل، ويقود مثل هذه المنظمات الإرهابية أعضاء من الكنيسة الإسرائيلية، وفي هذا السياق فإننا نطالب المجتمع الدولي وضع هذه المنظمات الإرهابية على قوائم الإرهاب العالمي.

إن إسرائيل لم تُبق لنا شيئاً من الأرض لنقيم دولتنا المستقلة في ظل هجمتها الاستيطانية المسعورة، فأين سيعيش شعبنا بحرية وكرامة؟ أين سيقوم دولته المُستقلة ليعيش بسلام مع جيرانه؟ حيث أصبح المستوطنون يشكلون حوالي 751 ألفاً، ما يشكل 25% من مجمل السكان في الضفة الغربية والقدس. وتقتل إسرائيل أبناء شعبنا بدون حساب، كما فعلت مع الصحفية الفلسطينية شيرين أبو عاقلة التي قتلت برصاص قناص إسرائيلي، وهي تحمل الجنسية الأمريكية، والتي نطالب بتحقيق العدالة لها، ومع ذلك (أجزم أن أمريكا لن تُحاكم قتلتها من الجيش الإسرائيلي)، كما تعتدي إسرائيل على الأماكن الدينية المقدسة، المسيحية والإسلامية، خاصة في القدس، عاصمتنا الأبدية وذرة التاج. وهنا نود التأكيد على تمسكنا بالوصاية الهاشمية على هذه المقدسات.

وتقوم إسرائيل بفرض مناهج تعليمية مزورة في مدارسنا في القدس المحتلة، خارقةً بذلك القانون الدولي، وتعطل الانتخابات الرئاسية والتشريعية في فلسطين، بمنعها المواطنين الفلسطينيين المقدسيين من المشاركة فيها، كما جرت في ثلاثة انتخابات سابقة (1996، 2005، 2006)، وتُسوّق القوانين العنصرية التي تُكرّس نظام تمييز عنصري (ابرتهايد) ضدّ أبناء شعبنا على مَرأى من المجتمع الدولي، وتُفليّت من المُساءلة والعقاب، فلماذا لا تعاقب إسرائيل على خرقها القانون الدولي؟ ومن الذي يحميها من هذا العقاب؟ ولماذا هذه المعايير المزدوجة عندما يتعلق الأمر بإسرائيل؟

إسرائيل لم تتورع عن الانتهاك المتكرر لأرضنا وقيامها مؤخراً بإغلاق مقرات ست منظمات حقوقية فلسطينية تعمل في الأرض الفلسطينية، طبقاً للقانون الفلسطيني والدولي، بعد أن كانت قد اتهمت في الماضي بأنها منظمات إرهابية، في حين رفض العالم بأسره هذه التهمة وأدانها، بعد أن تأكد من بطلانها.

أيها السيدات والسادة

إسرائيل ومنذ نشأتها، ارتكبت جرائم وحشية بحق أبناء شعبنا، عندما دمرت 529 قرية فلسطينية، وطردت سُكانها منها خلال وبعد حرب 1948، وهجرت 950 ألف إنسان (وهو أكثر من نصف الشعب الفلسطيني في حينه) من بيوتهم، وذلك حسب سجلات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا)، وارتكبت أكثر من خمسين مذبة منذ العام 1948 وحتى يومنا هذا والتي راح ضحيتها عشرات الآلاف من الأطفال والنساء والشيوخ والأبرياء، والجميع يذكر مجزرة الأطفال في الحرب على غزة العام الماضي والتي أودت بحياة 67 طفلاً.

وإنني أضع بين أيديكم قوائم بهذه القرى المدمرة والمذابح، وأطالب إسرائيل من على منبركم هذا الاعتراف بمسؤوليتها عن تدمير هذه القرى وارتكاب المذابح وتهجير المواطنين الفلسطينيين والاعتذار للشعب الفلسطيني، وتحمل المسؤولية القانونية والسياسية والأخلاقية والمادية، وسوف نطالب المحكمة الجنائية الدولية بالشروع في التحقيق في هذه الجرائم فوراً.

هل يُريد الشعب الإسرائيلي أن يكون ويبقى مُستعمراً لشعب آخر إلى الأبد؟ ما هي القيم الأخلاقية والإنسانية التي تُبرر السكوت على هذا الظلم والأذى الذي تُؤيقه حكومتهم بالشعب الفلسطيني؟

السيدات والسادة،

إننا لا نقبل أن يبقى الطرف الوحيد الذي يلتزم باتفاقات وقعتها مع إسرائيل عام 1993، اتفاقات لم تعد قائمة على أرض الواقع، بسبب خرق إسرائيل المستمر لها. ورغم مطالبتنا لها بإنهاء احتلالها ووقف إجراءاتها وسياساتها العدوانية، وكذلك وقف كل الأعمال أحادية الجانب التي وردت نصاً في اتفاق أوسلو، وذكرها لي الرئيس بايدن شخصياً، إلا أنها أمعن في تكريس هذا الاحتلال وهذه الإجراءات والسياسات، فلم تترك لنا خياراً آخر سوى أن نعيد النظر في العلاقة القائمة معها برمتها.

وبذلك فقد أصبح من حقنا، بل إلزاماً علينا، أن نبحث عن وسائل أخرى للحصول على حقوقنا، وتحقيق السلام القائم على العدل، بما في ذلك تنفيذ القرارات التي اتخذتها هيئاتنا القيادية الفلسطينية، وعلى رأسها المجلس المركزي الفلسطيني.

إننا نُقدم على اتخاذ هذه القرارات من أجل الحفاظ على وجودنا الوطني على أرضنا، ومن أجل الحفاظ على حقوقنا التاريخية في وطننا، تحت مظلة منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا الفلسطيني، والتي ينضوي تحت رايتها أبناء الشعب الفلسطيني في كل مكان في العالم، في الوطن وفي مخيمات اللجوء وفي الشتات.

الحضور الكريم، لقد أصدرت الأمم المتحدة بهيئاتها المختلفة، مئات القرارات الخاصة بفلسطين ولم ينفذ قرار واحد منها، (754 قراراً من الجمعية العامة، 97 قراراً من مجلس الأمن، 96 قراراً من مجلس حقوق الإنسان).

ولذلك أتقدم اليوم إلى هذه المنظمة الأمامية، عنوان الشرعية الدولية في هذا العالم، بطلب رسمي لتنفيذ قرار الجمعية العامة رقم 181 الذي شكل أساساً لحل الدولتين في العام 1947، وكذلك القرار رقم 194 المنادي بحق العودة. وربما أكون بحاجة إلى أن أذكركم بأن التزام إسرائيل بتنفيذ هذين القرارين كان شرطاً لقبول عضويتها في منظمتكم الدولية الموقرة. ونطالبكم في حال رفض إسرائيل الانصياع وعدم تنفيذ هذين القرارين بإنزال العقوبات عليها وتعليق عضويتها في المنظمة الدولية. (وقد سلمنا الأمين العام للأمم المتحدة طلبنا بهذا الشأن).

كما سوف تشرع دولة فلسطين في إجراءات الانضمام إلى منظمات دولية أخرى، وعلى رأسها منظمة الملكية الفكرية، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الطيران المدني الدولي.

لقد اعتمد مجلس الأمن، قرارات واضحة يحقق تنفيذها السلام العادل والشامل، وآخرها القرار 2334. إن دور مجلس الأمن لا يقتصر على تبني القرارات فحسب، ولكن يتوجب عليه اتخاذ الخطوات العملية لتنفيذها، وليس مقبولاً أن تسري قرارات مجلس الأمن على دول غيرهما (ازدواجية المعايير)، وإذا تخلف مجلس الأمن عن القيام بمهامه، فهناك دور واضح للجمعية العامة للأمم المتحدة التي سنلجأ إليها.

فإذا استمرت محاولات عرقلة مساعيها لنيل العضوية الكاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة، وحماية الشعب الفلسطيني وحقوقه ودولته، وتبني خطوات عملية لإنهاء الاحتلال وتحقيق السلام، يصبح إلزاماً علينا التوجه إلى الجمعية العامة مرة أخرى، لاستفتائها على ما يجب تبنيه من إجراءات قانونية وخطوات سياسية، للوصول إلى تلك الغاية. وعند ذلك فإننا نأمل، بل كلنا ثقة، بأن تتحمل الجمعية العامة مسؤولياتها على أكمل وجه.

آيتها السيدات والسادة،

كُلِّي ثقة بأنكم سوف تفهمون لماذا نُقدم على هذه الخطوات الآن، فنحن لم نترك خلال كل السنوات الماضية باباً إلا وطرقناه من أجل إقناع إسرائيل بالعودة للجلوس إلى طاولة المفاوضات على أساس قرارات الشرعية الدولية والاتفاقات الموقعة، ولكنها رفضت وترفض ذلك.

السيدات والسادة، مع التقدير لما قام به المجتمع الدولي، أو حاول أن يقوم به من دعم وإسناد سياسي ومادي لشعبنا وقضيتنا العادلة، فإنه وللأسف الشديد عجز عن إنهاء الاحتلال وردع العدوان الإسرائيلي البشع والمتواصل على شعبنا، وتوفير الحماية الدولية له، وإيصاله إلى حقوقه المشروعة في الحرية والاستقلال، أسوة ببقية شعوب العالم، بحيث أصبحت دولة الاحتلال تتصرف كدولة فوق القانون.

وإن ما يُثير الدهشة أن دولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية تدعي أنها الحامية للقانون الدولي ولحقوق الإنسان، تُقدم الدعم اللامحدود لإسرائيل، وتحميها من المساءلة والمحاسبة، وتُساعد على المُضيّ قدماً في سياساتها العدوانية، وفي ازديادها للمجتمع الدولي بأسره، وما كان بمقدور إسرائيل أن تفعل ذلك دون غطاء أو دعم من هذه الدول.

إن بعض هذه الدول كانت شريكة في الأساس في إصدار القرارات التي تسببت في نكبة الشعب الفلسطيني، وعد بلفور المشؤوم، وصك الانتداب، وواصلت الإجحاف بحقوق الشعب الفلسطيني عندما رفضت إلزام إسرائيل بإنهاء احتلالها ووقف عدوانها، واحترام قرارات الشرعية الدولية ذات العلاقة، ولذلك فإنها تتحمل المسؤولية مع إسرائيل عن محنة الشعب الفلسطيني. وبناءً عليه، فإننا نطالب كلاً من بريطانيا وأمريكا وإسرائيل، بالاعتراف بمسؤوليتها عن هذا الجرم الكبير الذي أُرْكِبَ بحق شعبنا والاعتذار وجبر الضرر، وتقديم التعويضات للشعب الفلسطيني التي يُقرها القانون الدولي.

ومما يحزننا أيها السيدات والسادة أن الولايات المتحدة الأمريكية وعدداً من الدول الأوروبية التي تُنادي بالتمسك بحل الدولتين، وتعترف بدولة إسرائيل، لم تعترف بدولة فلسطين حتى الآن، وتهدد باستخدام الفيتو أمام شعبنا المشروع لنيل العضوية الكاملة في المنظمة الدولية. فلسطين الدولة المراقب فيها مُنذ عشر سنوات، أثبتت جدارتها بالعضوية الكاملة، بعدما عملت بكل جدية ومسؤولية مع بقية دول العالم في اللجان والهيئات المُتخصصة، وترأست بنجاح وكفاءة عالية مجموعة الـ 77+ الصين.

فما الذي يمنع هؤلاء من الاعتراف بدولة فلسطين وقبول عضويتها الكاملة في الأمم المتحدة؟ وعليه فإننا نجدد طلبنا لنيل هذه العضوية الآن، ولماذا تمارس المعايير المزدوجة بحقنا؟

من جانب آخر أطالب الأمين العام للأمم المتحدة بالعمل الحثيث على وضع خطة دولية لإنهاء الاحتلال لأرض دولة فلسطين، من أجل تحقيق السلام والأمن والاستقرار في المنطقة استناداً إلى قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية. (القرار 1515)

السيدات والسادة

بالأمس استمعت إلى ما قاله الرئيس الأمريكي جو بايدن، ورئيس الوزراء الإسرائيلي يائير لبيد، وغيرهما من قادة العالم حول الموقف المؤيد لحل الدولتين، وهذا أمر إيجابي، إن الاختبار الحقيقي لجدية ومصادقية هذا الموقف، هو جلوس الحكومة الإسرائيلية إلى طاولة المفاوضات فوراً، لتنفيذ حل الدولتين على أساس قرارات الشرعية الدولية ذات العلاقة، ومبادرة السلام العربية، ووقف كل الإجراءات أحادية الجانب التي تقوض حل الدولتين.

دولة فلسطين تواقة للسلام، فدعونا نصنع هذا السلام لنعيش في أمن واستقرار وازدهار، من أجل أجيالنا وجميع شعوب المنطقة.

وفي نهاية خطابي، أريد أن أقول لأبناء شعبنا وللعالم أجمع، إنني فخور بأنني أمضيت عُقوداً عدة من عمري وأنا أناضل مع إخوة لي من قادة الشعب الفلسطيني، من قضى منهم ومن ينتظر، من أجل الحفاظ على حقوق شعبنا البطل والشجاع، الذي ضرب أروع نماذج البطولة والفداء. ورغم كل المؤامرات والصفوفات التي مورست علينا وتمارس على شعبنا، فقد حافظنا على قرارنا الوطني المستقل وتمسكنا بثوابتنا الوطنية، ونجدد رفضنا تلقي أية تعليمات أو أوامر من أي جهة كانت.

كل الإكبار لشهداء الشعب الفلسطيني الأبرار الذين أثاروا طريق الحرية والاستقلال بدمائهم الزكية. وسوف يبقى هؤلاء رموزاً تذكروها الأجيال الفلسطينية بالعرفان والإجلال جيلاً بعد جيل، وستبقى مسؤوليتهم أمانة في أعناقنا.

أما أسرانا البواسل، ضمير شعبنا الحي، الذين يضحون بحريتهم من أجل حرية شعبهم، فهؤلاء تعجز الكلمات عن وصفهم، هم شهداء أحياء، هم أبطال وقادة راسخون، وستظل حريتهم أمانة في أعناقنا، ولن نتركهم حتى ينالوا حريتهم. ولن نترك أبناءهم وبناتهم وأسرهم وأهليهم، ونقول لهم ولأسرانا الأطفال وللأسير البطل ناصر أبو حميد ورفاقه إن الفجر آتٍ، وقد آن للقيد أن ينكسر. فتحية مني ومن شعبنا بأسره لشهادتنا وأسرانا الأبطال جميعاً. وتحية مني من على هذا المنبر لوالدة ناصر، أم الأسرى والشهداء، ومن المؤسف أن سلطة الاحتلال لم تسمح لها برؤية ابنها الأسير البطل لحقيقة واحدة وهو يصارع الموت بسبب الإهمال الطبي.

وختاماً أقول لكم، أيتها السيدات والسادة، وأنتم الذين تمثلون المجتمع الدولي والشرعية الدولية، إن الاحتلال سوف ينتهي حتماً، الآن أو بعد حين، فتعالوا الآن وأنتم الذين تتحملون مسؤولية تنفيذ قراراتكم لتحقيق ذلك من خلال السلام العادل والشامل، بدلاً من أن يتحقق بمزيد من الضحايا والدماء.

ألا هل بلغت؟

اللهم فاشهد

حالة حقوق الانسان في القدس

منذ احتلالها عام 1967، خضعت مدينة القدس الى سياسة اسرائيلية شاملة تهدف الى تهويدها وتغيير هويتها الوطنية الفلسطينية عبر ادوات متنوعة تستهدف الحجر والانسان الفلسطيني ومؤسساته في هذه المدينة، وفيما تستمر حكومة الاحتلال الاسرائيلي بسياساتها الاستيطانية في القدس، نراها تستهدف ايضا السكان عبر القتل والاسر وسحب الاقامات والابعاد، واستهدفت ايضا اماكن العبادة والمؤسسات بالاعتحام والاستحواذ والهدم.

القدس والاستيطان

شهد عام 2022 اطلاق نحو 70 مخططا استيطانيا ، والمصادقة على بناء نحو (22000) وحدة استيطانية جديدة في العديد من المستوطنات داخل مدينة القدس وعلى أطرافها. ومن أبرز هذه المخططات والمشاريع الاستيطانية، قيام سلطات الاحتلال بإنشاء بما يسمى «المقابر الوهمية» ، هذا بالإضافة الى ما نفذته من إقامة المدن والحدائق فوق المقابر الإسلامية وتجريفها ومصادرتها. ومن ضمن المقابر تم الاعتداء عليها: مقبرة «اليوسفية» المجاورة للمسجد الأقصى ومقبرة «مأمون الله» ومقبرة «الرحمة» وغيرها¹.

ومن ضمن المشاريع الاستيطانية في القدس، «القطار الهوائي- التلفريك» الذي يمتد من جبل الزيتون وصولاً إلى باب المغاربة، ومن ثم باب الخليل في البلدة القديمة، حيث بدأ الاحتلال بتنفيذ مشروع ليشكل نقطة انطلاق نحو تسهيل وصول المستوطنين للبلدة القديمة وساحة البراق.

وفي نهاية شهر حزيران بدأ الاحتلال بعملية تسجيل أراض باسم مستوطنين يهود حول المسجد الأقصى المبارك، لتشمل الأراضي الواقعة ضمن مخطط ما تسمى بـ«الحديقة القومية»، حول أسوار البلدة القديمة جنوب المسجد الأقصى المبارك، وتحويلها إلى الجمعيات الاستيطانية.

وقد استمرت خلال العام 2022 سياسة الهدم التي تتبعها قوات الاحتلال الاسرائيلي في القدس، فقد بلغ عدد عمليات الهدم فيها 306 عمليات هدم وتجريف. بالإضافة اخطارات بالهدم المسلمة للسكان الفلسطينيين والتي بلغت 220 اخطارا.

الانتهاكات الدينية في القدس

في عام 2022، تصاعدت انتهاكات سلطات الاحتلال الاسرائيلي والمستوطنين بحق المسجد الأقصى، فقد تصاعدت اقتحامات المستوطنين خلال العام 2022 تحت حماية قوات شرطة الاحتلال، حيث تجرأ ما يقارب 60,089 مستوطناً من اقتحام ساحات المسجد الأقصى، كان أعلاها في شهر تشرين الأول 2022 بواقع اقتحام 8224 مستوطناً وذلك تحت ذريعة الأعياد اليهودية. هذا بالإضافة الى ما رافق هذه الاقتحامات من اعتداءات واخلاء واعتقالات وابعاد عن المسجد بحق المصلين الفلسطينيين. هذا وقد استمرت حكومة الاحتلال في العام 2022 بأعمال الحفر والتجريف التي تقوم بها حكومة الاحتلال ومؤسساتها اسفل المسجد الأقصى، اضافة الى منع اعمال الترميم والصيانة اللازمة داخل المسجد الأقصى وخارجه.

وخلال العام 2022 واصل الاحتلال الانتهاكات بحق الطوائف والمعالم المسيحية بالقدس والتي كان أبرزها التضييقات والقيود في سبب النور للحد من وصول المسيحيين إلى كنيسة القيامة. هذا بالإضافة الى الاعتداء السافر على كنيسة اللقاء في بيت حنينا أثناء بيت عزاء الشهيذة الصحفية «شيرين أبو عاقلة». وكذلك ما قامت به مجموعة من المستوطنين من اعتداء على كنيسة «الروح القدس» والحديقة اليونانية التابعة لبطريركية الروم الأرثوذكس بالقدس المحتلة.

1 اعتمد هذا التقرير فيما ورد من احصائيات على تقارير محافظة القدس للعام 2022

ان سياسة الاحتلال المنهجية والمتواصلة تجاه الأماكن الدينية في الأراضي الفلسطينية المحتلة فيه انتهاك واضح للالتزام الذي فرضته الاحكام والاعراف والمواثيق الدولية التي اوجبت على سلطات الاحتلال احترام حق وحرية السكان المدنيين في ممارسة شعائرهم الدينية واحترام وحماية دور العبادة الخاصة بهم.² هذا بالإضافة الى ما تعتبره الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة القدس القديمة واسوارها جزاء اصيلا من لائحة مواقع التراث العالمي³ ، وهي تراث غير قابل للتجزئة وجب على جميع الاطراف احترام الوضع القائم فيما يتعلق بالأماكن المقدسة في البلدة القديمة من القدس⁴.

- استهداف المؤسسات الفلسطينية في القدس

استمرت سلطات الاحتلال الاسرائيلي هجمتها المنهجية على المؤسسات الفلسطينية في القدس المحتلة، حيث عمدت عام 2022 الى إغلاق 28 مؤسسة وجمعية وهيئة فلسطينية ناشطة في المدينة. وأعلنت استمرار تمديد الاغلاق للمؤسسات بحجة اختراق «السيادة الإسرائيلية» على القدس المحتلة.

واستمرار بسياسة الاحتلال بما يسمى « اسرلة» التعليم في المدينة؛ سحبت تراخيص 6 مدارس في مدينة القدس لمدة عام، بحجة «التحريض في الكتب المدرسية على دولة وجيش الاحتلال». ويشمل القرار مدرسة الإبراهيمية في الصوانة، ومدارس الإيمان بكافة فروعها في بيت حنينا في القدس المحتلة. هذا بالإضافة الى استمرار سياسة الاقتحامات للمؤسسات التعليمية الفلسطينية في القدس؛ حيث اقتحمت هذا العام مدارس الإيمان الثانوية و حرم ومحيط جامعة القدس/ أبوديس عدة مرات.

اما ما يتعلق بالسكان الفلسطينيين في القدس المحتلة، فقد تعرضوا للعديد من الانتهاكات:

الشهداء والاصابات

لقد شهد عام 2022، تصاعدا حادا للعديد من الانتهاكات والاعتداءات الاسرائيلية بحق سكان القدس؛ فقد ارتقى في القدس هذا العام 19 شهيدا واصيب (2486) مقدسيا، هذا بالإضافة الى (489) اعتداء، منها (112) إيذاء جسديا) من قبل المستوطنين. وجدير بالذكر ان هذا العام شهد اغتيال الشهيدة الصحفية المقدسية (شيرين أبو عاقلة، 51 عامًا) رغم ما كانت تلبسه اثناء الاغتيال من سترة واقية وخوذة خاصة موسمة بشعار الصحافة.

الاعتقالات

استمرت قوات الاحتلال بحملات الاعتقال الموجهة ضد سكان القدس، حيث بلغت حالات الاعتقال خلال العام 2022 (3504) حالة، وقد أصدرت محاكم الاحتلال العنصرية (276) حكما بالسجن بحق أسرى مقدسيين، كان من بينها (96) قرارا بالاعتقال الإداري.

2 انظر المادة 27 من اتفاقية جنيف الرابعة 1949 ؛ انظر المادة 18 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948
3 تم تسجيلها على قائمة التراث العالمي في اليونسكو عام 1981.
4 الأمم المتحدة: التراث في مدينة القدس غير قابل للتجزئة، 10/262512/2016/ar/news.un.org: <https://news.un.org/ar/story/2016/10/262512>
انظر أيضا المادة 56 من اللائحة المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية لالهائي / 18 أكتوبر/ تشرين الأول 1907

الحبس المنزلي

ابتكر الاحتلال الإسرائيلي نوعاً جديداً من السجون، وخص به أهل القدس وأطفالهم، مطلقاً على هذا الإجراء التعسفي والعنصري مصطلح (الحبس المنزلي) أو (الإقامة الجبرية)، حيث برزت هذه الظاهرة بشكل واضح بعد موجة الاحتجاجات عقب خطف الطفل محمد أبو خضير، وقتله في تموز 2014، واتسعت مع اندلاع انتفاضة القدس في تشرين الأول 2015.

و تلجأ سلطات الاحتلال الى الحبس المنزلي كنوع من أنواع العقاب للأطفال المقدسيين ما دون 14 عامًا، لأنّ (القانون الإسرائيلي)، لا يُجيز حبسهم، فتقوم باحتجاز الطفل داخل البيت طوال الفترة التي تبحث فيها المحكمة الإسرائيلية في ملفه، وذلك إلى حين انتهاء (الإجراءات القضائية) بحقه، وإصدار المحكمة حكمها في قضيته، وهذه الفترة لا تُحتسب من فترة الحكم الفعلي، الذي يصدر لاحقاً بحق الطفل. ويُجبر الطفل خلال هذه الفترة بعدم الخروج من البيت بتاتاً، ويؤمّن له أجهزة تتبع «سوار إلكتروني» مع GBS. ، بالإضافة إلى قرارات بالحبس المنزلي المفتوح دون تحديد للمدة، بالإضافة إلى فرض كفالات وغرامات مالية باهظة بحقهم. وتفيد الإحصائيات الرسمية بأن أكثر من 214 حالة حبس منزلي حصلت خلال عام 2022م.

قرارات الإبعاد

لقد نفذت سلطات الاحتلال الاسرائيلي سياسة الابعاد في مدينة القدس بشكل واسع عام 2022 ؛ حيث اصدرت ما يزيد عن (871) قرارًا بالإبعاد، سواء بالإبعاد عن المسجد الأقصى المبارك أو مناطق السكن اوعن كامل مدينة القدس بشكل نهائي. أو إبعاد كامل عن فلسطين كما حصل مع الأسير الفلسطيني المقدسي المحامي «صلاح الحموري»؛ فبعد انتهاء أمر اعتقاله الإداري قررت سلطات الاحتلال إبعاده إلى فرنسا (التي يحمل جنسيتها) ، ففي 18/12/2022 قامت سلطات الاحتلال بترحيله قسراً إلى فرنسا بعد أن قامت بسحب هويته المقدسية بحجة (خرقه الولاء) لدولة الاحتلال وتم ترحيله قسرياً خارج الدراضي الفلسطينية المحتلة وهو ما يشكل خرقاً واضحاً للمادة 29 من اتفاقية جنيف الرابعة التي تحظر التهجير القسري ومخالفة جسيمة من قبل قوات الاحتلال تستوجب العقاب بموجب م 147 من ذات الاتفاقية. هذا اضافة الى مخالفة تشريعات الاحتلال الاسرائيلي التي تتطلب « الولاء » من سكان الدراضي الفلسطينية المحتلة قواعد واحكام القاون الدولي وخاصة م 68 من جنيف الرابعة والمادة 45 العرفية من اللائحة المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية - لاهاي / 18 أكتوبر/ تشرين الأول 1907. ان ما نفذته قوات الاحتلال الاسرائيلي بحق المحامي صلاح الحموري يفتح باباً جديدا امام تنفيذ سياسة اسرائيلية جديدة- قديمة لتفريغ القدس من سكانها عبر استغلال حصول المقدسيين على جنسيات واقامات اجنبية.

حصار واعتداءات على حيّ الشيخ جراح، مخيم شعفاط وبلدة عناتا

استمرت سلطات الاحتلال اعتداءاتها على حيّ الشيخ جراح ، خاصة مع الدقنحات اليومية للحي والتي نفذها عضو كنيسة الاحتلال اليميني المتطرف «إيتمار بن غفير» برفقة المستوطنين، وسط حماية وانتشار مُكثّف لعناصر قوات وشرطة الاحتلال.

لقد شهد عام 2022 ايضا تحويل منطقة بلدة عناتا وضواحيها ومخيم شعفاط التي يقطن فيهما نحو 150 ألف فلسطيني إلى منطقة مغلقة من قبل قوات الاحتلال الاسرائيلي، ابتداء من 8 من تشرين الأول ولغاية الـ 19 من تشرين الأول/ 2022 ، وحولها إلى ثكنة عسكرية. ونشر الاحتلال قواته ومنع دخول أو خروج السكان من المنطقة.

حالة حقوق الانسان في الضفة الغربية

يعرض هذا التقرير صورة مقتضبة لحالة حقوق الإنسان في الضفة الغربية من الأراضي الفلسطينية المحتلة في 1967 خلال العام 2022، فيما يركز على أبرز الحقوق المنتهكة جراء الممارسات الإسرائيلية؛ بداية من الاستيطان الاستعماري في الضفة الغربية وما أفرزه من مصادرات للأراضي والموارد وتهجير لسكان، وجملة من الاعتداءات والعراقيل التي يمارسها الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنون ضد المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم.

يركز التقرير بصورة عامة على المشهد الكلي لحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والاعتداءات السافرة من الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين ضد سكان الأراضي الفلسطينية المحتلة وممتلكاتهم ولاسيما في المنطقة (ج) من الأراضي الفلسطينية بحسب تقسيمات اتفاقات أوسلو 1993، مع ربطها بالانتهاكات التي تمس قانون حقوق الإنسان الدولي والقواعد والاعتراف والقرارات الدولية ذات الصلة، بالإضافة إلى واجبات إسرائيل كدولة احتلال تجاه سكان الأراضي المحتلة؛ المنصوص عليها في القواعد والاعتراف القانونية الراسخة في القانون الدولي الإنساني.

1. المشروع الاستيطاني

تنتهج حكومة الاحتلال الإسرائيلية سياسة استعمارية استيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ 1967، وذلك من خلال نقل ممنهج ومنظم لأعداد من سكانها المدنيين اليهود إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبشكل غير قانوني وغير شرعي، واستمرت إسرائيل بزرع المستوطنات واليبور الاستيطانية⁵ منذ احتلال الضفة الغربية عقب حرب 1967.

لم تكن عملية السلام رادعة لسياسات الاحتلال الاستيطانية، فعلى الرغم من توقيع اتفاقية أوسلو عام 1993؛ والتي وضعت الأساس لحل الدولتين بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، إلا أن استمرار السياسات الإسرائيلية استمرت في تعزيز الاستيطان دونما أي اعتبار للقرارات والقوانين الدولية التي تدنيه، إلى أن وصل عدد المستوطنين في الضفة الغربية والقدس حتى كتابة هذا التقرير إلى ما يقارب 726500 مستوطن⁶. موزعين على 176 مستوطنة و186 بؤرة استيطانية. وتجدر الإشارة هنا، أن هناك مواقع استيطانية استعمارية أخرى موجودة في الضفة الغربية والقدس منها 94 معسكر لجيش الاحتلال الإسرائيلي بالإضافة إلى 50 موقع سياحي وخدمي وصناعي يتبع للمستوطنات. هذا مع استمرار سيطرة الجمعيات الاستيطانية بدعم من قوات الاحتلال الإسرائيلي على قرابة 150 منزل في القدس يعود للفلسطينيين، حيث تم تحويل هذه المنازل إلى ثكنات استيطانية أو عسكرية.

وخلال العام 2022، استمرت حكومة الاحتلال في تنفيذ سياساتها ومخططاتها بذات الوتيرة للحكومات السابقة بما يختص بالشأن الاستيطاني، دون أي اعتبار لأي مطالبات دولية بوقف الاستيطان وعدم شرعيته، فالمشروع الاستيطاني يظل في طياته أهداف سياسية، اقتصادية، عسكرية، وسياسات إحلالية تهدف إلى اقتلاع السكان الأصليين مقابل استبدالهم بالمستوطنين، وهو ما يشكل انتهاكا خطيرا لقواعد واحكام القانون الدولي.

5 البؤر الاستيطانية: هي مستوطنات أقيمت منذ التسعينيات دون موافقة الحكومة وتعتبر غير قانونية وفقاً للقانون الإسرائيلي.

6 Israel Central Bureau of Statistics (CBS), "Localities (1) and Population, By Population Group, District, Sub-District and Natural Region," (Hebrew and English), September 15, 2022; Peace Now, "Jerusalem," <https://peacenow.org.il/en/settlements-watch/settlements-data/jerusalem>.

ومن الجدير بالذكر أن العام 2022 شهد سياسة إسرائيلية واسعة تجاه شرعنة البؤر الاستيطانية، والاعتراف بها بأثر رجعي، عقب قرار المحكمة العليا في إسرائيل الذي يقضي بإمكانية إعطائها الذونات للبؤر الاستيطانية إذا استوفت مصادرة الأراضي بها شرط «حسن النية» وهو مصطلح فضفاض يمهّد الطريق نحو الموافقة الفعلية على بناء البؤر الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية الخاصة، واستناداً لهذا المصطلح الفضفاض تم في عام 2022 شرعنة بؤرتين استيطانيتين وهما: «متسبيه داني» و «متسبيه كراميم» في محافظة رام الله. كما صرح مكتب المدعي العام الإسرائيلي بإمكانية ربط البؤر الاستيطانية الواقعة على أراضي الدولة بشبكة الكهرباء الإسرائيلية الرسمية.⁷ ومع نهاية عام 2022، بلغ عدد البؤر الاستيطانية 12 بؤرة في محافظات رام الله ونابلس وسلفيت وقلقيلية والخليل وبيت لحم وطوباس.

1 - مشروعية الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة

المشروع الاستيطاني يأتي مناقضاً للعديد من القواعد والأعراف والقرارات الراسخة في القانون الدولي، وبالعودة إلى نص المادة (46) من معاهدة لاهي لعام 1907؛ نجد أنها نصت صراحة على عدم جواز الاستيلاء أو مصادرة أملاك الدولة المحتلة للأموال الواقعة تحت احتلالها، وهو ما تنتهكه إسرائيل في سياستها الاستيطانية القائمة على مصادرة الأراضي المحتلة خدمة لمشروعها.⁸

كما وأكدت المبادئ الأساسية لقوانين الاحتلال الحربية على واجب السلطة القائمة بالاحتلال في حماية المصالح الأساسية للسكان الخاضعين لاحتلالها بحسب ما نصت عليه المواد (27) و (49) من اتفاقية جنيف الرابعة؛ والتي تحظر على الدولة المحتلة نقل أو ترحيل أجزاء من سكانها إلى الأراضي التي تحتلها لأسباب سياسية أو عنصرية أو استعمارية.⁹

وهو ما تدينه العديد من القرارات والصكوك الدولية المتنوعة؛ فقد أكد الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية في العام 2004 على عدم شرعيتها حيث ذكر « تمثل المستوطنات التي أقامتها (إسرائيل) على الأراضي الفلسطينية المحتلة، انتهاكاً صريحاً للقانون الدولي.¹⁰ كما أكدت العديد من قرارات مجلس الأمن ذات الصبغة الإلزامية على ضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية المحتلة » والتي تقيم عليها إسرائيل اليوم مستوطناتها» بداية من القرار (242) في 1967، وصولاً إلى قرار مجلس الأمن رقم (2334) في 2016؛ الذي يدين بناء المستوطنات وتوسيعها بشكل مباشر، كما يدين مصادرة الأراضي وهدم المنازل، وتشريد المدنيين الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، بما فيها القدس الشرقية.¹¹

2 - مصادرة ونزع ملكية الأراضي

استمرت الحكومات الإسرائيلية المتوالية في رسم السياسات التي تخدم المشروع الاستعماري الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث سعت إسرائيل باطراد منذ قيامها على توسيع رقعتها الجغرافية من خلال مصادرة الأراضي بالقوة وبسط سيطرتها، إلى أن أصبحت خطط الضم التي تمارسها إسرائيل بحكم الأمر الواقع تهدد سلامة ووحدة الأراضي الفلسطينية المحتلة والتي تنعكس بدورها على إمكانية إقامة أي دولة فلسطينية مستقلة تبعاً لحل الدولتين الذي قامت عليه عملية السلام برمتها وبتبناه المجتمع الدولي حتى كتابة هذا التقرير.

فمنذ عام 1967 تم مصادرة ونزع ملكية ما يزيد عن مليونين دونم من الأراضي الفلسطينية المحتلة.¹² وذلك تحت ما تستمر إسرائيل القيام به تحت جملة من الحجج العسكرية والأمنية لتبرير سياستها في المصادرة ونزع الملكية، وهي ذات الأراضي التي غالباً ما تستخدمها إسرائيل لخدمة مشاريعها الاستيطانية وضمان استمرار سيطرتها على الضفة الغربية.

7 انظر الفقرة 26 و 27 من تقرير اللجنة الدولية المستقلة المعنية بالتحقيق في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي إسرائيل.

8 انظر الاتفاقية الخاصة باحترام قوانين وأعراف الحرب البرية، لاهي في 18 تشرين الأول 1907.

9 انظر اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، في 12 آب 1949

10 الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية في قضية الجدار، 9 تموز 2004.

11 انظر قرار مجلس الأمن (2016) S/RES/2334، متاح في: <https://www.un.org/webcast/pdfs/SRES2334-2016>.

12 انظر الفقرة 39 من تقرير اللجنة الدولية المستقلة المعنية بالتحقيق في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي إسرائيل. أيلول 2022.

فمن الناحية القانونية، يعد الاستيلاء على الأرض ومصادرتها انتهاكا خطيرا لمبادئ ومقاصد الأمم المتحدة التي تحترم سيادة الدول وسلامة أراضيها وحق الشعوب في تقرير مصيرها المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. هذا بالإضافة الى احكام وأعراف القانون الدولي التي جرمت الاستيلاء على اراضي الدول بالقوة؛ فالمجتمع الدولي ومنذ اتفاقيات لاهاي 1907،¹³ مروراً باتفاقية جنيف الرابعة 1949، وانتهاء بالعديد من قرارات الامم المتحدة وعلى رأسها قرار مجلس الامن الدولي عبر القرار (242) والتي حظرت جميعها الاستيلاء على الأراضي عن طريق الحرب أو القوة، الا ان إسرائيل تصر على استمرار مصادرتها للأراضي الفلسطينية المحتلة حتى اليوم.

ومن خلال تتبع المصادرات التي تطل الأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية المحتلة، نجد ان العام 2022 قد شهد المزيد من السياسات الإسرائيلية التوسعية لصالح المستوطنات والبؤر الاستيطانية. وكما تظهر الاحصائيات في الملحق رقم (1)، نرى استمرار السياسات الإسرائيلية في توسيع المستوطنات وعمليات التجهيز للوحدات السكنية وتهيئتها، وذلك من خلال مصادرة أراضي المواطنين وبناء أحياء استيطانية جديدة فيها وشق الطرق وإقامة مشاريع مختلفة، وقد قادت الحكومة الائتلافية بقيادة نفتالي بينت وبائير لابيد خططا لبناء 7,292 وحدة سكنية، فلقد صادقت هذه الحكومة على 83 مخططا هيكليا لتوسعة المستوطنات في الضفة الغربية والقدس، وادعت لغايات المصادقة اللاحقة 92 مخططا هيكليا. وهو ما أسهم في الزيادة المطردة التي شهدها العام 2022، وحملت معها زيادة بنسبة 26% مقارنة بالمتوسط السنوي خلال حكومات نتانيا هو في 2020، 2012.¹⁴

كما شهد العام 2022 واحدة من اكبر عمليات مصادرة الدراض الفلسطينية في الضفة الغربية؛ حيث اعلنت عن مصادرة 21959 دونم كمحميات طبيعية، وهو سلوك احتلالي يلحقه قرار اخر بعد فترة وجيزة بتخصيص هذه الأراضي لاحقا لغراض استيطانية؛ كما حدث من قبل حين مصادرة «جبل ابو غنيم» في القدس كمحمية طبيعية عام 1997م ومن ثم تم اقتلاع 60000 شجرة من هذا الجبل وتم تحويله لاحقا لواحدة من كبرى مستوطنات الضفة الغربية وهي مستوطنة «هارحوما».

2. الانتهاكات الاسرائيلية للموارد الطبيعية

تعرض كافة الموارد الطبيعية في فلسطين للانتهاكات الاسرائيلية الجسيمة والمستمرة منذ بداية احتلال القوات الاسرائيلية للأراضي الفلسطينية، حيث تتبع اسرائيل سياسة ثابتة وشاملة لسرقة ونهب واستغلال وافساد والتحكم في كافة الموارد الطبيعية الفلسطينية بدءاً من الأراضي الفلسطينية الزراعية الخصبة التي تتعرض للتجريف والتدمير والتخريب واقتلاع الأشجار المعمرة، ومنع الزراعة فيها رغم جودتها العالية ووقوعها داخل مناطق سيطرة السلطة الفلسطينية مثل أراضي الأغوار، ومرورا بمياه نهر الأردن الذي تسيطر على منابعه سلطات اسرائيل بشكل كامل، وعلى المياه الجوفية العذبة التي تقوم بحرمان الفلسطينيين من الاستفادة منها.

أ - المياه

تحرص إسرائيل في احكام سيطرتها على الموارد الطبيعية، فمنذ احتلال الضفة الغربية في 1967 أصدرت إسرائيل الامر العسكري رقم 92؛ والذي اكدت إسرائيل من خلاله على سيطرتها على أحواض المياه الثلاثة الرئيسية في الضفة الغربية، ومنعت الفلسطينيين من استخدامها او التصرف بها من خلال نزع ملكيتها وإحاطة استخدامها بالقيود والدوام العسكرية، وهو ما انعكس سلبا على جملة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية للفلسطينيين في الأراضي المحتلة؛ فالحق في الغذاء والماء والسكن والتعليم والرعاية الصحية والمرافق الصحية جميعها تتأثر تبعا لسياسة الاحتلال الإسرائيلي تجاه الموارد الطبيعية لا سيما الثروة المائية.

وفي الوقت الذي كانت إسرائيل تسعى لتقديم خدماتها المائية بنى تحتية متطورة لمواطنيها في إسرائيل والمستوطنات المقامة على الأراضي الفلسطينية المحتلة. كانت التجمعات الرعوية، والزراعية والنساء والأطفال وكبار السن والمرضى تواجه خطر وتهديدات ندرة المياه نتيجة لسياسات الاحتلال التمييزية والمشددة التي تنتهجها اسرائيل من اغلاق وتقييد وسحب تراخيص تستهدف المنشآت المائية، وتحظر بناءها وصيانتها دون اذن عسكري.

13 انظر الاتفاقية الخاصة باحترام قوانين وأعراف الحرب البرية، (لاهاي في 18 تشرين الأول 1907).

14 Peace Now, "The government of unequivocal annexation: One year of the Bennett-Lapid Government," June 23, 2022, <https://www.peacenow.org.il/en/the-first-year-of-the-bennett-lapid-government>

فالمياه واحدة من أهم الموارد الطبيعية في فلسطين، التي تتعرض لانتهاكات إسرائيلية طوال سنوات الاحتلال، فالسياسات الإسرائيلية المتبعة في السيطرة على المياه الجوفية ومنابعها في الأراضي الفلسطينية المحتلة، خلقت خلقت حالة من النهب مستوى من عدم التكافؤ وعدم الاستخدام العادل بين سلطات الاحتلال وفلسطين خاصة في الدبار الجوفية العابرة للحدود. فبالرغم من أن الضفة الغربية يوجد بها 13.0 % من مجموع الآبار في فلسطين التاريخية، فإن الإسرائيليين يعملون على استخراج ما يصل إلى 53.0 % من المياه الجوفية في هذه الآبار. هذا وقُدرت نسبة المياه التي يحصل عليها الفلسطينيون من مياه الأحواض الجوفية تلك 15% فقط، في حين يحصل الاحتلال على 85% من مياه هذه الأحواض.¹⁵

كما تتحكم قوات الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية بعدد وعمق الآبار التي يقوم المواطنون الفلسطينيون بحفرها لاستخراج المياه واستخدامها، وهو ما ينعكس بشكل سلبي على قدرتهم بتوفير احتياجاتهم المطلوبة من المياه سواء للشرب أو لري أراضيهم الزراعية. هذا بالإضافة إلى الهيمنة الإسرائيلية الكاملة على كافة منابع نهر الأردن. هذا في الوقت الذي يستمر اعتماد سلطة المياه الفلسطينية على المياه التي توفرها شركة المياه الإسرائيلية «مكروت» والتي توفر المياه للفلسطينيين بمقابل مالي، حيث يشتري الفلسطينيون مياههم المنهوبة من أراضيهم المحتلة من الشركة الإسرائيلية.

هذا بالإضافة إلى اعتداءات المستوطنين الإسرائيليين المتكررة على أكثر من 56 نبعا من ينابيع المياه العذبة الفلسطينية في الضفة الغربية، والتي تعود ملكيتها للسكان الفلسطينيين، حيث تم الاستيلاء والسيطرة بشكل كامل على 30 نبعا في العام 2012م وحده¹⁶ مما حرم السكان من أماكن الاستفادة منها.

وأما بالنسبة لوضع المياه في قطاع غزة فإن الحوض الساحلي في قطاع غزة يتعرض إلى مشاكل عديدة منها الضخ الجائر للمياه من الجانب الإسرائيلي، ويقدر أن الإفراط في استخراج المياه من الحوض الساحلي يقرب من ضعف الحد المستدام ويصل الآن إلى مستويات خطيرة، حيث أن 95.0 % من مياه الشرب في قطاع غزة غير صالحة للشرب،¹⁷ ويرجع ذلك إلى عقود من الإفراط في استخراج المياه الجوفية من قبل سلطات الاحتلال ومستوطناته. وهو ما يدفع السكان لحفر الآبار الجوفية والتي ترتفع فيها نسبة الملوحة لمستويات قياسية .

ومن الجدير بالذكر أن السيطرة الإسرائيلية على الموارد المائية بجانب سياسة نزع الأراضي والسيطرة عليها، قد ساهمت في انخفاض المعدل الزراعي وإنتاجيته في الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين من 35% في العام 1972 حتى 4% في السنوات الأخيرة، وهو ما انعكس على انخفاض نسبة النساء العاملات في فلسطين إذ كانت النساء تعتمد على العمل في القطاع الزراعي بشكل أساسي.¹⁸

ب - المحاجر في الضفة الغربية

تتميز أراضي الضفة الغربية بطبيعة خاصة مما يجعلها تحتوي على العديد من المحاجر أو المقالع التي يمكن استخراج الحجارة والرخام، فهناك أكثر من 250 محجر منتشرة في مناطق الضفة الغربية، ويتركز وجود هذه المحاجر في التلال الجيرية لمحافظة الخليل وبيت لحم، وهي بذلك تعتبر من أهم الموارد الطبيعية في فلسطين حيث قدر البنك الدولي بأن هناك حوالي 20 ألف دونم من الأراضي الصالحة للاستخدام كمحاجر في المناطق الفلسطينية المصنفة ج،¹⁹

15 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة جودة البيئة، البيئة والتنمية المستدامة في فلسطين، 2014م، رام الله، فلسطين، 2014م، ص 24.

16 رصد الانتهاكات الإسرائيلية على الحق في المياه والصرف الصحي وإرتباطه بحقوق الإنسان الأخرى في المناطق المصنفة «ج» في محافظات القدس وبيت لحم والخليل وفي قطاع غزة، تقرير صادر عن معهد الأبحاث التطبيقية- القدس (أريج) ومركز تنمية وإعلام المرأة (تام) ومركز الإعلام المجتمعي في قطاع غزة، ومركز مصادر التنمية الشبابية- الخليل، 2022م، ص 14.

17 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة جودة المياه، التنمية المستدامة في فلسطين 2014م، مرجع سابق، ص 24.

18 انظر الفقرة 72-73 من تقرير اللجنة الدولية المستقلة المعنية بالتحقيق في الأرض الفلسطينية المحتلة، مرجع سابق

19 أليجرا باشيكو، ترجمة يارا زعابر، كتاب فلسطين السنوي للقانون الدولي، الجزء 17، العام 2014، قضية المحكمة الإسرائيلية العليا حول تراخيص المحاجر في الضفة الغربية: الحاجة لرأي استشاري ثان من محكمة العدل الدولية، معهد الحقوق، جامعة بيرزيت، 2019م، ص 2.

وقد منعت إسرائيل منح تصاريح للفلسطينيين لقيامه محاجر لاستخراج الحجارة أو لتطوير الموجود منها منذ العام 1994م، وتقع معظم المحاجر أو المقالع في المناطق الفلسطينية التي تصنف ضمن مناطق ج، مما يسهل السيطرة والهيمنة الإسرائيلية على تلك المحاجر ومنع استغلالها من الفلسطينيين، ونهبها من قبل الإسرائيليين حيث تقدر قيمة المنهوب منها سبعة ملايين طن من الحجر سنوياً من المناطق الفلسطينية المصنفة ضمن مناطق ج،²⁰ يضاف إلى تلك الإجراءات الإسرائيلية الهادفة إلى عرقلة عمل المحاجر والكسارات الفلسطينية ومصادرة المعدات الفلسطينية المستخدمة فيها، وعرقلة تسويق وبيع الحجارة والرخام الفلسطيني للعالم الخارجي، وعدم السماح بدخول التقنيات الحديثة المستخدمة في صناعة الحجر والرخام.

ت - حقل الغاز في رنتيس في الضفة الغربية

يعتبر حقل رنتيس الواقعة غرب رام الله للغاز أحد أكبر حقول النفط غير الساحلية في فلسطين، وقد بدأ الاحتلال الإسرائيلي منذ ثمانينات القرن الماضي بالتنقيب بالحوض الذي يقع معظم مخزونه داخل حدود الضفة الغربية (أكثر من 60%)، مما جعل شركة «جفعوت عولام» الإسرائيلية تبدأ بتطويره منذ العام 2004م، رغم أنها بدأت الحفر الاستكشافي في حوض مجد على أراضي رنتيس عام 1994م، وذلك من خلال الآبار «مجد2» و«مجد3» و«مجد4»²¹ وذلك بعد أن عدلت سلطات إسرائيل مسار الجدار الفاصل والذي يمتد بطول 4 كم في أراضي رنتيس المحاذية لحدود عام 1967م، ليضم مساحات إضافية من الحوض حتى تتمكن سلطات الاحتلال من استغلاله والسيطرة عليه. وفي العام 2010م، بدأت الشركة الإسرائيلية «جفعوت عولام» - والتي تحظى بحقوق امتياز حصرية عمليات التنقيب واستخراج النفط والغاز حتى عام 2032م قابلة للتجديد - ببيع النفط المستخرج من حقل رنتيس لمصافي التكرير الإسرائيلية، بمعدل يتجاوز ثمانية آلاف برميل يومياً مستخرجة من خمسة آبار تم حفرها في الجزء الواقع داخل أراضي فلسطين 48. ويقدر المخزون في هذا الحقل بأكثر من 1,5 مليار برميل نفطي، و182 مليار قدم مكعب من الغاز، وتقدر قيمتهما الإجمالية بأكثر من 155 مليار دولار.²² هذا وتقدر حصة الطرف الفلسطيني من حقل رنتيس للنفط والغاز بما يزيد عن 100 مليار دولار.²³

في العام 2016، وقعت الحكومة الفلسطينية السابقة ممثلة بوزارة الاقتصاد مع رئيس صندوق الاستثمار الفلسطيني، اتفاقية شراكة لتطوير حقل بتروم رنتيس في أغسطس 2016م،²⁴ وقد كانت هذه الاتفاقية أول محاولة فلسطينية لاستغلال حقول الغاز والبتروم في فلسطين، وللاستغلال المصادر الطبيعية في المناطق «ج»، لتنمية الاقتصاد الوطني وخلق فرص عمل للفلسطينيين، إلا أنه هذه الحقول لم تستغل فلسطينياً حتى الآن وذلك بسبب السيطرة والهيمنة والاستغلال الإسرائيلي ونهب الاحتلال لحقول الغاز والنفط الفلسطينية الواقعة في أراضي رنتيس؛ حيث أعلنت السلطات الإسرائيلية أن الجهة المقابلة للحقل (أراضي قرية رنتيس الفلسطينية) منطقة حدودية عسكرية، مما يعني منع أي تطوير أو استثمار فلسطيني لامتداد الحقل النفطي خاصة أن 60 % من الحقل «مجد5» يقع داخل منطقة (ج) التي تخضع للسيطرة الأمنية والمدنية الكاملة لسلطات الاحتلال الإسرائيلية.

ث - حقول غاز غزة

يضم قطاع غزة عدداً من حقول الغاز داخل حدوده البحرية، أشهرها حقل «مريان» الذي يبعد 37 كيلو متراً عن شاطئ البحر، وتقدر قيمة احتياطياته بنحو تريليون متر مكعب من الغاز، وقد تم اكتشافه في العام 1998م، إلا أنه لم يجري استخراج الغاز منه حتى الآن، رغم أن هناك اتفاقية مبدئية لاستخراج هذا الغاز مع شركة برتش غاز البريطانية والتي تم إلغاؤها فيما بعد. ورغم أن مخزون هذا الحقل ليس بكميات تجارية تكفي للتصدير، إلا أنه يكفي لتحقيق الاكتفاء الذاتي التام في قطاع الطاقة الفلسطيني.²⁵

20 المرجع السابق، س2.
21 النفط في دولة فلسطين، مادة منشورة على الموقع الرسمي لوكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا، https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=9205 تاريخ زيارة الموقع 2 يناير 2023م، الاثنين الساعة الخامسة مساءً.
22 مقال بعنوان حقل رنتيس: النفط في رام الله والمستفيد من تل أبيب، منشور بتاريخ 20 أغسطس 2021م، على الموقع الرسمي لمتراس <https://metras.co/instagram> - تاريخ زيارة الموقع 2 يناير 2023م، الاثنين الساعة الخامسة مساءً.
23 حقول النفط والغاز الفلسطينية تغيب عن «صفحة القرن» لماذا؟، تقرير لخالد أبو عامر منشور على الموقع الاخباري الرسمي عربي 21، بتاريخ 27/6/2019م، <https://arabi21.com/story/1190616> تاريخ زيارة الموقع 2 يناير 2023م، الاثنين الساعة الخامسة مساءً.
24 تحت رعاية رئيس الوزراء/ الحكومة توقع مع صندوق الاستثمار اتفاقية لتطوير حقل رنتيس للبتروم، خبر منشور على الموقع الرسمي لمجلس الوزراء الفلسطيني بتاريخ 4/8/2016م، <http://www.palestinecabinet.gov.ps/portal/news/details/37849> ، تاريخ زيارة الموقع 2 يناير 2023م، الاثنين الساعة السادسة مساءً.
25 طارق بقعوني، ورقة سياسات بعنوان كيف توظف إسرائيل للغاز لتفرض التبعية وتعزز التطبيع ، 12 آذار/ مارس 2017م، شبكة السياسات الفلسطينية، الموقع الرسمي للشبكة، www.al-shabaka.org.

وتجدر الإشارة ان سلطات الاحتلال ترفض السماح للسلطة الفلسطينية من التنقيب عن اية حقول متوقعة للغاز (مثل غزة مارين) او النفط في الاقليم البحري الفلسطيني الممتد عبر شواطئ غزة وتعمل على افشال اية اتفاقيات قد توقعها السلطة الفلسطينية مع شركات استخراج الغاز، على افتراض ان استخراج الغاز الفلسطيني من شأنه ان يعزز فرص قطاع الطاقة الفلسطيني ويقلل اعتماد غزة على إسرائيل²⁶.

ج - الثروة السمكية

استنادا الى اتفاقية أوسلو والتي تم توقيعها بين قوات الاحتلال الاسرائيلي ومنظمة التحرير الفلسطينية تم تحديد مساحة الصيد مقابل لاشط قطاع غزة حتى 20 ميل بحري، لم تلتزم قوات الاحتلال الاسرائيلي بنود الاتفاقية، فمنذ عام 2000م حتى يومنا هذا، حيث قامت قوات الاحتلال استخدام هذه المنطقتى البحرية المخصصة للصيد كاجراء جماعي عقابي للسكان الفلسطينيين. حيث عمدت قوات الاحتلال على تقليص المساحة البحرية المخصصة للصيد بين 3 ميل بحري وبين 12 بحري وفي بعض الاحيان كان يمنع الدبحار فيها كليا. هذا بالإضافة الى الامتهكات المرتكبة بحق الصيادين وقورابهم، وهو ما اثر بشكل واضح على عملهم وفرص هذا القطاع الطبيعي من تحقيق دوره المنشود في الاقتصاد الوطني.

ان سيطرة واستغلال قوات الاحتلال الاسرائيلية للموارد الطبيعية في الاراضي الفلسطينية المحتلة لصالح دولة الاحتلال ومستوطناته فيه مخالفة قانونية صريحة لما فرضه احكام ومبادئ القانون الدولي الانساني والتي تفرض على قوات الاحتلال ادارة هذه الموارد وفقا لقواعد الانتفاع لصالح سكان الاراضي المحتلة، بل ويلزم القانون الدولي قوات الاحتلال بحمايتها وصيانتها²⁷، وتجرم أعمال النهب والسلب لها²⁸، وهو ما اكدته م 8 من ميثاق روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

بل ان قيام سلطات الاحتلال الاسرائيلي بفرض سيطرتها وسيادتها على الموارد الطبيعية الفلسطينية فيه انتهاك واضح بحق الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره وارتباط هذا الحق بما اكدت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرارها الذي اكد على السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية على مصادره الطبيعية²⁹، وذلك استنادا الى القرار اللامي الشهير الصادر عن الجمعية العام في اللم المتحدة رقم 1803 والذي اكد على سيادة الشعوب الدائمة على مواردها الطبيعية والذي اعتبر «ان انتهاك حقوق الشعوب والأُمم في السيادة علي ثرواتها ومواردها الطبيعية منافيا لروح ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه»³⁰

3. أعمال الهدم والتهجير القسري

تستمر سلطات الاحتلال في فرض هيمنتها على المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم في الضفة الغربية، ولديهم في المناطق المصنفة «ج» بحسب تقسيمات اتفاقية أوسلو²، والتي تشكل ما يقارب ما بين 60% من أراضي الضفة الغربية باستثناء القدس الشرقية وقطاع غزة؛ حيث تشهد المناطق المصنفة «ج» أعلى نسبة عمليات هدم وتهجير قسري للسكان الفلسطينيين، كونها تخضع لسياسات التخطيط الإسرائيلية المشددة والتي تصب في خدمة الأهداف الاستيطانية الإسرائيلية، ومن بين ما يزيد عن 60% من مساحة الأراضي «ج» يحصل الفلسطينيون على رخص بناء في أقل من 1% من مساحتها.³¹

ومن بين جملة السياسات التي تنتهجها قوات الاحتلال الإسرائيلي تعزيزا لمشروعها الاستيطاني، تعتبر سياسة هدم الممتلكات والالاخلاء القسري بحق السكان الفلسطينيين أحد أبرز الانتهاكات والتي تهدف إسرائيل من خلالها الى تفرغ الأرض تمهيدا لعمليات الاستيطان فيها، وبحسب احصائيات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية هدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ بداية العام 2022 ما يزيد عن 955 مبنى تعود ملكيتها

26 فيكتور قطان، "نفط ودين واحتلال مزيج قابل للاشتعال، أغسطس ٢٠١٢م، شبكة السياسات الفلسطينية، الموقع الرسمي للشبكة. www.al-shabaka.org

27 انظر المادة 55 من لائحة لهائي المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية، م 55 من اتفاقية جنيف الرابعة، مرجع سابق

28 انظر المادتان 28 و 47 من اللائحة المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية لعام 1907، والمادة 33 من اتفاقية جنيف الرابعة 1949.

29 Permanent sovereignty of the Palestinian people in the Occupied Palestinian Territory, including East Jerusalem, and of the Arab population in the occupied Syrian Golan over their natural resources

30 قرار الجمعية العامة 1803 (17-) المؤرخ في 14 كانون الأول/ديسمبر 1962 والمعنون "السيادة الدائمة علي الموارد الطبيعية"- فقرة 7 من القرار

31 انظر الفقرة 39 من تقرير اللجنة الدولية المستقلة المعنية بالتحقيق في الأرض الفلسطينية المحتلة، مرجع سابق.

للفلسطينيين، منها 140 منزل ومنشأة كانت قد قدمتها مؤسسات الاتحاد الأوروبي.³² وقد أسفرت بعمليات الهدم هذه عن تأثر 28479 مواطن فلسطيني جراء هذه العمليات ، وقد أدت الى تهجير 1031 مواطن فلسطيني من منازلهم ومصادر رزقهم الى اماكن أخرى. وتطال سياسة الهدم في هذه المناطق المساكن وغيرها من المؤسسات الخدمية للسكان، وتجدر الإشارة هنا ان المؤسسات التعليمية كانت من ضمن دائرة استهداف سلطات الاحتلال ، حيث انذرت سلطات الاحتلال العسكرية حوالي 56 منها بالهدم في الضفة الغربية والقدس الشرقية.³³

و في الغالب، يصاحب أعمال الهدم اخلاء ونقل قسري للسكان، حيث يجبر الكثير من الفلسطينيين في الأراضي المحتلة ولد سيما في المجتمعات الرعوية والبدوية في المناطق «ج»، على ترك أراضيهم وبيوتهم نتيجة لسياسات الهدم والادلاء التي تنتهجها إسرائيل لحملهم على ترك ممتلكاتهم بالقوة، وقد شهدت المناطق الرعوية في «رأس التين» خلال شهر تموز من العام 2022 ترحيل قسريا استهدف 19 عائلة تضم 100 شخص، كما شهدت التجمعات السكانية في منطقة «مسافر يطا» في الخليل جملة من أعمال الهدم والترحيل القسري التي انتهجتها قوات الاحتلال الإسرائيلي بحجة تصنيفها لهذه الأراضي كـ «مناطق إطلاق نار» لغايات التدريب العسكري، وهي احد الحجج الشائعة الاستخدام من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي تمهيدا لنقلها لاستخدام المستوطنات، وهو ما يتناقض وواجبات دولة الاحتلال المنصوص عليها في القانون الدولي الإنساني في جميع الاحوال.

فسياسة الاحتلال الإسرائيلي هذه تتناقض مع القوانين والأعراف الدولية ذات العلاقة؛ إذ تدين قواعد القانون الدولي الإنساني الاعتداء على الممتلكات الخاصة في الأراضي المحتلة وتحظر مصادرتها وهذا ما أكدت عليه المادة (46) من اتفاقية لاهاي لعام 1907.³⁴ كما تحظر اتفاقية جنيف الرابعة في مادتها (53) «تدمير أي ممتلكات خاصة ثابتة أو منقولة ... إلا إذا كانت العمليات الحربية تقتضي حتماً هذا التدمير»³⁵ وهو ما تخالفه إسرائيل باستمرارها في سياسة التدمير والاعتداء على الممتلكات في الأراضي الفلسطينية المحتلة دونما مبرر أو ضرورة حتمية عسكرية لممارستها، كما اعتبرت المادة (147) من اتفاقية جنيف الرابعة أن «تدمير واغتصاب الممتلكات على نحو لا تبرره ضرورات حربية وعلى نطاق كبير بطريقة غير مشروعة وتعمدية» ضمن الانتهاكات الجسمية للمبادئ التي حملتها الاتفاقية، وتجرم الاعتداء عليها، هذا في الوقت الذي يرقى الهدم الإسرائيلي لممتلكات الفلسطينيين في الأراضي المحتلة دونما مبرر أو ضرورة قصوى الى جرائم الحرب التي نص عليها في ميثاق روما الأساسي 1998.³⁶

ان سياسات الاحتلال الإسرائيلي من هدم وترحيل للسكان الفلسطينيين تحت الاحتلال ينتهك بشكل واضح اتفاقية جنيف الرابعة³⁷ وانظمة لاهاي³⁸ الحق في العيش بمستوى معيشي انساني لائق والذي اكدته العديد من موثائق حقوق الانسان الدولية، وعلى راسها الاعلان العالمي لحقوق الانسان والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية³⁹ ، وبتفويض قوات الاحتلال الإسرائيلي سياسة الادلاء والتهجير القسري بشكل منهجي ضمن سياسة اسرائيلية عامة ضد السكان الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، يجعل هذه الممارسة جريمة ضد الإنسانية المنصوص عليها في المادة (7) من نظام روما الأساسي المؤسس لمحكمة الجنايات الدولية.

4. اعتداءات المستوطنين وأعمال العنف

استمرت اعتداءات المستوطنين على المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم خلال العام 2022، والتي أثت بشكل ممنهج وفي إطار تبادل الأدوار مع سلطات الاحتلال وقواته العسكرية لتنفيذ اجندات وسياسات تتعلق بالاستيلاء على أراضي المواطنين والترهيب دعما للمشروع الاستيطاني وكجزء من استراتيجية إسرائيلية رسمية وعامة للسيطرة على الضفة؛ حيث نفذت العديد من الاعتداءات بايدي المستوطنين ضد المواطنين الفلسطينيين تحت حماية وبمساعدة من قوات الاحتلال الإسرائيلي.⁴⁰

32 انظر احصائيات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية - الأراضي الفلسطينية المحتلة - ، متاح في: <https://www.ochaopt.org>

33 انظر بيان « لين هاستينغر، منسقة الأمم المتحدة ومنسقة الشؤون الإنسانية

34 انظر المادة 46 من اتفاقية لاهاي 1907.

35 انظر المادة 53 من اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، في 12 آب 1949.

36 انظر المادة 8 من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية المعتمد في روما في 17 تموز 1998

37 انظر المادة 29 من الاتفاقية جنيف الرابعة التي تحظر التهجير القسري

38 انظر المادة 45 العرفية من اللائحة المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية - لاهاي / 18 أكتوبر/ تشرين الاول 1907

39 انظر المادة 11 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية للعام 1966.

40 A/HRC/49/85 انظر الفقرة 13.

لقد اتخذت اعتداءات المستوطنين ضد السكان الفلسطينيين أشكال متعددة، كالاغتيال بالضرب، وإطلاق النار، والقاء الحجارة، ورش الفلفل، وإشعال النار، بالإضافة إلى تهديدات وخط شعاعات عنصرية على ممتلكات تعود للمواطنين الفلسطينيين، هذا إضافة إلى الاعتداءات على مركباتهم، والاستيلاء وتخريب ونهب ممتلكاتهم؛ حيث تعرضت العديد من المزارع لأعمال التخريب، لاسيما أشجار الزيتون التي تشهد اقتلاعاً مستمراً لها، وما شهدته التجمعات البدوية والرعية من أعمال عنائية من المستوطنين ومن نهب وتخريب وإطلاق نار.

وقد بلغت اعتداءات المستوطنين المنظمة والممنهجة على السكان الفلسطينيين وممتلكاتهم ما يزيد 1187 اعتداء، أدت إلى استشهاد 6 مواطنين فلسطينيين على أيدي المستوطنين، بالإضافة إلى اقتلاع وتضرر وتخريب وتسميم ما يزيد عن 1300 شجرة للمزارعين الفلسطينيين.⁴¹

ومما لا شك فيه، أن جملة اعتداءات المستوطنين على السكان الفلسطينيين وممتلكاتهم تحت الاحتلال تشكل انتهاكات جسيمة لمبادئ حقوق الإنسان الدولية المتضمنة في الشريعة الدولية خاصة اتفاقية مناهضة التعذيب للعام 1984 التي تحظر العنف بكافة أشكاله. كما تطلعت اعتداءات المستوطنين حقوق الفلسطينيين في الحياة والحرية والأمن الشخصي، كما يفتقر الفلسطينيون لحقهم في محاكمة المستوطنين محاكمة عادلة لانصافهم وتعويضهم عن الاعتداءات.⁴² كما تنتهك اعتداءات المستوطنين بشكل صارخ أحكام اتفاقية جنيف الرابعة والتي تحتم على دولة الاحتلال معاملة الأشخاص المحميين معاملة إنسانية بالإضافة إلى واجبها بتوفير الحماية لهم من أعمال العنف أو التهديد بها في جميع الأوقات وهو ما كفلته المادة (27) من الاتفاقية.

5. استمرار نظام الفصل العنصري

على مدى عقود من الاحتلال الإسرائيلي، شكلت عوامل الجغرافيا السياسية والديمقراطية أساساً ومرجعية لمجمل سياسات الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية؛ فاستمرار واتساع مشروع الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية، أنتج سياسات وممارسات وتشريعات إسرائيلية احتلالية شكّلت جوهر نظام فصل عنصري مارسته وتمارسه سلطات الاحتلال تجاه السكان الفلسطينيين، وهو ما حققت به واكده سابقاً أكثر من منظمة دولية مختصة بمنظمة هيومن رايتس ووتش⁴³ ومنظمة منستي⁴⁴ الدوليتين.

لقد أنشأت دولة الاحتلال على مدى العقود الماضية نظام فصل عنصري لغاية الحفاظ على أغلبية وهيمنة يهودية تتمتع بالقدر الأكبر من الأراضي في الضفة الغربية ومواردها مقابل تضييق وقيود على مجمل حياة السكان الفلسطينيين، وذلك من خلال مجموعة من القوانين والسياسات والممارسات التي تتسم بالتمييز المجحف بحق السكان الفلسطينيين، بهدف قمعهم والهيمنة عليهم لمصلحة المستوطنين اليهود الذين يتمتعون بمنظومة قانونية إسرائيلية مدنية مختلفة عن منظومة الحكم العسكري التي يخضع لها السكان الفلسطينيون.

مع انتهاء عام 2022 نلاحظ استمرار السياسات الإسرائيلية التمييزية على مجمل مناح حياة السكان الفلسطينيين؛ فقد استمرت سلطات الاحتلال بإجرائاتها المجحفة بحق السكان الفلسطينيين كالترحيل والنقل القسري، والقيود التعسفية على حرية التنقل، والتمييز المجحف بحق ملكية الأراضي والممتلكات ومصادرتها وهدم المساكن؛ والتمييز المجحف في تخصيص الموارد الطبيعية بما في ذلك الأرض والسكان والمياه وحقوق الوصول إليها، مما يؤثر على مجمل حقوق الفلسطينيين من حق في العمل، والرعاية الصحية، والأمن الغذائي والصرف الصحي وفرص التعليم وغيرها الكثير من الحقوق الأساسية.

41 هيئة مقاومة الجدار والاستيطان ، التقرير السنوي 2022

42 انظر المواد 2، 6 و 8 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية للعام 1966،

43 HUMAN RIGHTS WATCH, A Threshold Crossed: Israeli Authorities and the Crimes of Apartheid and Persecution, April 27, 2021,

available at: <https://www.hrw.org/report/2021/04/27/threshold-crossed/israeli-authorities-and-crimes-apartheid-and-persecution>

44 Amnesty International, Israel's apartheid against Palestinians: Cruel system of domination and crime against humanity, February 1, 2022, available at <https://www.amnesty.org/en/documents/mde15/5141/2022/en>

وجدير بالذكر ان سياسات الفصل العنصري التي يمارسها الاحتلال الاسرائيلي حق السكان الفلسطينيين تنتهك مبادئ القانون الدولي ومبادئه؛ واهمها الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها 1973 ، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري 1965 ، اضافة الى نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية 17 تموز/ يوليو 1998. فقد جرمت هذه المواثيق هذه الجريمة وكدت على اعتبارها جريمة ضد الانسانية تهدد السلام والامن الدوليين⁴⁵

6. انتهاكات قوات الاحتلال العسكرية

اضافة الى البيئة القسرية والتي سعت دولة الاحتلال الى فرضها على السكان الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة من خلال مشروعها الاستيطاني، نجد ان قوات الاحتلال لم تتردد في استخدام ادواتها العسكرية في فرض المزيد من التضييق والعقاب الفردي والجماعي وغيرها من السبل ضد السكان، والتي عكست تجاوزات وانتهاكات واسعة لحقوق الانسان المحفوظة دولياً بموجب مواثيق حقوق الانسان الدولية والقانون الدولي الإنساني، وفيما يلي سيتم تسليط الضوء على اهم الادوات العسكرية المستخدمة ومجموعة الحقوق المنتهكة بمناسبة تطبيقها من قبل قوات الاحتلال الاسرائيلي:

6.1 الحواجز العسكرية والحق في التنقل

منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية المحتلة في 1967، دأبت قوات الاحتلال الإسرائيلي على وضع العديد من العراقيل التي تحد من حرية التنقل أمام الفلسطينيين داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، وقد شهد العام 2022 استمراراً في مواصلة الممارسات العنصرية على الأرض من خلال زرع العديد من الحواجز العسكرية لتضييق الخناق والحد من حركة سكان الاراض الفلسطينية المحتلة. يأتي ذلك في سبيل تحقيق سياسات العزل والاقصاء التي تنتهجها قوات الاحتلال بين المدن والمحافظات في الضفة الغربية. فالحواجز العسكرية ونقاط التفتيش تعزز من سياسة العزل الجغرافي لمناطق الضفة الغربية المحتلة وتحولها لمجرد « كانتونات » صغيرة معزولة عن بعضها البعض، بشكل يخدم مصالح الاحتلال الإسرائيلي وسياساته؟

لقد شهد العام 2022 استمراراً في تنفيذ سياسة اقامة المئات من الحواجز العسكرية في ارجاء الضفة الغربية، حيث بلغ عدد الحواجز العسكرية. هذا بالإضافة الى العديد من الاغلاقات لمدن ومناطق الضفة الغربية المختلفة كجنين و نابلس، كان اخرها واطولها الحصار العسكري الذي فرضته قوات الاحتلال على مدينة والذو دام لمدة 23 يوم متتال بدأ منذ الحادي عشر من شهر تشرين الأول وحتى الرابع من شهر تشرين الثاني، حيث حولت قوات الاحتلال المدينة الى سجن كبير، من خلال اغلاق مداخل المدينة بالسواتر الترابية، والبوابات الإلكترونية والحواجز العسكرية، وأدى الحصار الى شل جميع مناحي الحياة في المدينة.

يبدو موقف القانون الدولي جلياً أمام الحواجز الإسرائيلية، إذ تعتبر مخالفة ومنافية للحرية الأساسية بما فيها الحق في الحركة و التنقل والكرامة الإنسانية التي كفلتها الأعراف والقوانين الدولية، وقد اكدت المادة (27) من اتفاقية جنيف الرابعة على احترام و حماية المدنيين ومعاملتهم معاملة إنسانية في جميع الأوقات. بالإضافة لذلك، فالقانون الدولي الإنساني يحظر العقوبات الجماعية بموجب المادة (50) من اتفاقية لهاي لعام 1907 والتي تندرج سياسات الاغلاق الشامل والحواجز العسكرية من قبيلها، وهو ما أكدته المادة (33) من اتفاقية جنيف الرابعة التي تنص على « لا يجوز معاقبة أي شخص محمي عن مخالفة لم يقترفها هو شخصياً. تحظر العقوبات الجماعية وبالمثل جميع تدابير التهديد أو الإرهاب ».

وتجدر الإشارة الى ان نصوص العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تضمنت جملة من الحقوق التي تركز على الحق في التنقل لما له من أهمية في تطبيقها وممارستها؛ كالحق في العمل والتعليم والصحة والحق في مستوى معيشي لائق، وقد أكدت الأمم المتحدة مراراً وتكراراً والمواثيق الدولية لحقوق الانسان على صون هذا الحق كشرطاً ضرورياً لحرية وحقوق الانسان الاساسية الاخرى.⁴⁶

45 انظر م 1 من الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها 1973؛ انظر المادة 3 من والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري 1965؛ انظر المادة 3 من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية 1998

46 انظر الإعلان العالمي لحقوق الانسان في المادة (13)، والعهد الدولي لحقوق الانسان في المادة (12)، والاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز العنصري لعام 1965 في المادة (5).

6.2 التوغلات العسكرية والاعتقالات

أُمنعت سلطات الاحتلال في عمليات التوغل في المدن والقرى الفلسطينية، حيث شهدت أشهر العام 2022 مجموعات متزايدة من التوغلات العسكرية في الضفة الغربية. وقد شكلت الهجمات والتوغلات العسكرية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخاصة ما شهدته الأحداث الأخيرة من توغلات عسكرية متكررة لمدينتي جنين ونابلس، انتهاكات للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان للشعب الفلسطيني.

كما مارست قوات الاحتلال الإسرائيلي العديد من الاعتقالات بحجة الدواعي الأمنية بحق العديد من المواطنين خلال العام 2022، سواء أثناء التوغلات أو من على الحواجز الثابتة والمفاجئة، فشهد العام 2022 اعتقال (7000) فلسطيني بما فيها القدس وغزة، وبلغ عدد حالات الاعتقال بين صفوف الأطفال هذا العام، (882) حالة اعتقال، ومن بين النساء نحو (172) حالة اعتقال. كما عمدت قوات الاحتلال الإسرائيلي لتشنيد حملات الاعتقال تحت أسباب ودوافع اتسعت قاعدتها واسبابها لتشمل حملات الاعتقال أعدادا كبيرة من المواطنين، كما وسعت من دائرة الاعتقالات الإدارية إذ تم تجديد وإصدار ما يزيد عن (2409) أمر اعتقال إداري.

كما تخللت عمليات الاعتقال إطلاق الرصاص الحي، واستخدام الكلاب البوليسية، بالإضافة إلى التهريب والترويع، وفي بعض الحالات استخدمت أفراد العائلة كدروع بشرية لإجبار المطاردين على تسليم أنفسهم. ومن الناحية القانونية جاءت أساليب وظروف الاعتقالات منافية لقواعد القانون الدولي الإنساني التي ضمنتها المادة (42) من اتفاقية جنيف الرابعة حيث تشترط لاعتقال الأشخاص المحميين أن يكون هنالك مساس بأمن دولة بشكل مطلق، كما تنتهك وتخالف إسرائيل في اعتقالها الإدارية نص المادة (43) من ذات الاتفاقية، كما ناقضت ظروف وحالات الاعتقال الإسرائيلي ضد الفلسطينيين العديد من موثيق حقوق الإنسان الدولية ذات العلاقة.

6.3 الاعدامات الميدانية خارج نطاق القانون

تواصل الاعدامات الميدانية الإسرائيلية ضد الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة بشكل متزايد، دون أي اعتبارات لتبعاتها القانونية، فالإمعان الإسرائيلي في هذا النهج منذ بداية الاحتلال، وتعزيزه منذ نهاية العام الماضي وحتى اليوم، مع إعطاء قوات الجيش الإسرائيلي الضوء الأخضر لجنودها بالقتل حال شعورهم بأي خطر أو تهديد مما استباح وزاد من حالات استخدام الذخيرة الحية في حالات واسعة لم تكن لتشكّل أي تهديد ولاسيما تلك الموجهة ضد أطفال.

وقد شهدت احصائيات العام 2022 - وهو العام الأكثر دموية منذ عام 2006 حسب وصف الأمم المتحدة - استمرار الاحتلال الإسرائيلي في استهداف حياة المواطنين، وكانت جريمة اعدام الشاب «عمار مفلح» التي ارتكبتها قوات الاحتلال في بلدة حوارة جنوبي نابلس قد فجرت سخط المواطنين مستكرين قتل شاب أعزل بدم بارد، ومن بين (166) حالة اعدام ميداني خارج القانون كان هناك (61) طفل فلسطيني قد تم استهدافهم خلال هذا العام، كان اخرها استهداف الطفلة «جنى زكارنة» من على سطح منزلها في مدينة جنين بالثالث عشر من شهر كانون الأول للعام 2022.

ومن أبرز قضايا الإعدامات الميدانية خارج القانون، احتلت قضية اغتيال الصحفية «شيرين أبو عاقلة» الحيز الأكبر وذلك أثناء تغطيتها للأحداث في مخيم جنين، حيث تم استهدافها بشكل مباشر برصاصة في الرأس رغم ارتدائها لدرع الصحافة والخوذة الواقية المستخدمة من قبل الصحفيين. لقد شكلت جريمة اغتيال الصحفية سيرين أبو عاقلة انتهاكا جليا لقواعد القانون الدولي الإنساني التي تحظر الاعتداء على الصحفيين، بل وتعاملهم معاملة المدنيين المشمولين بالحماية المنصوص عليها في اتفاقية جنيف الرابعة.⁴⁷

إن سياسة الاغتيالات التي تنفذها قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق المواطنين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، لا تعبر أي اهتمام لتوجهات المجتمع الدولي المتمثلة بـ «مبادئ المنع والتقصي الفعالين لعمليات الإعدام خارج نطاق القانون والإعدام التعسفي والإعدام دون محاكمة»⁴⁸ والتي تبنتها الأمم المتحدة وتمنع الإعدام خارج نطاق القانون أو تعسفا عبر «التذرع بالحالات الاستثنائية، بما في ذلك حالة الحرب أو التهديد بالحرب، أو عدم الاستقرار السياسي الداخلي أو أي حالة طوارئ عامة أخرى، لتبرير عمليات الإعدام هذه»⁴⁹

47 انظر المادة 79 والفصل الثالث من البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977 الملحق باتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949

48 على سبيل المثال انظر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 163/44 في 1989.

49 «مبادئ المنع والتقصي الفعالين لعمليات الإعدام خارج نطاق القانون والإعدام التعسفي والإعدام دون محاكمة»، الإجراءات الوقائية، رقم 1

فحقوق السكان الفلسطينيين في الحياة وسلامة الجسد والمحاكمة العادلة ساندتها وأكدت عليها العديد من المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، بداية من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أكد على حق « كل فرد في الحياة والحرية والسلامة الشخصية» (المادة 3) وكذا المادة (10) منه و التي أكدت على حق الإنسان في محاكمة عادلة، وهو الحق الذي أكدته وعززته أيضا العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في مواده (14 و 16) ، الذي صادقت عليه دولة الاحتلال الإسرائيلي وتتصل إسرائيل من تطبيقه على الأراضي الفلسطينية المحتلة.

هذا بالإضافة الحماية الدولية الخاصة للمدنيين والتي يتطلبها القانون الدولي بشكل خاص اثناء أثناء النزاعات المسلحة والحروب؛ فقد احتلت هذه الحماية أهمية كبرى في نصوص المواثيق الدولية النازمة للنزاعات المسلحة والاحتلال الحربي خاصة اتفاقية جنيف الرابعة والتي أكدت على الحق في الحياة والسلامة البدنية من أي اعتداء وخاصة القتل بكافة أشكاله.⁵⁰ كما نص ميثاق روما الأساسي المؤسس لمحكمة الجنايات الدولية في المادة (8) على تجريم القتل العمد والتعذيب وإلحاق الأذى الخطير بالجسم والصحة، بل وشملت المادة تجريم أي هجمات متعمدة ضد المدنيين أو أي هجمات تستتبع خسائر في الأرواح. وبحسب ميثاق روما ترقى الاعدامات الميدانية لجريمة الحرب تستوجب محاسبة قوات الاحتلال الإسرائيلي عليها.

6.4 اغلاق مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني

لقد تنفذت قوات الاحتلال الاسرائيلي سياسة اغلاق وتضييق على مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية منذ احتلال الضفة الغربية عام 1967، وذلك تحت حجة وذرائع متعددة واهية. ففي سبيل تهويد مدينة القدس وتجريدها من هويتها الفلسطينية، اغلقت قوات الاحتلال ما يزيد عن مئة مؤسسة مجتمع مدني فلسطينية فاعلة في المدينة⁵¹، كما عمدت قوات الاحتلال على استهدافها ومدهمتها وملاحقة واعتقال العاملين فيها وفرض العديد من التضييقات على الاعمال الحقوقية.

واستمرار في سياستها باستهداف مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية بالاغلاق؛ داهمت قوات الاحتلال الاسرائيلي سبعة من مؤسسات المجتمع المدني في مدينتي رام الله والبيرة في الثامن عشر من شهر آب لعام 2022 ، وهي: مؤسسة (الحق)، ومؤسسة الضمير، ومركز بيسان، لجان العمل الصحي، والحركة العالمية للدفاع عن الأطفال، ولجان العمل الزراعي، واتحاد لجان المرأة الفلسطينية)، تنفيذا للإعلانات الإسرائيلية لعام 2021 حول هذه المنظمات على أنها غير قانونية ومنظمات إرهابية، وهو ما نفته وكالات الأمم المتحدة ورابطة الوكالات الإنمائية الدولية العاملة في الأرض الفلسطينية المحتلة والتي أكدت ان سلطات الاحتلال لم تقدم اي « دليل دامغ يؤيد هذه المزاعم لوكالات للأمم المتحدة ولا لشركائها من المنظمات غير الحكومية العاملة في الأرض الفلسطينية المحتلة» ، كما أكدت ان اية « تشريعات مكافحة الإرهاب يجب أن تتماشى مع الالتزامات التي يقرها القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان»⁵² واهمها الحق في حرية تكوين الجمعيات والتعبير عن الرأي.

إضافة الى ما يمثله اغلاق المؤسسات من انتهاك واضحاً لحرية الرأي وما ينبثق عنه من الحق في تشكيل جمعيات، فان هذا الاغلاق الأخير الذي مارسه قوات الاحتلال الاسرائيلي بحق المؤسسات الاسرائيلية الفاعلة في مجال تعزيز حماية حقوق الإنسان من شأنه تقليص المساحة المتاحة امام السكان الفلسطينيين لتعزيز منظومة حماية حقوق الإنسان والعمل الإنساني في الأرض الفلسطينية المحتلة، وهو ما يترك أثراً بالغاً لجميع المؤسسات العاملة في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.⁵³

50 انظر المادتان 3 و 147 من اتفاقية جنيف الرابعة 1949.

51 وفا، مؤسسات فلسطينية أغلقها الاحتلال الإسرائيلي في القدس منذ عام 1967، https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=9327.

52 الأمم المتحدة ، مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان: إغلاق إسرائيل لسبع منظمات فلسطينية يزيد من تقلص مساحة حقوق الإنسان، <https://news.un.org/ar/story/2022/08/1109282>

53 المرجع السابق

تقرير حول الانتهاكات الاسرائيلية لقطاع غزة

أولاً: الحصار وتداعياته

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي انتهاكاتها لقواعد القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان بحق السكان الفلسطينيين وممتلكاتهم المدنية في قطاع غزة خلال العام 2022م، فلا يزال الحصار الشديد المفروض على قطاع غزة برا وبحرا وجوا منذ العام 2007م، يؤثر على كافة مناحي الحياة في القطاع، وحقوق السكان الفلسطينيين الأساسية، حيث تسيطر إسرائيل على القطاع بشكل شبه كامل، وذلك بهدف إحكام السيطرة ومنع دخول وخروج الأفراد والبضائع والوقود بما موافقتها وتحت رقابتها، وقد أدى الحصار الشامل المستمر إلى عزل القطاع عزلاً تاماً تقريباً عن بقية الأرض الفلسطينية المحتلة والعالم الخارجي مما جعله يبدو كسجن كبير بالنسبة لنحو أكثر من 2 مليون مواطن محاصرين في بقعة صغيرة من الأرض تعتبر الأعلى كثافة على مستوى العالم، في ظل ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية تزداد تراجعاً وتدهوراً.

يمتد قطاع غزة على مساحة 360 كم مربع، حيث يكون طوله 41 كم، أما عرضه فيتراوح بين 5 و15 كم، لهذا القطاع معابر فاعلة تشكل منافذه البرية الوحيدة على العالم الخارجي. وقد تمكنت حكومة الاحتلال الإسرائيلي من تنفيذ حصارها على القطاع من خلال أداة رئيسية متمثلة في فرض قيود شديدة الاحكام على حرية المواطنين الفلسطينيين في التنقل والسفر والعلاج وادخال البضائع والسلع عبر سيطرتها وفرض قيودها على هذه المعابر:

1. معبر رفح الذي يربط بين قطاع غزة وجمهورية مصر العربية وهو مخصص لحركة الأفراد وتنقلهم فقط، ويعمل بالشراكة بين الإدارتين الفلسطينية والمصرية، ويشرف عليه من الجانب الفلسطيني هيئة المعابر والحدود التابعة لوزارة الداخلية والأمن الوطني لحكومة حماس في غزة، إلا أنه في بعض الأحيان يستخدم لإدخال المساعدات القادمة من الخارج وبعض مواد البناء والبضائع من قبل السلطات المصرية وبعد التنسيق المسبق معها، ونظراً للحصار المفروض على قطاع غزة، وللأوضاع الأمنية والسياسية تفتتح السلطات المصرية المعبر بشكل استثنائي أمام الحالات الإنسانية فقط، من المرضى والطلاب وحملة الجوازات الأجنبية والإقامات الخارجية للخروج من قطاع غزة، وقد عمل المعبر منذ بداية العام 2022م ولغاية يوم 25/11/2022م، لمدة 303 يوم، وأغلق لمدة 41 يوم،⁵⁴ وبأعداد لا تتجاوز عدة مئات يومياً من المسافرين الفلسطينيين، وفي كثير من الأيام يكون مفتوحاً فقط باتجاه عودة العالقين في جمهورية مصر العربية إلى قطاع غزة، ومن الهام أن نشير إلى معاناة العائدين إلى قطاع غزة من إجراءات تفتيش طويلة ومعقدة، تجعل رحلة السفر التي لا تتجاوز الستة ساعات تمتد لمدة قد تتجاوز اليومين.

2. معبر كرم أبو سالم: وهو المعبر الأساسي الوحيد المخصص لمرور البضائع بين إسرائيل وقطاع غزة، وهو يقع بنحو 4 كيلومترات إلى جنوب شرق رفح في قطاع غزة، وقد تم فتحه لغاية شهر نوفمبر لعام 2022م، 227 يوماً، وأغلق 102 يوم،⁵⁵ كما لا تزال إسرائيل تمنع دخول حوالي 62 صنف من البضائع والتي تعتبرها إسرائيل مواد مزدوجة الاستخدام لقطاع غزة، بحجة الخشية من استخدام فصائل المقاومة الفلسطينية لتلك المواد، وذلك استناداً إلى الصلاحية المخولة لوزير الأمن الإسرائيلي بموجب قانون مراقبة التصدير الأمني 7575 لسنة 2007م، وبمصادقة لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست.⁵⁶ ومن الجدير الإشارة إلى العديد من العقوبات الإسرائيلية المفروضة على نقل المواد ثنائية الاستخدام دون تصريح فهي عقوبات شديدة جداً، يتعرض لها ليس التاجر الذي طلب المواد فقط، إنما كل جهة اشتركت في عملية النقل، مثل السائق الذي قاد الشاحنة، وحتى التجار الآخرين الذين اختلطت بضاعتهم بالمواد ثنائية الاستخدام ضمن ذات الشحنة التجارية.⁵⁷

54 الموقع الرسمي لهيئة المعابر والحدود التابعة لوزارة الداخلية والأمن الوطني، تاريخ زيارة الموقع الجمعة الساعة الخامسة مساءً الموافق 25/11/2022م. https://moi.gov.ps/home/page_crossings/1

55 المرجع السابق.
56 مرسوم مراقبة التصدير الأمني، المعدات المزدوجة الاستعمال الخاضعة للمراقبة والمنقولة إلى مناطق المسؤولية المدنية الفلسطينية 6759 لسنة 2008م، وزير الأمن الإسرائيلي، بتاريخ 28/9/2008م.

57 التجارة في ظل التعقيم عن ضبابية السياسات الإسرائيلية بشأن حركة البضائع من وإلى غزة، دراسة منشورة على الموقع الرسمي مسلك مركز للدفاع عن حرية الحركة، بتاريخ 6/10/2021م، وتاريخ زيارة الموقع السبت الساعة الرابعة مساءً، 26/11/2022م. <https://features.gisha.org>

3. معبر بيت حانون، ويعتبر المنفذ الوحيد لسكان قطاع غزة إلى الضفة الغربية، بما فيها القدس المحتلة، وهو معبر مخصص لتنقل الأفراد من المواطنين والأجانب والبعثات الأجنبية والمنظمات الدولية، وقد نجم عن القيود المفروضة على حق التنقل للسكان الفلسطينيين حرمان أكثر من 2 مليون نسمة من حقهم في التنقل والحركة والعمل وتلقي العلاج في مستشفيات الضفة الغربية، حيث تسمح قوات الاحتلال لفئات محدودة فقط بالمرور، وذلك بعد اجتياز عملية الفحص الأمني المشددة، بالإضافة إلى القيود المفروضة أثناء المرور المحدود والمتمثلة في منع حمل الأجهزة الإلكترونية والكهربائية والمواد الغذائية،⁵⁸ إضافة إلى التفتيش الجسدي الدقيق الذي يخضع له كل مسافر عبر المعبر، وقد فتح المعبر أمام حركة المواطنين منذ بداية العام 2022م، لغاية شهر نوفمبر لعام 2022م، 287 يوماً، وأُغلق لمدة 42 يوماً.⁵⁹

لقد تسبب الحصار المفروض على قطاع غزة في مواصلة حرمان السكان الفلسطينيين في القطاع من كافة حقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية، وتسببت تداعياته بكوارث إنسانية بحق السكان المدنيين، هذا بالتزامن أيضاً مع بالإضافة العدوان العسكري الإسرائيلي المتكرر على القطاع، والتي كان آخرها عدوانها الذي شنته على القطاع خلال شهر أغسطس من العام 2022.

انعدام الأمن الغذائي

لا يزال الحصار الإسرائيلي يترك آثاره المدمرة على قطاع غزة في ظل شح الموارد، إلى جانب ارتفاع معدلات البطالة والفقر. فالأوضاع الإنسانية في قطاع غزة تستمر في التدهور بوتيرة تزداد بالخطر في أعقاب انهيار جميع القطاعات الإنتاجية والخدمات الاجتماعية الأساسية والبنية التحتية حيث يعاني 53% من السكان من الفقر في حين يعاني 64.4% من انعدام الأمن الغذائي. إن النسيج الاجتماعي الاقتصادي في غزة متعثر بسبب التأثير التراكمي للحصار البحري والجوي المفروض على القطاع منذ 15 عاماً.⁶⁰

ولا يزال 80% من سكان القطاع يعتمدون على المساعدات والمنح المقدمة من المنظمات الدولية ووكالة الأونروا والمؤسسات الحكومية.⁶¹، حيث بلغ معدل البطالة بين الشباب (19-29) سنة الخريجين من حملة شهادة الدبلوم المتوسط فأعلى حوالي 75% في قطاع غزة مقارنة ب 32% في الضفة الغربية، كما بلغ عدد عاطلين عن العمل في الربع الثالث للعام 2022م، 253 ألفاً في قطاع غزة، وهو ما يعادل 47% من معدلات البطالة في فلسطين،⁶²

ولعل هذه الأوضاع الإنسانية الكارثية في قطاع غزة، كانت السبب المباشر وراء ظاهرة هجرة آلاف الشباب والكفاءات الغزية من القطاع بما يسمى الهجرة غير الشرعية عبر البحر وصولاً إلى اليونان ومنها إلى دول أوروبية أخرى، وقد قدرت أعداد الشباب الذين تركوا القطاع خلال السنوات الماضية بما لا يقل عن 60 ألف شاب غزي.⁶³ حيث يخوض الشباب هذه الرحلة الشاقة رغم صعوبة ومشقة طرق الهجرة، وغرق العشرات منهم؛ فقد لقي العشرات منهم حتفهم أثناء رحلة الهجرة عبر غابات اليونان أو البحر الأبيض المتوسط في حوادث غرق لقوارب الهجرة غير الشرعية، أو ما يطلق عليها بقوارب الموت، وذلك بسبب طمع عصابت التهريب، وكذلك عدم قدرة المراكب على الإبحار لمسافات بعيدة.⁶⁴، وتجد الإشارة إلى أن البحث عن الهجرة أصبح مراد كثير من الكفاءات المهنية والعلمية في القطاع.

58 المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، حالة المعابر في قطاع غزة (01/10/2022 – 31/10/2022) ص1، تاريخ زيارة الموقع الرسمي للمركز 25/11/2022م، <https://pchr.org/ar>

59 الموقع الرسمي لهيئة المعابر والحدود التابعة لوزارة الداخلية والأمن الوطني، مرجع سابق.

60 WFP Palestine, Country Brief, November 2022

61 المركز الأوروبي لحقوق الإنسان، تقرير بعنوان خنقة وعزلة 15 سنة من الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة، تاريخ زيارة الموقع الرسمي للجنة <https://euromedmonitor.org/ar/gaza>

62 الإحصاء الفلسطيني يعلن النتائج الأساسية لمسح القوى العاملة للربع الثالث دورة (تموز – أيلول، 2022)، تاريخ زيارة الموقع الرسمي لجهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني للجنة الموافق 25/11/2022م، الساعة السادسة مساءً، https://www.pcbs.gov.ps/pcbs_2012/PressAr.aspx

63 مجلس العلاقات الدولية - فلسطين، مرجع سابق، ص 8.

64 وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا، تقرير بعنوان الهجرة من غزة إلى حجوم مجهول، منشور بتاريخ 27/9/2022م، تاريخ زيارة الموقع الرسمي للوكالة، 27/11/2022م، التحد الساعة الرابعة مساءً، <https://www.wafa.ps/Pages/Details/56016>

واقع الأوضاع الصحية في قطاع غزة

إن استمرار الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة ألقى بظلاله الثقيلة على واقع الخدمات الصحية المتردي، من خلال النقص الشديد في الأدوية والمستلزمات الطبية، والنقص الشديد في الكوادر والطواقم الطبية المتخصصة والمؤهلة، وتقدم الأجهزة الطبية وعطلها، وعدم السماح بتوريد أجهزة جديدة أو قطع غيار للأجهزة التي باتت قديمة ومستهلكة وغير قادرة على الوفاء بمتطلبات الخدمة الصحية المناسبة للمرضى، كما تواصل السلطات الإسرائيلية منع وتقييد وصول الطواقم الطبية الأجنبية من زيارة قطاع غزة ومستشفياتها.

وقد تزايدت خطورة الأوضاع الصحية خلال العام 2022م، خاصة بعد شن عدوان شهر أغسطس 2022 على قطاع غزة، بشكل بات الوضع الصحي الحالي يهدد حياة وسلامة المرضى من المواطنين. خاصة مع ما صاحب ذلك من نقص حاد في إمدادات مؤسسات القطاع الصحي المختلفة بالطاقة الكهربائية اللازمة لتشغيلها نتيجة النقص الحاد في الوقود والمحروقات الناجمة عن تقييد الكميات الواردة إلى القطاع من إسرائيل وهو ما ألقى بظلاله الثقيلة على تعويض نقص الطاقة الكهربائية اللازمة لعمل المؤسسات الصحية بانتظام وكفاءة وفعالية، وعلى قدرتها على تقديم خدماتها لكافة المواطنين بكفاءة وبشكل متواصل ودون توقف خاصة بعد أن دمرت القوات الحربية الإسرائيلية أكثر من 45% من مصادر الطاقة الكهربائية في القطاع عقب قصفها لمحطة الكهرباء الوحيدة في القطاع عام 2006م، والتي لم يعاد بنائها حتى الآن.

تداعيات قيود العلاج خارج قطاع غزة

إن الانتهاكات الإسرائيلية للحقوق الصحية للمواطنين الفلسطينيين في قطاع غزة، تبرز بشكل واضح في مواصلة عرقلة سلطات الاحتلال الإسرائيلي سفر المواطنين من السكان الفلسطينيين في قطاع غزة لتلقي العلاج في مستشفيات الضفة الغربية، أو حتى المستشفيات الإسرائيلية، ووضعها للكثير من القيود التي تحول دون حصول المواطنين على حقهم في الرعاية الصحية وتلقي العلاج، ومن هذه القيود المفروضة على الحصول على تصاريح للعلاج أن الطلب قيد الدراسة، أو استدعاء المريض للمقابلة الأمنية، أو رفض الطلب بسبب وجود قريب مخالف يقيم في الضفة الغربية أو إسرائيل، أو أن العلاج المطلوب متوفر في مستشفيات القطاع ولا حاجة للذهاب لمستشفيات خارج القطاع، أو بسبب رفض المرافق للمريض، وغيرها من الحجج التي تحول دون حصول المواطنين على التمتع بالحق في الصحة وتلقي العلاج والرعاية الطبية خارج القطاع المحاصر، ولعل أكبر المرضى الذين يعانون أشد المعاناة من تلك القيود هم المرضى ذوي الأمراض الخطيرة، والتي لا يتوفر علاجها الطبي داخل القطاع مثل الأمراض السرطانية وغيرها.

فمنذ بداية العام 2022م بلغ أعداد المرضى المسموح لهم بالتنقل عبر حاجز او معبر بيت حانون لتلقي العلاج في مستشفيات الضفة الغربية أو الإسرائيلية، كما يلي: يناير(970)، فبراير(1002)، مارس(1084)، إبريل(821)، مايو(1006)، يونيو(1138)، يوليو(1035)، أغسطس(1196)، سبتمبر(1095)، أكتوبر(1193) مريضاً،⁶⁵ ومنذ بداية العام 2022م. ولم تصادق سلطات الاحتلال الإسرائيلي إلا على 64 بالمائة من الطلبات التي قدمها المرضى لمغادرة غزة من أجل الحصول على العلاج التخصصي في الضفة الغربية، في المواعيد المقررة لعلاجهم.⁶⁶

كما وقد تسببت القيود الإسرائيلية المفروضة على سفر المرضى بتدهور الحالة الصحية للعشرات منهم جراء فترات الانتظار الطويلة للحصول على التصاريح اللازمة لاجتياز معبر بيت حانون، ويتعرض المرضى للمنع من الخروج أحياناً تحت مبررات وذرائع أمنية واهية، كان أخطرها بتاريخ 2/8/2022م، حيث أغلق المعبر لمدة 6 أيام سفر منع اثنا عشر حوالي 700 مريض من مرضى السرطان والأمراض الخطيرة ممن لا يتوفر لهم علاج في مستشفيات القطاع من المرور.

إن القيود الإسرائيلية أمام العلاج خارج القطاع أثرت بشكل جسيم على صحة وحياة السكان، ولعل أبرز من أحدثته هذه القيود عام 2022 حالات الوفاة نتيجة هذه القيود؛ فقد نجم عن ذلك وفاة سبعة مرضى منذ بداية العام 2022م، من بينهم طفلان، إحداهما الطفلة الرضعية فاطمة جلال المصري (19 شهراً)، التي توفيت بتاريخ 25/3/2022م، نتيجة

65 المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، حالة المعابر في قطاع غزة، مرجع سابق، ص3.

66 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية الأوتشا، الأراضي الفلسطينية المحتلة، قطاع غزة: الأثر الإنساني للحصار المتواصل منذ 15 عاماً، ورقة حقائق أساسية، حزيران 2022م، ص1، الورقة متاحة على الموقع الرسمي للأوتشا، تاريخ زيارة الموقع 26/11/2022م السبت الساعة السابعة والنصف مساءً. <https://www.ochaopt.org/ar/content/gaza-strip-humanitarian-impact-15-years-blockade-june-2022>

تدهور وضعها الصحي بعد الرفض الإسرائيلي لها بالسفر لإجراء عملية جراحية عاجلة في مستشفى المقاصد في مدينة القدس.⁶⁷

وقد تسببت ممانعة قوات الاحتلال الإسرائيلي في وفاة الطفل فاروق محمد إسماعيل أبو نجا (6 أعوام)، جراء عدم منحه تصريح للمرور عبر حاجز بيت حانون، للوصول إلى مستشفى هداسا عين كارم لتلقي العلاج، حيث كان الطفل فاروق يعاني من مرض «ضمور الخلايا العصبية» في الدماغ، ونظراً لعدم توفر العلاج اللازم في مستشفيات قطاع غزة، فقد حصل على تحويلة طبية خاصة للعلاج في مستشفى هداسا عين كارم في القدس، وحصل على موعد من المستشفى بتاريخ 12 يناير 2022، وبقي طلبه لدى سلطات الاحتلال تحت الدراسة ولم يتمكن من السفر، وبتاريخ 10 أغسطس 2022، حصل على موعد آخر، ورغم ذلك بقي طلبه تحت الدراسة إلى أن توفي بتاريخ 24 أغسطس 2022م.⁶⁸

وامتدت المعاناة من منع السفر لتلقي العلاج الي كبار السن أيضاً، فقد تسبب المنع الإسرائيلي للمواطنين من السفر للعلاج في وفاة المواطن أكرم أحمد محمد السلطان (62 عاماً)، من سكان شمال محافظة غزة، جراء الممانعة في منحه تصريح مرور عبر حاجز بيت حانون، للوصول إلى مستشفى المطالع في القدس لتلقي العلاج، والذي كان يعاني من مرض «سرطان الدم» وكان قد حصل على موعد في مستشفى المطالع في القدس بتاريخ 18/7/2022م، وتقديم بطلب تصريح مرور من الحاجز وكان الرد من قبل سلطات الاحتلال بأن الطلب تحت الدراسة، ولم يستطع السفر في الموعد. وحصل على موعد جديد بتاريخ 13/8/2022، وتقديم مرة أخرى بطلب مرور، وكان الرد أيضاً بأن الطلب تحت الدراسة. وحصل المواطن فيما بعد على موعد ثالث للعلاج في المستشفى بتاريخ 25/9/2022، وتلقى صباح يوم 6/10/2022م، رسالة نصية عبر الهاتف الخلوي لمقابلة المخابرات الإسرائيلية عند حاجز بيت حانون، وتوجه المواطن في صباح اليوم نفسه للحاجز، إلا أنه بعد وصوله صالة الانتظار بثلاث ساعات، طلبت منه سلطات الاحتلال مغادرة المعبر والعودة إلى قطاع غزة دون إجراء المقابلة. وبتاريخ 17/10/2022م، أعلنت المصادر الطبية في المستشفى الإندونيسي في محافظة شمال غزة عن وفاته جراء تدهور حالته الصحية.⁶⁹

تحاول سلطات الاحتلال الإسرائيلي التهريب من مسؤوليتها تجاه قطاع غزة، رغم أنها ما زالت تعتبر قوة احتلال لقطاع غزة بموجب القانون الدولي، وعليها واجبات تجاه السكان المدنيين في القطاع، وذلك بحكم الأمر الواقع الاحتلال الذي ما زال يسيطر على منافذ القطاع وسمائه وبحره، ولا يغير من حالته تلك (كقوة احتلال) «أي تغيير يطرأ نتيجة لاحتلال الأراضي على مؤسسات الإقليم المذكور أو حكومته، أو بسبب أي اتفاق يعقد بين سلطات الإقليم المحتل ودولة الاحتلال، أو كذلك بسبب قيام هذه الدولة بضم كل أو جزء من الأراضي المحتلة»⁷⁰. وهو ما يترتب مجموعة من الالتزامات الدولية تقع على سلطات الاحتلال تجاه السكان المدنيين.

ولعل من أهم الالتزامات الدولية المفروضة على سلطات الاحتلال تجاه السكان الفلسطينيين «تزويد السكان بالمؤن الغذائية والإمدادات الطبية» وان «تستورد ما يلزم من الأغذية والمهمات الطبية وغيرها إذا كانت موارد الأراضي المحتلة غير كافية». كما ألزم القانون الدولي ان «تتحقق دون أي عائق في أي وقت من حالة إمدادات الأغذية والأدوية في الأراضي المحتلة»⁷¹ بل ان اتفاقية جنيف الرابعة فرضت على قوات الاحتلال «أن تعمل، بأقصى ما تسمح به وسائلها، وبمعاونة السلطات الوطنية والمحلية، على صيانة المنشآت والخدمات الطبية والمستشفيات وكذلك الصحة العامة والشروط الصحية في الأراضي المحتلة»⁷² وات تسمح «بعمليات الإغاثة لمصلحة هؤلاء السكان وتوفير لها التسهيلات» «على الأخص من رسالات الأغذية والإمدادات الطبية»⁷³. وغني عن البيان ان الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة بجميع أبعاده الحيوية للسكان هو شكل من أشكال العقاب الجماعي الذي تفرضه قوات الاحتلال على سكان قطاع غزة عامة، وهو ما يجرمه القانون الدولي حيث «لا يجوز معاقبة أي شخص محمي عن مخالفة لم يقترفها هو شخصياً. تحظر العقوبات الجماعية وبالمثل جميع تدابير التهديد أو الإرهاب»⁷⁴.

67 المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، طلب العلاج تحت الدراسة، تقرير يسلط الضوء على معاناة مرضى قطاع غزة نتيجة القيود الإسرائيلية على سفرهم للعلاج خارج مستشفيات قطاع غزة، فلسطين، غزة، أكتوبر 2022م، ص13.

68 مركز الميزان لحقوق الإنسان، بيان صحفي بتاريخ 27/8/2022م، بيان صحفي: الميزان يحمل سلطات الاحتلال المسؤولية عن وفاة الطفل المريض فاروق أبو نجا ذو الستة أعوام، بعد حرمانه من الوصول إلى المستشفى للعلاج، تاريخ زيارة الموقع الرسمي للمركز 1/12/2022م، اليوم الخميس الساعة السابعة والنصف صباحاً، <https://mezan.org/post/33429>.

69 مركز الميزان لحقوق الإنسان، بيان صحفي بتاريخ 18/10/2022م، مركز الميزان يحمل سطات الاحتلال المسؤولية عن وفاة المريض أكرم السلطان وبطالب المجتمع الدولي بالتدخل لإنقاذ حياة المريض في قطاع غزة، تاريخ زيارة الموقع الرسمي للمركز 1/12/2022م، اليوم الخميس الساعة الثامنة صباحاً، <https://mezan.org/post/33584>.

70 المادة 47 من اتفاقية جنيف الرابعة

71 المادة 55 من اتفاقية جنيف الرابعة

72 المادة 56 من اتفاقية جنيف الرابعة

73 المادة 59 من اتفاقية جنيف الرابعة

74 المادة 33 من اتفاقية جنيف الرابعة

إن الحصار المفروض على قطاع غزة من العقوبات الجماعية التي تشكل أبرز الانتهاكات الاسرائيلية للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، خاصة مع استمرار رفض إسرائيل للالتزام بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1860 الذي يطالب المجتمع الدولي بتوفير وإيصال المساعدات الدولية للقطاع المحاصر. وقد يرقى الحصار وكل ما ينتج عنه من تداعيات وانتهاكات على حقوق المواطنين الفلسطينيين من حرمان المدنيين من الحصول على الإمدادات الضرورية لحياتهم والحصول على الحد الأدنى من السلع والخدمات الأساسية اللازمة للإبقاء على حياتهم وتجويع لاعتباره جريمة ضد الإنسانية وأشكال متعددة من جرائم الحرب التي اكدت عليها اتفاقية جنيف الرابعة ونظام روما الأساسي المؤسس للمحكمة الجنائية الدولية.

استمرار أزمة الكهرباء والوقود والغاز والمياه

لا تستطيع محطة توليد كهرباء غزة بقدراتها التشغيلية الحالية، سوى إنتاج 80 ميغاواط، وتكمله 120 ميغاواط من الكهرباء تم شراؤها من إسرائيل، ويبلغ ذلك نحو 50 بالمائة من حاجة غزة للكهرباء المقدرة ما بين (400_450 ميغاواط)، وفي العام 2021م بلغ متوسط انقطاع الكهرباء المزمّن 11 ساعة في اليوم،⁷⁵ ولكن حتى تاريخ 11 أكتوبر 2022م، حصل الفلسطينيون في قطاع غزة على معدل 13.5 ساعة يومياً من الكهرباء،⁷⁶ هذا ويجبر الإغلاق المتكرر لمعابر قطاع غزة محطة غزة لتوليد الكهرباء على تعطيل مهامها التي تعتمد على واردات الوقود طوال فترة الإغلاق، أو على قدرتها على توفير الكهرباء وفق الجدول المعتمد لتوزيع الكهرباء على المواطنين.

أما بالنسبة لكميات السولار الصناعي المخصص لمحطة توليد الكهرباء فلا تزال إسرائيل تتحكم في الكميات المسموح لها بالدخول لتشغيل المحطة، زيادة ونقصاناً، وقد اضطرت المحطة إلى تعطيل عملها لمدة يومين خلال العام 2022م، بسبب نقص الوقود بسبب الإغلاق الذي فرضته إسرائيل بين يومي 2 و7 أغسطس على قطاع غزة،⁷⁷ وذات الأمر ينطبق على السماح بالدخول لغاز الطهي المستخدم في المنازل لأغراض مدنية.

كما يعاني سكان قطاع غزة من أزمة كبيرة في توافر المياه الصالحة للشرب، حيث أن ما نسبته (96.2) % من مياه الخزان الجوفي في قطاع غزة لا تنطبق عليها مواصفات منظمة الصحة العالمية من حيث الجودة 78 والصلاحيّة للشرب النظيف للمواطنين، مما يدفع بالسكان إلى اللجوء لمحطات التحلية وحفر الآبار لاستخراج المياه للشرب أو لري أراضيهم الزراعية، وهو ما يثقل على كاهل المواطنين بالتكاليف المالية المرتفعة، وخاصة عند توقف دخول السولار اللازم لتشغيل هذه المحطات.

ولا شك أن النقص الحاد الذي يعاني منه قطاع غزة من المياه الصالحة للشرب والكهرباء، فيه انتهاك واضح لحق الإنسان في العيش في مستوى معيشي لائق وهو حق أساسي من حقوق الإنسان كفلته المواثيق الدولية وعلى رأسها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948، حيث أكد على «لكل فرد الحق في مستوى معيشي ملائم لصحة ورفاهية نفسه وأسرته، بما في ذلك الحق في الغذاء، الملابس، الحق في السكن والرعاية الطبية والخدمات الاجتماعية الضرورية»⁷⁹، إضافة إلى ما نصا عليه المادة 11/1 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأمم المتحدة والتي اكدت على «حق كل شخص في مستوى معيشي كاف له ولأسرته، يوفر ما يفي بحاجتهم من الغذاء والكساء والمأوى، وبحقه في تحسين متواصل لظروفه المعيشية». ولا شك أيضاً أن القيود الاسرائيلية المفروضة على هذه الخدمات من شأنه أن يترك تداعيات خطيرة على منظومة حقوق الإنسان الأخرى المرتبطة بهذه الخدمات كالصحة والتعليم وغيرها، وهو ما يشكل انتهاكاً خطيراً وجسيم لهذه الحقوق، مما يؤسس لافعال إجرامية حربية تدخل من اختصاص محكمة الجنايات الدولية⁸⁰

75 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، قطاع غزة الأثر الإنساني للحصار المتواصل منذ 15 عاماً، مرجع سابق.

76 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، الأوتشا، أزمة الكهرباء في غزة، الأخبار والتحديثات، تاريخ زيارة الموقع الرسمي 26/11/2022م، السبب الساعة الثامنة والنصف مساءً، <https://www.ochaopt.org/ar>

77 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، الأوتشا، التنقل داخل غزة ومنها إلى خارجها: تقرير محدّث يغطي شهر آب/أغسطس 2022م، تاريخ زيارة الموقع الرسمي السبب الساعة التاسعة مساءً 26/11/2022م، -movement-and-out-gaza-update- <https://www.ochaopt.org/ar/content/movement-and-out-gaza-update-> covering-august-2022

78 مركز الميزان لحقوق الإنسان، ورقة حقائق 15 عاماً من الحصار، فلسطين، غزة، حزيران 2022م، ص.5.

79 المادة 25/1 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

80 المادة 8 من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية

الانتهاكات الاسرائيلية التي يتعرض لها الصيادين في البحر

واستكمالاً للحصار البحري الذي تفرضه اسرائيل على قطاع غزة، فانه لا تزال منطقة الصيد المسموح للصيادين الفلسطينيين في قطاع غزة، للصيد بها مقيدة ما بين 15_6 أميال بحرية فقط،⁸¹ وهو ما يعد تقليصاً للمجال البحري المسموح الصيد فيه للصيادين الفلسطينيين، فهذه المساحة أقل بكثير من المساحة البالغة 20 ميلاً بحرياً والتي جرى الاتفاق عليها بموجب اتفاقيات أوسلو بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية،⁸² وهذه المساحات البحرية الضيقة التي تسمح بها اسرائيل والتي تنقلص أو تزداد قليلاً حسب الأوضاع الأمنية، لا تكفي صيادي غزة إذ أنهم لا يجدون مساحة كافية للإبحار والصيد، وتكون المنطقة متكدسة بالمراكب والصيادين، مما يحد من قدرتهم على الصيد وكسب رزقهم. إضافة إلى أنه منذ عام 2006م، تمنع إسرائيل أهالي القطاع من استيراد كافة الادوات اللازمة للصيد باستثناء الشباك التي يتم إدخالها إلى قطاع غزة على فترات متباعدة، مما تسبب بخسائر فادحة لأصحاب صناعة السفن. كما تمنع سلطات الاحتلال في معظم الأحيان تصدير السمك الغزي إلى أسواق الضفة الغربية.

كما يعاني الصيادين أيضاً من الملاحقة والاستهداف من قبل الزوارق الحربية الإسرائيلية، عبر إطلاق النار والصواريخ والبالونات الحارقة بشكل دوري، وقد رُصد خلال النصف الأول من العام 2022م، 225 إصابة 16 صياداً بجروح مختلفة، واحتجاز 12 قارباً، كما أسفرت الاعتداءات المتكررة لقوات الاحتلال بحق الصيادين الفلسطينيين إلحاق أضرار بمعدات وأدوات صيد في خمس أحداث متفرقة.⁸³

ان هذه السياسات الاسرائيلية الظالمة بحق قطاع الصيد والصيادين في قطاع غزة أدت إلى تقويض تنمية قطاع صيد الأسماك في غزة، والحاق الضرر بالصيادين ودخلهم وسبل عيشهم.

انتهاكات المناطق الزراعية الحدودية العازلة

تشكل المناطق الشرقية والشمالية لقطاع غزة والمحاذية للسياج الإسرائيلي الفاصل الذي أقامته دولة الاحتلال لفصل القطاع عن باقي أراض فلسطين 48 حوالي 80 % من الأراضي الزراعية في القطاع، والتي تقدر بحوالي 185 ألف دونم، وتمتاز بخصوصيتها وانبساطها، فضلاً عن كونها خزّان الأراضي الزراعية الأخير في القطاع المحاصر⁸⁴ في ظل تآكل الأراضي الزراعية مقابل التوسع العمراني الهائل؛ نتيجة الكثافة السكانية التي تعتبر الأعلى عالمياً.

وتتعرض هذه الأراضي إلى انتهاكات واعتداءات متواصلة ومتكررة من سلطات الاحتلال الإسرائيلي في استهداف واضح للزراعة الفلسطينية والمزارعين/ات الفلسطينيين/ات، فالقوات الإسرائيلية مستمرة بفرض قيوداً كثيرة على وصول أصحاب الأراضي الزراعية الواقعة داخل قطاع غزة على مسافة 300 متر من السياج الحدودي مع إسرائيل، حيث يمنعهم من الوصول إلى 62.6 كم² ألف دونم والتي تشكل 17 % من أراضي قطاع غزة بشكل عام، وتشكل حوالي 35 - 30 % من الأراضي الزراعية،

لا تنعم تلك المناطق وسكانها بالأمان، بل هم في خطر دائم من الاعتداءات الاسرائيلية المستمرة عليهم، مما يحول دون مزاولة الأعمال الزراعية فيها ويعطلها، بل في كثير من الأحيان يتم تجريف تلك الأراضي الزراعية بالمزروعات والمحاصيل التي فيها، أو يتم انذار السكان بضرورة ازالة المحاصيل والمزروعات قبل أوانها مما يعرضهم لخسائر مادية هائلة، أو يقوم الاحتلال بفتح مياه الصرف الصحي من الجانب الاسرائيلي باتجاه الأراضي الزراعية للفلسطينيين مما يؤدي الي هلاك وتخريب المحاصيل والأراضي الزراعية، وقد يحدث أحياناً أن تطلق قوات الاحتلال الإسرائيلي المتمركزة خلف السياج الفاصل النار باتجاه الأراضي الزراعية والسكان المدنيين، وأخر تسجيل لمثل هذه الانتهاكات تم بتاريخ 17/11/2022م.⁸⁵ هذا بالإضافة لما لفته وتلقيه قوات الاحتلال من آلاف اللطمان من القنابل والمتفجرات والصواريخ التي تحتوي على المواد السامة والعناصر الثقيلة الخطرة التي لها تأثيرات على الهواء والتربة، بالإضافة إلى رش المواد السامة من الجو تجاه هذه

81 المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، تقرير الحصار البحري والاعتداءات الاسرائيلية على الصيادين في قطاع غزة، فلسطين، غزة، نوفمبر 2022م، ص1.

82 اتفاقية أوسلو الثانية الموقعة في العام 1995م بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، الملحق الأول بالاتفاقية

83 مركز الميزان لحقوق الإنسان، تقرير إحصائي حول انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي لقواعد القانون الدولي الإنساني ومبادئ حقوق الإنسان في قطاع غزة خلال النصف الأول من العام 2022م، فلسطين، غزة، 2022، ص7.

84 مؤسسة الحق، استهداف الأراضي الزراعية المحاذية للسياج الفاصل في قطاع غزة، فلسطين، رام الله، ص3.

85 توثيق لقوات الاحتلال الإسرائيلي تطلق النار تجاه الأراضي الزراعية شرق بلدة عيسان الكبيرة، تاريخ زيارة الموقع لمركز الميزان لحقوق الإنسان، السبت الساعة السادسة مساءً، 26/11/2022م، <https://www.mezan.org/post/3366>

المناطق المحاذية للسياج الفاصل مما يؤدي التربة ويهدد ببقائها صالحة للاستخدام.

تشكل سياسة إسرائيل الهادفة إلى تدمير الأراضي الزراعية وحاصلها مخالفة جسيمة للقانون الدولي الإنساني، سسيتحمل سكان القطاع المدنيين نتائجها لسنوات طويلة، فمثل هذا المس بالقطاع الزراعي لا يمكن تبرره «ضرورات حربية»⁸⁶. بل إن القانون الدولي الزم الدكراف النتعاقد لتفاقية جنيف الرابعة بضرورة «فرض عقوبات جزائية فعالة علي الأشخاص الذين يقتربون أو يأمرزون باقتراف إحدى المخالفات الجسيمة لهذه الاتفاقية»⁸⁷.

أسرى قطاع غزة في سجون الاحتلال الاسرائيلي

يبلغ عدد الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في السجون والمعتقلات الإسرائيلية قرابة ال 4760 أسير وأسيرة، موزعين على 26 سجن ومركز توقيف،⁸⁸ من ضمنهم يوجد 200 من أسرى قطاع غزة،⁸⁹ أقدمهم الأسير ضياء الأغا عميد أسرى قطاع غزة والمعتقل منذ العام 1992م، المحكوم بالسجن المؤبد مدى الحياة، وقد أمضى على اعتقاله فعليا أكثر من 30 عام. يوجد ضمن صفوف أسرى القطاع قرابة 42 أسيرا مصابا بأمراض خطيرة ومزمنة يحتاجون للعلاج الفوري واجراء العمليات الجراحية اللازمة في ظل سياسة الإهمال الطبي المتعمدة من قبل السجون والمعتقلات الإسرائيلية، ومن أشد هذه الحالات المرضية خطورة لأسرى قطاع غزة الأسير ناهض الدقرع البالغ من العمر 54 عاما والمحكوم بالسجن المؤبد 3 مرات وهو معتقل منذ عام 2007م، وقد دخل عامه السابع عشر على التوالي، حيث يعاني من شلل نصفي وتُترب ساقاه وهو في الأسر.

ولقطاع غزة نصيب في سياسة احتجاز جثامين الشهداء التي تنفذها سلطات الاحتلال، منهم الشهيد الأسير فارس بارود الذي استشهد عام 2019م، والشهيد الأسير سعدي الغرابلي الذي استشهد عام 2020م، والأسير سامي عابد العمور الذي استشهد عام 2021م، في سجون الاحتلال الإسرائيلي نتيجة الإهمال الطبي المتعمد.

وفيما يتعلق بزيارات أسرى القطاع، وبعد انقطاع دام أكثر من 3 سنوات؛ بحجة جائحة كورونا، عادت مطلع العام 2022م، الزيارات لتنتظم كل يوم الثلاثاء وفق البرنامج الذي تشرف عليه اللجنة الدولية للصليب الأحمر في مدينة غزة. إلا أن الاحتلال عاد واستمر هذا العام بتنفيذ سياسة المنع الأمني التي شملت معظم عائلات الأسرى؛ حيث أن هناك حوالي (100) أسير محرومين من الزيارات العائلية،⁹⁰.

ثانيا: الاعتداءات العسكرية الاسرائيلية على قطاع غزة، عدوان أغسطس 2022م

منذ حصارها الذي تفرضه على قطاع غزة، تستمر قوات الاحتلال الاسرائيلي بعدوانها العسكري بين الفينة والأخرى على القطاع، ابتداء من عدوان اسرائيلي عام 2008/2009م والذي استمر لمدة 51 يوما متواصلا، وعدوان عام 2012م الذي استمر لمدة ثمانية أيام، وعدوان عام 2014م الذي استمر لمدة خمسين يوما، وعدوان 2021م الذي استمر لمدة إحدى عشر يوما وصولا الى عدوان 2022 الذي شنته لمدة ثلاثة أيام متواصلة على قطاع غزة.

لقد تسببت الهجمات العسكرية الاسرائيلية العدوانية على قطاع غزة عام 2022 في تدهور في الأوضاع الإنسانية؛ إذا فرض عليه الإغلاق الشامل ومنعت سلطات الاحتلال دخول إمدادات الوقود والغذاء والدواء، ومنعت أيضا المئات من المرضى من التنقل عبر حاجز إيرز مثل مرضى السرطان وغيرهم من ذوي الأمراض الخطيرة من الوصول إلى المستشفيات خارج القطاع مما هدد حياتهم، وتوقفت محطة توليد الكهرباء عن العمل بسبب عدم دخول الوقود، وهو ما هدد بتوقف

86 المادة 147 من اتفاقية جنيف الرابعة

87 المادة 146 من اتفاقية جنيف الرابعة

88 مجمل أعداد الأسرى، جمعية نادي الأسير الفلسطيني، تاريخ زيارة الموقع الرسمي للجمعية الجمعة الموافق 25/11/2022م، الساعة السابعة مساء،

<https://www.ppsmo.ps/>

89 أسرى غزة، مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، تاريخ زيارة الموقع الرسمي للمؤسسة الجمعة الثامنة مساء الموافق 25/11/2022م،

<https://www.addameer.org/ar/statistics>

90 مقابلة شخصية مع خليل الوزير، اللجنة الدولية للصليب الأحمر في قطاع غزة، تاريخ المقابلة 22/11/2022م.

جميع الخدمات العامة للسكان المدنيين مثل الرعاية الصحية ومياه الشرب والصرف الصحي وتوقف الاتصالات، وقصفت المنازل والأبراج السكنية والطرق والأراضي الزراعية، واستهدفت الصيادين بإطلاق النار عليهم بعد أن منعهم من النزول للبحر للصيد، مما خلق وضعاً كارثياً ضاعف من معاناة السكان المدنيين الفلسطينيين الواقعين تحت الحصار المشدد لها منذ أكثر من خمسة عشر عاماً.

خلال عملياتها العسكرية العدوانية على القطاع 2022، ارتكبت قوات الاحتلال الكثير من الانتهاكات الجسيمة بحق السكان المدنيين والأعيان المدنية، حيث لم تراعى الواجب الحماية الدولية التي يتمتع بها السكان المدنيون الفلسطينيون وأعيانهم أثناء العمليات العسكرية⁹¹، وقد عمدت إلى استهدافهم بالقتل والجرح والحق الخسائر الجسيمة فيهم وبممتلكاتهم المدنية، لدرجة أن الكثير من العائلات الغزية تم مسحها بالكامل من السجل المدني نتيجة استهدافهم بشكل جماعي وباستخدام قوة عسكرية لا لزوم لها ولا مبرر أثناء تواجدهم آمنين في منازلهم.

وفيما يلي، نذكر أبرز مظاهر الانتهاكات الإسرائيلية بحق السكان الفلسطينيين أثناء عدوان 2022:

انتهاكات متعلقة بحياة وممتلكات السكان المدنيين

تشكل الهجمات التي تستهدف السكان المدنيين وأعيانهم المدنية الطابع الرئيسي للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، إذ انتهكت قوات الاحتلال الإسرائيلي بشكل واضح الحماية التي يجب أن يتمتع بها السكان المدنيون وفق القانون الدولي الإنساني؛ من خلال شن هجماتها العسكرية بشكل متعمد ومباشر لاستهداف المدنيين وأعيانهم المدنية، وذلك سواء من خلال استهداف المدنيين أثناء تواجدهم في منازلهم أو أبراجهم السكنية دون سابق إنذار أو تحذير. أو من خلال استخدام قوة صاروخية مفرطة تضاعف من الخسائر البشرية المدنية وغير المدنية، وتسبب للسكان في قتل وجراح وآلام ومعاناة لا لزوم لها، وهو ما مارسه قوات الاحتلال حين استهداف المقاومين الفلسطينيين أثناء تواجدهم في بيوتهم وبين عائلاتهم مثل عملية اغتيال الشهيد خالد منصور وأطفاله الثلاثة، وتيسير الجعبري وزوجته.

وقد أدى العدوان الذي شنته قوات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة خلال شهر أغسطس 2022 إلى استشهاد 49 مواطناً فلسطينياً، كان من بينهم 17 طفلاً، وثلاث نساء، ورجل مسن. وأصابه 383 إصابات متنوعة تراوحت ما بين الخطيرة والمتوسطة، حيث كانت نسبة إصابة الأطفال من بين إجمالي أعداد المصابين هي الأعلى؛ حيث بلغ عدد الأطفال الجرحى نتيجة العدوان 164 طفلاً جريحاً، إضافة إلى إصابة 59 امرأة.⁹²

أما ما يتعلق بمساكن المواطنين وممتلكاتهم فقد تستهدف القوات الحربية الإسرائيلية المنازل والأبراج السكنية للمواطنين بشكل مباشر وأوقعت أضراراً جسيمة في ممتلكاتهم، مما أدى إلى تهجيرهم قسراً من منازلهم، وخسارتهم لممتلكاتهم وأغراضهم الشخصية وأوراقهم الثبوتية وذكرياتهم العائلية. فقد بلغ عدد الوحدات السكنية المهدمة نتيجة العدوان الإسرائيلي (26) وحدة سكنية، أما عدد الوحدات السكنية التي أصابها ضرر بالغ غير صالح للسكن (102) وحدة سكنية، أما عدد الوحدات السكنية التي أصابها ضرر متوسط وطفيف فقد بلغت (1,353). وقدرت التكلفة المالية الإجمالية المطلوبة لإعادة إعمار وإصلاح تلك الوحدات السكنية بـ 3,082,470 دولار أمريكي.⁹³

لقد برز في العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة الاستهداف الواضح للمؤسسات الإعلامية والصحفيين، واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي شن هجماتها على الطواقم الإعلامية والصحفيين خلال فترة العدوان، حيث بلغت هذه الانتهاكات (21) انتهاكاً للحريات الإعلامية في القطاع، وقد طالت هذه الانتهاكات (10) صحفيين بالإضافة إلى (10) مؤسسة إعلامية، وقد برز أثناء العدوان تعرض عشر مؤسسات إعلامية بأضرار جسيمة نتيجة قصف برج فلسطين الذي يضم عدداً كبيراً من المكاتب الإعلامية، وقد طال الدمار ما لا يقل عن ثماني مكاتب ومؤسسة إعلامية.

91 انظر مجمل أحكام اتفاقية جنيف الرابعة التي تهدف إلى حماية المدنيين
92 إحصائية تراكمية تفصيلية للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، انفوجراف، تاريخ زيارة الموقع الرسمي لوزارة الصحة الفلسطينية غزة، 26/11/2022م،
الموافق السبت الساعة التاسعة مساءً. <https://www.moh.gov.ps/portal/>

93 وزارة الأشغال العامة والإسكان، التقرير الشهري لبرز إنجازات وزارة الأشغال العامة والإسكان خلال شهر أغسطس 2022م، فلسطين، غزة، سبتمبر 2022م، ص 8.

ومن أبرز الانتهاكات وحشية وجسامة:

اغتيال الشهيدة دنيانا العمور (22 عاما): أطلقت قوات الاحتلال الاسرائيلي في اليوم الأول من العدوان على قطاع غزة قذيفة موجهة الى المنزل الكائن على بعد كيلومتر واحد من السلك الفاصل شرقي مدينة خان يونس جنوب القطاع أثناء تواجد أفراد العائلة بداخله، استشهدت نتيجة ذلك الشهيدة «دنيانا العمور» 22 عاما، والتي أصابتها القذيفة بشكل مباشر، وتسببت في إصابات في رأسها ومختلف أنحاء جسدها. وقد وتفاقمت معاناة هذه العائلة المستهدفة من قبل قوات الاحتلال، مع مواصلة جيش الاحتلال إطلاق النار على المواطنين وعلى سيارة الإسعاف التي حضرت إلى المكان، ولم تتمكن من الوصول إلى المنزل وانتشال جثمان الشهيدة وإجلاء الجرحى إلا بعد ما يقرب من 40 دقيقة، بسبب استمرار إطلاق النار من قبل جيش الاحتلال عليهم بشكل مباشر.

استهداف مربعا سكنيا في حي الشعوت في رفح: اغتالت قوات الاحتلال الاسرائيلي القيادي في حركة الجهاد الإسلامي خالد منصور بهجوم جوي على منزل تواجد فيه في منطقة الشعوت في مدينة رفح جنوب قطاع غزة، وهي من أكثر المناطق اكتظاظا بالسكان في قطاع غزة دون تحذير مسبق، مما تسبب في قتل وإصابة العشرات من المدنيين، وألحاق أضرار هائلة في المنطقة السكنية المستهدفة والبنية التحتية.⁹⁴ وتعتبر حادثة اغتيال الشهيد خالد منصور من أبرز الحالات التي تم فيها استهداف المدنيين لسكن أحد المقاومين بينهم .

قصف بيت المواطن حسين محمد المدلل: بتاريخ 6/8/2022م، السبب قصف الطائرات الحربية الاسرائيلية بستة صواريخ منزلا مكون من ثلاث أدوار في حي الشعوت في رفح، بدون سابق انذار تعود ملكيته للمواطن حسين محمد المدلل، ويحتوي على 3 شقق سكنية مؤجرة، ويقع وسط منطقة مكتظة بالسكان قرب المستشفى الكويتي في منطقة الشعوت في مدينة رفح جنوب قطاع غزة . وتسبب في قتل سبع فلسطينيين، من بينهم طفل وسيدتين، ودمر (18) وحدة سكنية بشكل كلي، و(50) وحدة سكنية بشكل جزئي، وتجدر الإشارة إلى أن هذا الهجوم هجر 83 من السكان قسريا عن منازلهم، من بينهم (34) طفلا و(25) سيدة فيما تسبب الهجوم بأضرار متنوعة لمسكن يقطنها (270) شخصا من بينهم (110) طفل، و(76) سيدة.⁹⁵

عرقلة إعادة الاعمار في قطاع غزة

لقد تسببت القدرة المحدودة على الحصول على مواد البناء والمعدات الضرورية للاعمار منذ بدء الحصار في العام 2007م، في التأخر في بناء المنازل والبنية التحتية اللازمة لمعالجة النمو السكاني المرتفع، غذا بالإضافة الى الاحتياج الضروري والطارئ لإعادة اعمار ما احدثته آلة الاحتلال الاسرائيلي العسكرية من دمار ناجم عن عمليات القصف والهدم لمنازل المواطنين الفلسطينيين المتكررة واعيانهم المدنية خلال فترات العدوان المتكررة والتي شنها الاحتلال الاسرائيلي على قطاع غزة، لا سيما عدوان 2008م، وعدوان 2012م، وعدوان 2014م، وعدوان 2021م، وعدوان 2022م.

فرغم التلية المؤقتة لإعادة إعمار غزة يسّرت دخول مواد البناء المقيدة بعد عدوان العام 2014م ، الا ان هذه الدلية لم تكن كافية لإدخال المواد اللازمة التي يحتاجها اتمام مشاريع المياه والصرف الصحي وشبكة المواصلات وغيرها من الاعيان الخدمية المدنية، وهو ما انتج تراجع واضح في نوعية الخدمات الصحية والتعليمية وخدمات المياه والصرف الصحي المتاحة في غزة. وجدير بالذكر ان العديد من العائلات الفلسطينية هناك ما زالت مهجرة من بيوتها المدمرة بانتظار اتمام عملية الاعمار.

94 مركز الميزان لحقوق الإنسان، جريمة استهداف حي الشعوت في رفح خلال العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة بتاريخ 6 أغسطس 2022م، ص3.
95 المرجع السابق، ص 4.

ثالثاً: المحكمة العليا الاسرائيلية وشرعنة جرائم الحرب بحق الفلسطينيين

في سابقة قانونية خطيرة، رفضت المحكمة الاسرائيلية العليا خلال العام 2022م، طلب اللتماس المقدم لها من قبل مركز عدالة ومركز الميزان والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان نيابة عن عائلة بكر⁹⁶ عائلة بكر التي تقطن في قطاع غزة، والتي تعرضت لمأساة انسانية نتيجة استهداف اطفالهم الاربعة بشكل مباشر ومتعمد من قوات الاحتلال الاسرائيلي عام 2014، بينما كانوا يلعبون على شاطئ الصيادين في مدينة غزة وذلك خلال العدوان الذي شنته على قطاع غزة، حيث رفضت المحكمة طلب العائلة الغاء قرار النائب العام الاسرائيلي والقاضي بعدم فتح تحقيق الجنائي في الحادثة ومحاكمة المسؤولين عن قتل أطفالها.

فبعد ثماني سنوات تقريبا، وبعد أن قرر المدعي العام العسكري الإسرائيلي في عام 2015م، والمدعي العام الإسرائيلي في عام 2019م على التوالي إغلاق التحقيق الجنائي في عمليات القتل هذه، رفضت المحكمة العليا الاسرائيلية في 24/4م 2022م الغاء قراريهما واجراء التحقيق الجنائي بحجة ان المحكمة اقتنعت بما لدى الجيش الاسرائيلي من معلومات استخبارية كافية لتحديد أن المحيط من المنطقة كان بالفعل هدفاً عسكرياً، وأن الهجمات الصاروخية تمت وفقاً لمبادئ التمييز والتناسب ووفقاً للإجراءات العسكرية المتبعة بحسب ما عبرت عنه المحكمة، وهو على ما يبدو أن آراء المحكمة العليا تماشيت مع قرارات الجيش الإسرائيلي والنائب العام التي تمنح الجيش الاسرائيلي ترخيصاً كاملاً لقتل المدنيين الفلسطينيين خلال هجماتهم واجراءاتهم العسكرية مع الافلات من المساءلة والمحاسبة على أوسع نطاق. وبأني قرار المحكمة الاسرائيلية هذا وبمبرراتها غير القانونية رغم ان العالم كله أجمع شاهد لحظة استهداف القوات الحربية الاسرائيلية لأطفال عائلة بكر أثناء لهوهم ولعبهم على شاطئ غزة، حيث انه تم تصوير الحادثة من عشرات الصحفيين الأجانب والمحليين الذين كانوا مقيمين في فندق بالقرب من منطقة الحادثة بجوار ميناء غزة

لا شك ان الهجمات العسكرية الاسرائيلية التي نفذتها قوات الاحتلال ضد قطاع غزة فيها انتهاك واضح لمبادئ اساسية من مبادئ القانون الدولي الانساني وهما : مبدأ التمييز⁹⁷ كإحد قواعد القانون الدولي العرفي المطبقة في النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية، وهو المبدأ الذي اكدته عشرات الصكوك القانونية الدولية ذات العلاقة، اضافة للسوابق القضائية الدولية في هذا الشأن. ومبدأ التناسب الذي يقضي بأن شرعية عمل ما تتحدد حسب احترام التوازن بين الهدف والوسيلة والطريقة المستخدمة لبلوغه وكذلك عواقب هذا العمل، ويحظر بموجبه الهجوم الذي قد يتوقع منه أن يسبب بصورة عارضة خسائر في أرواح المدنيين أو إصابات بينهم، أو أضراراً بالأعيان المدنية، ويكون مفرطاً في تجاوز ما يُنتظر أن يُسفر عنه من ميزة عسكرية ملموسة ومباشرة.⁹⁸

وفي عدوانها الاخير على القطاع - كما هو حال اعتداءاتها العسكرية السابقة- لم تحرص قوات الاحتلال الاسرائيلي على التمييز بين الاعيان المدنية وغير المدنية ولا التمييز بين المقاتلين والمدنيين، ولم تكن قوتها المفرطة المستخدمة متناسبة مع اهدافها العسكرية المعلنة، بل على العكس من ذلك، قامت هذا القوات باستخدام مفرط عشوائي للقوة العسكرية وهو ما يشكل انتهاك واضح للقانون الدولي الانساني.

ان مجمل السياسات والممارسات الاسرائيلية تجاه قطاع غزة المحتل، ابتداء من حصاره كعقاب جماعي وما انتجه وينتجه هذا الحصار من انتهاكات جسيمة بحق السكان الفلسطينيين، وانتهاء بالهجمات العسكرية التي تنفذها قوات الاحتلال ضد القطاع وما تشكله هذه الهجمات من انتهاك واضح وجسيم بحق السكان يستوجب المحاكمة بموجب احكام القانون الدولي امام المحاكم الدولية وخاصة محكمة الجنايات الدولية ذات الاختصاص بجرائم الحرب والاجرائم ضد الانسانية .

96 مركز الميزان لحقوق الإنسان، خبر صحفي الفلسطيني والميزان وعدالة يعقدون مؤتمراً صحفياً حول قرار المحكمة العليا الإسرائيلية برفض اللتماس ضد إغلاق التحقيق في مقتل أطفال عائلة بكر، منشور على الموقع الرسمي لمركز الميزان بتاريخ 27/4/2022م، تاريخ زيارة الموقع الرسمي لمركز الميزان الخميس الساعة الثانية عشر مساءً 1/12/2022م، <https://mezan.org/post/33005/>

97 قواعد بيانات القانون الدولي الانساني، المجلد الثاني، الفصل الأول، القسم أ، القاعدة 1، <https://ihl-databases.icrc.org/ar/customary-ihl/v1/rule1>

98 قواعد بيانات القانون الدولي الانساني، المجلد الثاني، الفصل الأول، القسم أ، القاعدة 14 <https://ihl-databases.icrc.org/ar/customary-ihl/v1/rule14>

حالة حقوق الانسان بحق الأسرى الفلسطينيين

لقد شهد عام 2022م، العديد من التحولات على صعيد واقع عمليات الاعتقال التي نفذتها قوات الاحتلال الإسرائيلي، التي ارتبطت بشكل أساسي بتصاعد الحالة النضالية ضد الاحتلال في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولطالما شكّلت عمليات الاعتقال الممنهجة سياسة ثابتة اتخذ منها الاحتلال الإسرائيلي، الأداة الأبرز في محاولته لتقويض أي حالة نضالية يمكن أن تسهم في تحقيق تقرير المصير، والحرية للشعب الفلسطيني.⁹⁹

نستعرض في التقرير الحالي أوضاع الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي كالتالي:

اعتقلت قوات الاحتلال (7000) فلسطيني بما فيها القدس وغزة، وتعتبر هذه النسبة أعلى مقارنة مع العام الماضي، تحديداً في محافظات الضفة الغربية، ففي العام الماضي، وصلت عدد الحالات الاعتقال في الضفة بما فيها القدس (6000) حالة، فيما سُجلت في حينه (2000) حالة اعتقال للفلسطينيين، في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948م.

وقد بقيت القدس الأعلى ما بين المحافظات وبلغت حالات الاعتقال ما يزيد عن (3500 ألف) حالة، فيما تم تسجيل (106) حالة اعتقال من قطاع غزة، منهم (64) حالة كانت من نصيب الصيادين، حيث لوحظ تصاعداً لافتاً في استهدافهم، وقد بلغ عدد حالات الاعتقال بين صفوف الأطفال هذا العام (882) حالة اعتقال، ومن بين النساء نحو (172) حالة اعتقال، فيما بلغت عدد أوامر الاعتقال الإداري التي صدرت ما بين أوامر جديدة وتجديد للاعتقال الإداري، أكثر من (2409) أمر اعتقال إداري بما فيهم أوامر صدرت بحق مقدسين وفلسطينيين من الأراضي المحتلة عام 1948م، حيث شكّلت قضية الاعتقال الإداري المحطة الأبرز في التحولات التي شهدتها هذا العام، وبلغ عدد الجرحى الذين تعرضوا للاعتقال أكثر من (40) جريحاً.

ويمكن التأكيد على مجموعة من التحولات ليس فقط على صعيد التصاعد في عمليات الاعتقال، بل أيضاً على مستوى الجرائم التي رافقتها، حيث يعتبر هذا العام هو الأكثر دموية وكثافة في العنف، حيث ارتكبت قوات الاحتلال جرائم ممنهجة، ومركبة بحق المعتقلين وعائلاتهم، وتصاعدت عمليات الإعدام الميداني، وامتد ذلك إلى عقاب جماعي لبلدات فلسطينية بأكملها، بعض المناطق تحولت إلى مناطق منكوبة اعتقالياً، إن ما تحدثنا عن نسبة عمليات الاعتقال فيها مقارنة مع عدد سكانها، كان أبرزها بلدة سلواد في محافظة رام الله والبيرة، وكذلك مخيم الدهيشة في بيت لحم.

وقد تعمدت قوات الاحتلال الإسرائيلي استخدام كافة أنواع الأسلحة خلال عمليات الاعتقال، بما في ذلك إطلاق الرصاص الحي، والكلاب البوليسية، إلى جانب عمليات التهريب، والترجيع، وفي بعض الحالات استخدمت أفراد العائلة كدروع بشرية، أو قامت باعتقالهم، بهدف الضغط على المطاردين، لتسليم أنفسهم، وطال ذلك أمهاتهم، وزوجاتهم.

وبلغ عدد الأسرى في سجون الاحتلال حتى نهاية عام 2022، (4700) أسيرة، بينهم (29) أسيرة، و(150) طفلاً، وقرابة (850) معتقلاً إدارياً، بينهم (7) أطفال، وأسيران، و(15) صحفياً، وخمسة نواب في المجلس التشريعي الفلسطيني يواصل الاحتلال اعتقالهم وهم: مروان البرغوثي، وأحمد سعادات، وحسن يوسف، الذي ما يزال موقوفاً، واثنين رهن الاعتقال الإداري، وهما: محمد ابو طير، وناصر عبد الجواد.

ومن بين الأسرى (330) أسيراً تجاوز على اعتقالهم أكثر من 20 عاماً، من بينهم (25) معتقلين منذ ما قبل توقيع اتفاقية (أوسلو)، وهم الأسرى القدامى، أقدمهم الأسيران كريم يونس (وقد تزامن تحرره مع كتابة اوراق هذا التقرير بعد فضاء 40 عاماً من الاعتقال) ، وماهر يونس المعتقلان بشكل متواصل منذ عام 1983، واللذين تنتهي محكوميتهما في يناير 2023م الحالي، وبالإضافة إلى ذلك فإن هناك عدد من الأسرى المحررين في صفقة (وفاء الأحرار) الذين أعاد الاحتلال اعتقالهم وهم من قدامى الأسرى، أبرزهم الأسير نائل البرغوثي الذي يقضي أطول فترة اعتقال في تاريخ الحركة الأسيرة، والذي دخل عامه (43) في سجون الاحتلال، قضى منها (34) عاماً بشكل متواصل، إضافة إلى مجموعة من رفاقه نذكر منهم علاء البازيان، ونضال زلوم، وسامر المحروم. كما وارتفع عدد الأسرى الذين صدرت بحقهم أحكاماً بالسجن المؤبد إلى (552) أسيراً، وأغلبها حكماً من بينهم الأسير عبد الله البرغوثي ومدته (67) مؤبداً.

وباستشهاد الأسير القائد ناصر ابو حميد: فإن عدد شهداء الحركة الأسيرة قد ارتفع إلى (233) شهيداً، وذلك منذ عام 1967، بالإضافة إلى مئات من الأسرى أُنْتُشِدُوا بعد تحررهم متأثرين بأمراض ورثوها عن السجن، كذلك ارتفع عدد الأسرى الشهداء المحتجزة جثامينهم: (11) أسيراً وهم: أنيس دولة الذي أُنْتُشِدَ في سجن عسقلان عام 1980، وعزيز

⁹⁹ يعتمد التقرير بشكل رئيسي على الحصائيات الواردة في التقرير السنوي الصادر عن مؤسسات الأسرى: هيئة شؤون الأسرى والمحررين، ونادي الأسير الفلسطيني، ومؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان.

عويصات منذ عام 2018، وفارس بارود، ونصار طقاطقة، وبسام السايح وثلاثتهم أُستشهدوا خلال عام 2019، وسعدي الغرابلي، وكمال أبو وعر خلال العام المنصرم 2020، والأسير سامي العمور الذي أُستشهد عام 2021، والأسير داود الزبيدي الذي أُستشهد عام 2022، ومحمد ماهر تركمان الذي ارتقى بذات هذا العام في مستشفيات الاحتلال، إضافة إلى الأسير ناصر أبو حميد الذي استشهد في شهر كانون الأول 2022. فيما بلغ عدد الأسرى المرضى، أكثر من (600) أسيراً يعانون من أمراض بدرجات مختلفة وهم بحاجة إلى متابعة ورعاية صحية حيثة، منهم (24) أسيراً ومعتقلاً على الأقل مصابون بالسرطان، وبأورام بدرجات متفاوتة.

لم تلتزم سلطات الاحتلال بالضمانات القانونية الخاصة بحماية الاسرى الفلسطينيين والتي نظمها اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بالمدينين تحت الاحتلال وجنيف الثالثة بشأن معاملة أسرى الحرب 1949 . والمتعلقة بشروط اماكن احتجازهم¹⁰⁰ اوماحماكتهم¹⁰¹ والرعاية الصحية والطبية التي يجب توفيرها لهم.

النساء المعتقلات

كما واصل الاحتلال استهداف النساء الفلسطينيات، حيث بلغ عدد حالات الاعتقال بين صفوف النساء (172)، وتركزت عمليات اعتقال النساء في مدينة القدس، قد برزت خلال عام 2022م سياسة اعتقال النساء واستدعائهم والتحقيق معهم، بهدف الضغط على أحد أفراد العائلة المطاردين بتسليم أنفسهم، أو التحقيق معهم بعد اعتقال أحد أفراد العائلة، وتركزت هذه السياسة في المحافظات التي شهدت تصاعد كبير في المقاومة، أما على صعيد واقع الأسيرات وكما كافة الأسرى، فقد تعرضت الأسيرات إلى كافة الإجراءات التنكيلية المنهجية والتي تشكّل غالبيتها سياسات ثابتة، تهدف إلى حرمانهن من العديد من الحقوق.

وقد تصاعد خلال عام 2022م، جريمة الإهمال الطبي المتعمد بحقهن، حيث عانت الأسيرات من حرمانهن من الرعاية الصحية والنفسية، وتصاعدت الحالات المرضية بين صفوفهن، وفرضت عليهنّ تحديات داخلية كبيرة، وكانت المحطة الأكثر ألماً عليهنّ، هي استشهد الأسيرة المسنة، سعدية فرج الله من الخليل، والتي ارتقت بعد جريمة نكّدت بحقها من خلال المماطلة في توفير الرعاية الصحية، والاستمرار في اعتقالها رغم وضعها الصحي الصعب، حيث استشهدت في الثاني من تموز/ يوليو 2022م في سجن «الدامون».

وحتى نهاية العام 2022؛ فإنّ سلطات الاحتلال لا تزال تعتقل (29) أسيرة في سجونها، بينهنّ قاصرتان وهما: نفوذ حماد، وزمزم القواسمة، وأقدمهنّ الأسيرة ميسون موسى المعتقلة منذ العام 2015م، وأُعلهنّ حكماً للأسيرتان شروق دويات وشاتيل عياد والمحكومتان بالسجن لـ(16) عاماً، ومن بينهنّ أسيرتان معتقلتان إدارياً وهما: شروق البدن التي تعرضت للاعتقال الإداري عدة مرات منذ عام 2019م، والأسيرة رغد الفني، ومن بين الأسيرات (7) أمهات يحرمنهنّ الاحتلال من احتضان أبنائهنّ، من بينهنّ الأسيرة عطا ف جرادات من جنين، هي أم لثلاثة أسرى وهم: (عمر، وغيث، المنتصر بالله) جرادات، ومن بين الأسيرات (10) أسيرات جريحات، وأشهدنّ معاناة؛ الأسيرة إسراء جعابيص، من القدس، والمحكومة بالسجن لـ(11) عاماً، والتي اعتقلتها قوّات الاحتلال بعد إطلاق النار على سيارتها ما أدى إلى انفجارها وإصابتها بحروق شديدة شوّحت وجهها ورأسها وصدرها وتبرّت أصابعها.

وتواصل سلطات الاحتلال انتهاك حقوق الأسيرات الفلسطينيات في سجون الاحتلال، خلافاً للعديد من الاتفاقيات الدولية والتي تعتبر إسرائيل طرفاً فيها، مثل اتفاقية مناهضة التعذيب لعام 1987، والتي حظرت المعاملة غير الإنسانية أو الحاطة بالكرامة الإنسانية، وكذلك خلافاً لقواعد الأمم المتحدة النموذجية لمعاملة السجناء لعام 1955 بالإضافة الى الضمانات القانونية حول الاعتقال وظروفه والتي فرضتها اتفاقية جنيف الرابعة 1949 بحق المعتقلين من سكان الأراضي المحتلة. حيث تعيش الأسيرات خلال الاعتقال ظروفاً لا إنسانية، لا تراعى فيها حقوقهنّ في السلامة الجسدية والنفسية والخصوصية، إذ يتجزن في ظروف معيشية صعبة، يتعرّضن خلالها للاعتداء الجسدي والإهمال الطبي، وتحرمهنّ سلطات الاحتلال من أبسط حقوقهن اليومية.

100 انظر المادة 85 من جنيف الرابعة " «من واجب الدولة الحاجزة أن تتخذ جميع التدابير اللازمة والممكنة لضمان إيواء الأشخاص المحببين منذ بدء اعتقالهم في مبان أو أماكن تتوفر فيها كل الشروط الصحية وضمانات السلامة»
101 انظر المادة 5 من جنيف الرابعة حول المحاكمة العادلة

الأطفال المعتقلون

اعتقلت سلطات الاحتلال خلال عام 2022م، (882) طفلاً/ة، وقد رافق اعتقالهم تعرضهم لانتهاكات جسيمة، فعدد حالات الاعتقال لا تعكس فقط السياسة الممنهجة والثابتة للاحتلال في استهداف الأطفال؛ وإنما تُشكّل الانتهاكات التي ترافق عمليات الاعتقال لهم سياسة اسرائيلية ثابتة، فمنذ مطلع عام 2022 -ورغم أنّ نسبة الاعتقالات بين صفوف الأطفال لا تعتبر الأعلى مقارنة مع السنوات القليلة الماضية، إلا أنّ مستوى عمليات التّكّيل كانت من بين مجموعة من السنوات الأكثر تنكّيلًا منذ أواخر عام 2015م وهو تاريخ بداية «الهيئة الشعبية»، حيث يتم استهداف الأطفال بإطلاق النار عليهم، واعتقالهم من أجل الضغط على أحد أفراد العائلة. هذا بالإضافة إلى اعتقال بعض الأطفال وهم مصابون، إخضاعهم للاستجواب والتحقيق بعد نقلهم إلى مستشفيات الاحتلال. كما ارتفعت وتيرة عمليات الاعتقال الإداري بحق الطفل الفلسطيني، حيث بلغ عدد من تعرضوا للاعتقال الإداري 19 طفلاً، بقي منهم رهن الاعتقال الإداري (7) أطفال، ويبلغ عدد الأطفال اليوم في السجون (150) طفلاً/ة، يقبعون في ثلاثة سجون اسرائيلية (عوفر، الدامون، ومجدو).

لقد استمرت قوات الاحتلال في العام 2022 في سياستها المتمثلة في اعتقال الأطفال الفلسطينيين وما يتعرضون من ضروب الانتهاكات المختلفة من احتجاز وأماكن اعتقال وإجراءات محاكمات وتعذيب وإهمال برعايتهم الصحية والنفسية، كل ذلك يشكل انتهاكا جسيما لحقوق الطفل ومصلحته الفضلى التي اقترتها الاحكام والاتفاقيات الدولية، وإهمها ما يتعلق بالطفل وحقوقه واحتجازه وهي اتفاقية حقوق الطفل 1989 وتحديدًا المادة 37 الفقرة الثانية منها والتي اكدت على "ألا يحرم أي طفل من حريته بصورة غير قانونية أو تعسفية. ويجب أن يجري اعتقال الطفل أو احتجازه أو سجنه وفقاً للقانون، ولا يجوز ممارسته إلا كملجأ أخير ولأقصر فترة زمنية مناسبة"¹⁰²، كما يلزم القانون الدولي سلطات الاحتلال بضرورة تمتع الأطفال بالحقوق الممنوحة لهم بموجب اية اتفاقيات دولية أخرى ذات العلاقة بالصراعات المسلحة وتحديدًا اتفاقية جنيف الرابعة و ما وفرته لحماية الأطفال تحت الاحتلال.¹⁰³

سياسة الاعتقال الإداري

تنتهج دولة الاحتلال سياسة الاعتقال الإداري كسياسة ثابتة وممنهجة ضد الفلسطينيين منذ عشرات السنوات، وقد صدّقت سلطات الاحتلال من هذه السياسة مؤخرًا بشكل كبير وملحوظ، حيث شنّ جيش الاحتلال حملة اعتقالات واسعة، طالبت عدد كبير من الأسرى السابقين، حيث تم تحويلهم إلى الاعتقال الإداري. فقد أصدرت سلطات الاحتلال خلال العام 2022م، (2409) أمر اعتقال إداري. وكان نصيب المقدسيين وفلسطينيين عام 1948م حوالي (63) أمرًا. وقد بلغ عدد المعتقلين الإداريين عام 2022م نحو (850) معتقلًا إداريًا.

لم تستثني سياسة الاعتقال الإداري التي تنتهجها سلطات الاحتلال الأطفال الفلسطينيين، حيث اعتقلت قوات الاحتلال خلال عام 2022م (19) طفلًا، أربعة منهم أطلق سراحهم خلال العام نفسه، وثمانية أطفال تجاوزوا سن الطفولة أثناء اعتقالهم، ولا زالوا تحت الاعتقال الإداري، و7 أطفال رهن الاعتقال الإداري حتى اليوم.

وفي السياق، تعتمد أجهزة الاحتلال التنصل من الاتفاقات التي أبرمت مع المعتقلين الإداريين الذين خاضوا إضرابات عن الطعام، وتقوم بتوجيه تهم لهم للالتفاف عليها، مثل قضية المعتقلين خليل عواودة، ورائد ريان، وعدال موسى، حيث خاض ثلاثتهم إضرابات وكان أطولها إضراب المعتقل عواودة الذي استمر لمدة 172 يومًا، ثم قام الاحتلال بتوجيه تهم جديدة ضده للاستمرار باعتقاله والتنصل من الاتفاق المبرم معه.

ومن الجدير ذكره تجريم القانون الدولي للاحتجاز العسفي التي تمارسه سلطات الاحتلال بحق المعتقلين الإداريين الفلسطينيين، والذي اوجب وجود « اسباب امنية قهرية»¹⁰⁴ لهذا الاجراء العرضي، وهو بالضرورة ليس بالشكل الذي تمارسه قوات الاحتلال التي تمارسه دون وجود اسباب امنية قاهرة، وبسياسة منهجية مستمرة لدى الاحتلال تستخدمه بطريقة تعسفية كأداة عقابية للسكان الفلسطينيين تحت الاحتلال، فهو بهذا المنهج الاسرائيلي يكون قد خالف المادة 9

102 انظر ايضا م 40 من اتفاقية حقوق الطفل

103 انظر المادة 50 من اتفاقية جنيف الرابعة : كذلك العهد الدولي الخاص للحقوق المدنية والسياسية حول المحاكمة العادلة المادة 14

104 انظر المادة 78 من اتفاقية جنيف الرابعة

من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية 1966 والتي فرضت لكل فرد « ... حق في الحرية وفى الأمان على شخصه. ولا يجوز توقيف أحد أو اعتقاله تعسفا. ولا يجوز حرمان أحد من حريته إلا لأسباب ينص عليها القانون وطبقا للإجراء المقرر فيه»، كما خالف المادة 5 و 3/د من اتفاقية جنيف الرابعة بضرورة توفير معايير المحاكمة العادلة عند الحبس والدعتاجاز.

الاعتداء والتنكيل أثناء عملية الاعتقال

صدّق الاحتلال من عمليات إطلاق النار على المعتقلين أثناء اعتقالهم، وكان هذا العام الأعلى من حيث أعداد الجرحى منذ عام 2015، حيث تم متابعة أكثر من 40 حالة اعتقال لجرحى¹⁰⁵ أطلق عليهم النار أثناء الاعتقال، أو قبل الاعتقال، وجزء منهم أصيب بإصابات بليغة، وقد أُستشهد أربعة منهم وهم: (داود الزبيدي من مخيم جنين، والفتى محمد حامد من سلواد/ رام الله، ورفيق غنام من جنين الذي أعدم بعد اعتقاله، ومحمد ماهر تركمان من جنين).

ومن هؤلاء الجريح المعتقل نور الدين جربوع من مخيم جنين الذي أصيب بإصابات بليغة وأدت إلى إصابته بشلل نصفي، ومحمد وليد تركمان من جنين الذي أصيب بحروق بليغة، وسعيد دويكات من نابلس، علماً أن ثلاثتهم يقبعون في عيادة (سجن الرملة). ومن الحالات التي جرى لاحقاً الإفراج عنها: الجريح نسيم شومان من رام الله والذي تعرض لبتنر في إحدى ساقيه عقب إطلاق النار عليه، هو ورفيقه أسيد حمائل قبل اعتقالهما في شهر نيسان 2022، ومحمود حجير من نابلس في شهر تموز 2022، وأدت الإصابات البليغة التي تعرض لها إلى إصابته بالشلل، وباسل البصيص من رام الله، الذي أُعتقل في شهر تشرين الأول 2022، حيث أعدم الاحتلال اثنين من رفاقه كانا معه خلال عملية إطلاق النار عليهم وهما: (سلامة شرايعة، وخالد عنبر). وغالبية الجرحى الذين أُعتقلوا تعرضوا لعمليات تحقيق، واستجواب داخل المستشفيات المدنية للاحتلال، وجرى نقل بعضهم إلى مراكز التحقيق بعد فترة وجيزة، وتعمدت أجهزة الاحتلال نقل بعض المعتقلين من المستشفيات المدنية، إلى عيادة سجن «الرملة» رغم حاجتهم الماسة للعلاج، والبقاء في المستشفى. كما ويتعمد الاحتلال المماطلة في تزويد المحامين بمعلومات عن الجرحى بعد اعتقالهم، لطمأنة عائلاتهم، وزاراتهم حيث يجرى إصدار أوامر منع من لقاء المحامي لجزء منهم.

لوحظ في العام 2022 تصاعد عمليات الاعتقال ازدیاداً ملحوظاً في التّنكيل من قبل قوات الاحتلال بحق المعتقلين، وذويهم كأحد أدوات العقاب الجماعي التي يمارسها الاحتلال الإسرائيلي بحق الفلسطينيين في مناطق تواجههم أثناء عملية الاعتقال، حيث يهدف من خلالها إلى الانتقام، وخلق حالة رعب لدى المدنيين في تلك المناطق.

وتبدأ عمليات الاعتقال عادةً بعد منتصف الليل، تقوم بها قوات مدججة من جيش الاحتلال، بأعداد كبيرة، باقتحام القرى والمدن الفلسطينية، وتبدأ بعمليات تفتيش، ومداهمة للمنازل واعتقال، وفي غالبية عمليات الاقتحام، تقوم وحدات الجيش المدججة بالسلاح بخلع أبواب المنازل وتفجيرها لتخلق حالة من الرعب، والخوف لدى سكان البيت، وتشترع بتكسير، وتخریب محتويات البيت تحت ذريعة التفتيش، وفي كثير من الأحيان يقوم جنود الاحتلال بالتحقيق الميداني القاسي مع المعتقلين وعائلاتهم، قبل عملية الاعتقال، يتخلل الاعتقال إجراءات تعسفية كالصراخ، والشتيم والضرب أمام العائلة.

تعذيب المعتقلين

صعدت سلطات الاحتلال الإسرائيلي من جريمة التعذيب وسوء المعاملة بحق الأسرى والمعتقلين، وتشكل جريمة التعذيب إحدى الجرائم والسياسات الثابتة التي انتهجها الاحتلال الإسرائيلي بحق الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين خلال العام 2022م، ومنذ عام 1967 قتل الاحتلال (73) أسيراً بعد تعرضهم للتعذيب داخل سجون الاحتلال.

ويهدف الاحتلال من خلال هذه السياسة بالدرجة الأولى للضغط على المعتقل من أجل انتزاع اعترافات منه، وسلبه إنسانيته، وفرض مزيد من السيطرة والرقابة عليه، وقد أدت هذه السياسة على مدار عقود إلى استشهاد العشرات من المعتقلين والأسرى، فالأسرى الفلسطينيون جميعاً دون استثناء يتعرضون لأصناف متنوعة وبشعة من أساليب التعذيب

وسوء المعاملة، منذ لحظة الاعتقال، مروراً بالتحقيق، وحتى بعد الرّج بهم في السّجون والمعتقلات، ولم تستثني سلطات الاحتلال أي من الفئات سواء الأطفال، والنساء، والمرضى، وكبار السن من المعتقلين. وهو ما يتعارض مع نص م 32 من اتفاقية جنيف الرابعة والتي أكدت على: "حظر الأطراف السامية المتعاقدة صراحة جميع التدابير التي من شأنها أن تسبب معاناة بدنية أو إيذاء للأشخاص المحميين الموجودين تحت سلطتها. ولا يقتصر هذا الحظر على القتل والتعذيب والعقوبات البدنية والتشويه والتجارب الطبية والعلمية التي لا تقتضيها ال معالجة الطبية للشخص المحمي وحسب، ولكنه يشمل أيضاً أي أعمال وحشية أخرى، سواء قام بها وكلاء مدنيون أو وكلاء عسكريون".

الإهمال الطبي للمعتقلين الفلسطينيين

لا يتوقف الاحتلال عن استخدام سياسة الإهمال الطبي لتصفية الأسرى وإعدامهم، فهو يعتمد ترك الأمراض تتفشى داخل أجسادهم، بدون معالجتهم أو التخفيف من آلامهم، بل وتُساهم بتزايد أعداد المرضى منهم، وتفاقم حالاتهم.

وقد بلغ عدد الأسرى المرضى المحتجزين أكثر من (600) أسير يواجهون أوضاعاً صحية غاية في الصعوبة، من بينهم (200) أسير وأسيرة يعانون أمراض مزمنة، و(24) أسيراً على الأقل مصابون بالأمراض والسرطان بدرجات متفاوتة، و6 أسرى مقعدين، و33 يعانون أمراض في العيون، و34 أمراض في الكلى، و120 أسيراً مصاباً برصاص جيش الاحتلال، و58 أسيراً يشتكون من أمراض القلب، و16 يشتكون أمراض في الدم والأوعية الدموية، و79 أمراض في العظام، و45 يعانون من أمراض نفسية وأعصاب، و27 يعانون من مشاكل تنفسية، بالإضافة إلى العشرات ممن يعانون من مشاكل بالأسنان، وأمراض أخرى مزمنة كالسكري، والضغط.

ويبلغ عدد الأسرى المرضى القابعين في عيادة «سجن الرملة» (14) أسيراً، من بينهم أسرى يقبعون فيه منذ تاريخ اعتقالهم، إضافة إلى مجموعة من الجرحى الذين اعتقلوا خلال هذا العام، ويشرف على رعايتهم الأسيران إيداد رضوان، وسامر أبو ديك، بالإضافة إلى الأسير محمد أبو حميد الذي رافق شقيقه الشهيد ناصر طوال فترة احتجازه في «الرملة».

وجدير ذكره أن الكثير ممن استشهدوا من الأسرى داخل سجون الاحتلال، وكانوا مصابين بمرض السرطان عانوا من تدهور جدي لوضعهم الصحية على مدار سنوات اعتقالهم دون معرفتهم بتفاصيل إصابتهم، وذلك لأن إدارة سجون الاحتلال تعتمد إعلامهم بتفاصيل مرضهم في مرحلة متقدمة فقط كما جرى مع الشهداء الأسرى ميسرة أبو حميدة وكمال أبو وعر وسامي أبو ديك وناصر أبو حميد.

إن الرعاية الطبية للمعتقلين هو أحد الواجبات التي فرض القانون الدولي توفيرها على سلطات الاحتلال، وبعدم قيامها بذلك تكون قد خالفت أحد أهم واجباتها الدولية تجاه السكان المعتقلين¹⁰⁶. ولعل تعمد ذلك تجاه الأسرى يجعلها عرضة للمساءلة الجنائية الدولية.¹⁰⁷

سياسة العزل الإنفرادي للمعتقلين

شكّلت سياسة العزل الإنفرادي التي تُنفّذها إدارة المعتقلات بمستوياتها المختلفة أبرز جرائم المرتكبة بحق الأسرى وأخطرها، والتي تهدف من خلالها إلى تصفية الأسير جسدياً ونفسياً، وذلك من خلال اجتازه لفترات طويلة بشكل منفرد، وعزله في زنزين لا تصلح للعيش التدمي، (معمتة، وضيقة، وقذرة، ومتسخة، وتنبعث من جدرانها الرطوبة، والعفونة، فيها حمام أرضي قديم، وتنتشر فيها الحشرات)، ونتيجة للعزل المتواصل فإن الأسير يفقد شعوره بالزمن، حيث يحرم الأسير من الخروج إلى «الفورة» إلى جانب رفاهه الأسرى، بل يخرج إلى ساحة السّجن «الفورة» وحيداً.

وقد صعدت إدارة السّجون من عزلها للأسرى خلال عام 2022، عقب عملية «نفق الحرّية»، حيث وصل عدد الأسرى الذين واصلت إدارة السّجون عزلهم أكثر من (70) أسيراً، ولا يزال معزولاً منهم (40) أسيراً حتى كتابة هذا التقرير، أقدمهم الأسير

106 انظر المادة 76 و 81 من جنيف الرابعة
107 انظر المادة 8 من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية

محمد جبران خليل (39 عامًا) من المزرعة الغربية/ رام الله والمعتقل منذ عام 2006م حيث تجاوز مجموع سنوات عزله أكثر من 15 عامًا، وهو محكوم بالسّجن مدى الحياة. وأشهرهم أبطال عملية «نفق الحرية»، وإلى جانبهم رفاقهم الذين (اتهمتهم) إدارة السّجون أنهم قاموا بمساعدتهم، حيث جرى عزلهم بقرار من مخابرات الاحتلال.

وتسببت هذه السياسة بإصابة مجموعة من الأسرى المعزولين بمشاكل صحيّة، ونفسية حادة، ولا يمكن إنقاذهم إلا بإنهاء اعتقالهم ومتابعة أوضاعهم النفسية والصحيّة بين ذويهم، وأبرز هذه الحالات الراهنة، حالة الأسير المقدسي أحمد مناصرة، المعتقل وهو في الـ 13 من عمره، ويواصل الاحتلال عزله إنفراديًا في ظروف قاسية منذ أكثر من عام رغم التقارير الطبية التي أثبتت تردي أوضاعه الصحية وضرورة إنهاء سياسة العزل الانفرادي بحقه.

سياسة الاقتحامات والتفتيشات للمعتقلات

واصلت إدارة سجون الاحتلال تنفيذ عمليات الاقتحام الممنهجة داخل أقسام الأسرى داخل المعتقلات، حيث تشكّل هذه السياسة أبرز أدوات سياسات الاحتلال لمضايقة الأسرى الفلسطينيين وخلق حالة من عدم الاستقرار داخل المعتقلات وفرض مزيد من الرقابة والسيطرة على الأسرى. وخلال هذا العام نفّذت إدارة مصلحة سجون الاحتلال عشرات الاقتحامات والتي رافقها عمليات تخريب واسعة لمقتنيات الأسرى ومصادرة العديد منها، إضافة إلى عملية التنكيل والنقل والعزل العقابي بحق بعضهم، إضافة إلى ما يتخلل بعض هذه الاقتحامات من مهاجمة الأسرى بالغازات السامة والاعتداء الجسدي عليهم. وهو ما يشكل مخالفة واضحة للمادة 33 من اتفاقية جنيف الرابعة التي تحظر العقاب الجماعي المادة 32 التي حظرت أية تدابير من شأنها أن تسبب معاناة بدنية.

زيارات الأسرى من قبل ذويهم

واصلت سلطات الاحتلال وضع العراقيين أمام زيارات عائلات الأسرى وحرمان الآلاف من افراد عائلاتهم، أو حرمان الأسرى انفسهم من الزيارة كعقوبة تمارسها مصلحة السجون بحقهم. وتتذرع سلطات الاحتلال بعقاب الحرمان من الزيارة بأسباب عديدة منها مطربة النضال المطالبين للحركة الاسيرة في سبيل تحسين ظروف الاعتقال أو بسبب الانتماء الجغرافي وهو ما يحدث مع عشرات الأسرى من قطاع غزة؛ حيث تعتمد إدارة السجون حرمان الآلاف من افراد عائلات الأسرى من الزيارة لذرائع مختلفة وابرزها (المنع الدمني).

وتواجه عائلات الأسرى، ممن يسمح لهم بالزيارة، إجراءات قاسية ومهينة خلال الزيارة، من خلال عمليات التفتيش، عدا عن رحلة الزيارة، والمرور بالعديد من الحواجز العسكرية للاحتلال، وخلال هذا العام سُجّلت أكثر من حالة اعتقال لأفراد من عائلات الأسرى خلال زيارتهم لأبنائهم وأشقائهم عدا عن عمليات احتجاز الأمهات، والتحقيق معهنّ لساعات، والمماطلة والتأخير في تنفيذ الزيارات كما جرى مرارًا في عدة سجون، حيث كانت العائلات تنهي الزيارة في ساعات متأخرة، بسبب إجراءات إدارة السجون، دون مراعاة لوجود أطفال، ونساء وكبار في السن، ومرضى.

سياسة احتجاز جثامين الشهداء

تستمر اسرائيل باحتجاز (373) جثامين من الشهداء الفلسطينيين والعرب في مقابر الأرقام والثلاجات ذكورا واناث، من بينهم 11 طفلا فلسطينيا، وكذلك 11 أسيرا تم استشهادهم في سجون الاحتلال الاسرائيلي، كان آخرهم الأسير ناصر أبو حميد، المحتجز جثمانه داخل معهد أبو كبير،¹⁰⁸ وذلك بعد وفاته نتيجة إصابته بالسرطان والاهمال الطبي المتعمد من قبل ادارة السجون الاسرائيلية خلال شهر ديسمبر 2022م.

108 التقرير السنوي لعام 2022م، الصادر عن مؤسسات الأسرى: (هيئة شؤون الأسرى والمحررين، ونادي الأسير الفلسطيني، ومؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، ومركز وادي حلوة - القدس).

ومقابر الأرقام“ هي عبارة عن قبور بسيطة محاطة بالحجارة دون شواهد، وفوق كل قبر لوحة معدنية تحمل رقمًا وليس اسم صاحب الجثمان، ولذلك سميت بمقابر الأرقام، ولكل رقم ملف خاص تحتفظ به الجهات الأمنية الإسرائيلية، فيه كل المعلومات الخاصة بصاحب الرقم من الشهداء الفلسطينيين المحتجزه جثامينهم في تلك المقابر، التي يمنع الاقتراب منها أو تصويرها، ولا يُسمح لذوي الشهداء، أو ممثلي المؤسسات الدولية ووسائل الإعلام بزيارتها، كونها تقع في مناطق عسكرية مغلقة تخضع لوزارة الدفاع الاسرائيلية¹⁰⁹. وقد كشف النقاب عن وجود 4 مقابر أرقام، إحداها في منطقة عسكرية عند ملتقى الحدود الإسرائيلية، السورية، اللبنانية، واثنان بمناطق عسكرية في غور الأردن، والرابعة شمال مدينة طبريا¹¹⁰، وجميع هذه المقابر تخضع للسيطرة العسكرية الاسرائيلية ويمنع الوصول إليها.

ولا يقتصر الانتهاك الاسرائيلي على احتجاز جثامين الشهداء الفلسطينيين بل تمتد تلك الانتهاكات كذلك الي سرقة أعضاء جثامين الشهداء الفلسطينيين واستخدامها لأغراض طبية في المختبرات الاسرائيلية وزرعها في أجساد المرضى اليهود، بالإضافة إلى استعمالها في كليات الطب في الجامعات العبرية لإجراء الأبحاث عليها وفق ما اكدت عليه الطببة الاسرائيلية « مؤيرا فايس»¹¹¹.

وجدير بالذكر ان حكومة الاحتلال الاسرائيلي تستخدم جثامين الشهداء بهدف العقاب الجماعي للسكان الاحياء وكذلك كأداة إكراه وإبتزاز للمواطنين الفلسطينيين من اجل تحقيق اهداف وغايات امنية وسياسية متعددة، اضافة ما اكدت عليه المحكمة العليا الإسرائيلية من شرعنة القرارات السياسية والامنية المتعلقة باحتجاز الجثامين باعتبار هذه الجثامين «رهائن للمقايضة والتبادل»¹¹²

ومما لا شك فيه ان السياسة الاسرائيلية المتعلقة باحتجاز جثامين الشهداء واستخدام احتجازها كأداة للعقاب الجماعي والابتزاز السياسية والامني لصالح حكومة الاحتلال فيه مخالفات واضحة لنصوص واهادات القانون الدولي العام والانساني الذي اوجب على سلطات الاحتلال الالتزام بدفنهم باحترام واحترام مقابرهم¹¹³، وبالضرورة عدم استخدام احتجاز الجثامين كأداة للعقاب الجماعي بحق السكان الاحياء او استخدام هذا الاحتجاز كأداة من ادوات الابتزاز الامني او السياسي.

109 تقرير بعنوان « فروانة يكشف عن سجون الأموات: تفاصيل بشأن سرقة سلطات الاحتلال لـ"جثامين الشهداء"، منشور على الموقع الرسمي لشبكة أمد للإعلام بتاريخ 16/6/2022م، تاريخ زيارة الموقع 10/1/2023م، الثلاثاء الساعة الثانية عشر مساءً، <https://www.amad.ps/ar/post/461618>

110 مقال بعنوان الفلسطينيون يحيون اليوم الوطني لاسترداد جثامين تحتجزها إسرائيل " منشور على الموقع الرسمي للناضول، تاريخ زيارة الموقع 10/1/2023م، الثلاثاء الساعة الحادية عشر صباحاً <https://www.aa.com.tr/ar>

111 زهير أندراوس، كتاب إسرائيلي: الاحتلال يسرق أعضاء الشهداء الفلسطينيين لزورها في أجساد اليهود وإجراء التجارب عليها، <https://bit.ly/3DKqNdy>

112 بتسيلم، حتى هذا يحدث بموافقة المحكمة العليا: إسرائيل تحتجز جثامين فلسطينيين لغرض التفاوض، <https://bit.ly/3Ijo8AS>

113 انظر المادة 130 من جنيف الرابعة

اللاجئون الفلسطينيون

اللاجئون الفلسطينيون

تعتبر قضية اللاجئين الفلسطينيين واحدة من أهم القضايا الوطنية التي تحتل مكانا هاما في المشروع الوطني الفلسطيني، ومن أهم الثوابت الوطنية للشعب الفلسطيني أينما تواجد، بل ان عودة اللاجئين كانت وما زالت محور الهوية الوطنية الفلسطينية التي تشكلت في الشتات، وما زالت تحتل مكانا بارزا محوريا في مسيرة النضال الفلسطيني منذ النكبة حتى يومنا هذا. فحرب 1948 وما استخدمته العصابات الصهيونية في الحرب من قتل وتدمير ومجازر وطرده وتهجير بحق الشعب الفلسطيني، انتجت آثار ديمغرافية كارثية على الشعب الفلسطيني؛ حيث حولت هذه النكبة غالبية أبناء الشعب الفلسطيني الاعزل الى لاجئين يعيشون اوجاع وألم الشتات.



يعيش غالبية اللاجئين الفلسطينيين اليوم في 58 مخيم معترف به للاجئين في مناطق عمليات الدونروا الخمسة وهي، الأردن ولبنان وسورية والاراضي الفلسطينية المحتلة (قطاع غزة والضفة الغربية)، بواقع 10 مخيمات في الأردن، و9 مخيمات في سوريا، و12 مخيماً في لبنان، إضافة الى المخيمات المتواجدة في الاراضي الفلسطينية المحتلة، 19 مخيماً في الضفة الغربية بما فيها مدينة القدس، و8 مخيمات في قطاع غزة. و تقوم وكالة الأونروا¹¹⁴ بتقديم خدماتها فيها لما يقارب من 5,9 مليون لاجئ فلسطيني مسجل فيها¹¹⁵. وتجدر الإشارة الى حرمان باقي اللاجئين من هذه الخدمات لذلك اللاجئين الفلسطينيين الغير متواجدين في مناطق عمليات الدونروا او الغير مسجلين فيها، حيث يبلغ عددهم 1.5 مليون لاجئ¹¹⁶.

• أوضاع اللاجئين الفلسطينيين:

في الاراضي الفلسطينية المحتلة، حيث يعيش في قطاع غزة وحده حوالي (1,476,706) لاجئ مسجل في سجلات وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين الأونروا، يقيم ما يقرب (600,000) لاجئ منهم في ثمانية مخيمات في القطاع¹¹⁷. وبالرغم مما تقدمه الوكالة الدولية (الأونروا) من خدمات صحية وتعليمية وإغاثية وأخرى، إلا أن اللاجئين الفلسطينيين في القطاع يشهدوا ظروفًا كارثية في غاية الصعوبة في كافة المجالات؛ وذلك بسبب استمرار الحصار المفروض على القطاع وما خلفه الحصار من ارتفاع في معدلات البطالة وسوء الأحوال الاقتصادية للاجئين، حيث ارتفعت نسبة الفقر بين اللاجئين في قطاع غزة الى 81,5%¹¹⁸، مع زيادة متطرفة من انعدام الأمن الغذائي لسكان القطاع عموماً واللاجئين خصوصاً؛ حيث لوحظ ازدياد عدد اللاجئين الذين يعتمدون على الأونروا في توفير المساعدات الغذائية من أقل من 80,000 في عام 2000 إلى ما يقارب المليون لاجئ اليوم¹¹⁹.

ول يختلف الحال كثيراً بالنسبة للاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية والتي يتواجد فيها في 19 مخيماً مقامة بجوار المدن والقرى الفلسطينية، بالإضافة الى خمسة مخيمات لا تعترف وكالة الدونروا بها؛ حيث يعاني اللاجئ الفلسطينيون في الضفة الغربية مما يعانيه السكان في الاراضي الفلسطينية عموماً، بسبب التضييقات والانتهاكات التي ترتكبها سلطات الاحتلال بشكل منهجي ومستمر ضد السكان. إضافة الى الاستهداف العسكري والتضييق الإسرائيلي الموجه الى المخيمات خصوصاً.

اما اللاجئين الفلسطينيين في لبنان - والتي يتواجد فيها 211 ألف لاجئ فلسطيني (180 ألف لاجئ فلسطيني من لبنان إضافة إلى 31 ألف لاجئ فلسطيني من سوريا)، يعيشون داخل 12 مخيماً للاجئين وخارج المخيمات- فيواجهون ظروفًا معيشية كارثية. فرغم العقود التي عاشوها في الاراضي اللبنانية، ما زالت اوضاعهم عرضة للتأثر بالتوترات السياسية داخل المنظومة السياسية اللبنانية. وهو ما جعل الدولة اللبنانية تحجب عنهم معظم الحقوق الاساسية، كاللعليم والصحة والتملك والعمل وغيرها من الحقوق، على اعتبار انهم « اجانب يقيمون في الاراضي اللبنانية » بحسب القانون اللبناني المطبق. وهو ما ترك اللاجئ الفلسطيني في لبنان يعاني اوضاع قاسية من الفقر والبطالة والسكن والصحة والتعليم وغيرها.

114 الدونروا : The United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA) was established by United Nations General Assembly resolution 302 (IV) of 8 December 1949 to carry out direct relief and works programmes for Palestine refugees. In the absence of a solution to the Palestine refugee problem, the General Assembly has repeatedly renewed UNRWA's mandate

115 وكالة الأمم المتحدة لغائاة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى، تاريخ زيارة الموقع الرسمي للأونروا 16/1/2023م، الاثنين الساعة الثانية عشر مساءً، <https://www.unrwa.org/ar/block-menu-block-10>

116 جهاز الاحصاء المركزي الفلسطيني، في الذكرى الـ 74 للنكبة أعداد الفلسطينيين تتضاعف أكثر من 10 مرات، تاريخ التصريح الصادر عن د. علا عوض رئيس الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني في ذكرى النكبة 15/5/2022م، تاريخ زيارة الموقع الرسمي للجهاز 16/1/2023م، الاثنين الساعة الواحدة مساءً، https://pcbs.gov.ps/pcbs_2012/PressAr.aspx

117 وكالة الأمم المتحدة لغائاة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى الأونروا، أين نعمل غزة، تاريخ زيارة الموقع الرسمي للأونروا 27/11/2022م، الأحد الساعة السادسة مساءً، <https://www.unrwa.org/ar/where-we-work>

118 وكالة الأمم المتحدة لغائاة وتشغيل لاجئي فلسطين، مقترح ميزانية عام 2022م، متوفرة على الموقع الرسمي، ص3.

119 وكالة الأمم المتحدة لتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، أين نعمل غزة، المرجع السابق.

ومع تعمق الازمات الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد اللبناني، نجد ان اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، من الفئات الأكثر تأثراً بهذه الازمات؛ حيث يعاني ما نسبته 93% منهم من الفقر الشديد ، ويعتبر وضعهم الدسوأ من بين مناطق عمليات الدونروا كافة، وهذا ما اكده صراحة المفوض العام للأونروا فيليب لزاريني، حيث اشار الى وضع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان ” شديد الخطورة. يموت الناس موتاً بطيئاً، الكثير منهم لا يستطيعون تحمل تكاليف الأدوية أو المشاركة في تقاسم كلفة العلاج خاصة للأمراض المزمنة والسرطان. مستويات الفقر والبطالة غير مسبوقة نتيجة احدى أسوأ الأزمات الاقتصادية في التاريخ الحديث. انتشار الكوليرا يفاقم من المأساة والمصاعب الحادة والعجز“¹²⁰ .

اما اللاجئين الفلسطينيين في سوريا، فقد ترك النزاع المسلح في سوريا اثره البالغ على اللاجئين الفلسطينيين المتواجدين هناك، فمن أصل 538,000 لاجئ فلسطيني في سوريا، فقد نزح حوالي 438,000 لاجئ منهم على الأقل مرة واحدة داخل سوريا اثناء النزاع المسلح، وما زال أكثر من 95 % منهم بحاجة للمعونة الإنسانية لتلبية احتياجاتهم الأساسية. ويوجد حالياً ما يصل إلى 280,000 لاجئ فلسطيني من سوريا نزحوا داخل سوريا، مع نزوح 120,000 آخرين إلى البلدان المجاورة، بما في ذلك لبنان والأردن وتركيا ومصر وبشكل متزايد إلى أوروبا. ومما زاد معاناة اللاجئين الفلسطينيين الفارين في سوريا، اغلاق الدردن ابوابه امامهم في بدايات الصراع الدائر وتبع ذلك لبنان في أيار 2015. ومن الجدير ذكره ان هناك 31,000 لاجئ فلسطيني من سورية متواجدين حالياً في لبنان بوضع غير مستقر ومهمش يعتمدون اعتماداً كبيراً على الأونروا لتلبية احتياجاتهم الأساسية.¹²¹

اما في الدردن، فيوجد عشر مخيمات رسمية للاجئين الفلسطينيين ، تم انشاء أربعة منها بعد حرب عام 1948م، وانشاء الستة مخيمات الأخرى بعد حرب عام 1967م، وثلاث مخيمات أخرى غير معترف بها من وكالة الدونروا. ورغم ما يتمتع به اللاجئ الفلسطيني في الدردن عموماً من حقوق كاملة، الا ان هناك فئتين من اللاجئين الفلسطينيين ما زالوا يحتاجين الى تسوية لوضعهم القانونية في الدردن وهم حوالي (100,000) فلسطيني من قطاع غزة الذين كانوا قد نزحوا إلى الأردن أثناء حرب 1967م يحتاجون الى تجديد تصريح إقامتهم المؤقتة.¹²² هذا بالإضافة الى اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سوريا بعد نشوب الأزمة السورية والذين يرفض الدردن اعتبارهم لاجئين.¹²³

120 المفوض العام للأونروا فيليب لزاريني، لاجئو فلسطين في لبنان في أشد الحاجة وأكثر من يعانون. <http://bit.ly/3I71lI6>

121 الدونروا: الصراع الدائر في سوريا و اللاجئين الفلسطينيين، <https://www.unrwa.org/ar/syria-crisis>

122 المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، بديل، عن أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في الأردن، جريدة حق العودة العدد 55: تاريخ زيارة الموقع الرسمي لمركز بديل 16/1/202م، الاثنين الساعة الواحدة والنصف مساءً. <https://www.badil.org/ar/publications/haq-al-awda/issues/items/3017.html>

123 المرجع السابق.

الحماية والمساعدة الدولية للاجئين الفلسطينيين

يتمتع اللاجئ الفلسطيني بتنظيم قانوني دولي يتميز عن باقي اللاجئين في العالم، فقد ارادت الامم المتحدة ابتداء احاطتهم بحماية دولية معززة لشعورها بالمسؤولية الجزئية الغير مباشرة عن نكبة الشعب الفلسطيني نتيجة لقرار التقسيم 181 الذي اصدرته الجمعية العامة في الامم المتحدة عام 1947، لذلك اصدرت الامم المتحدة قرارها الشهير رقم 194 والذي اقر حق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة لمن يرغب بها وحق التعويض لمن لا يرغب فيها. وفي سبيل تنفيذ هذا القرار اسست الامم المتحدة جهازين دوليين خاصين باللاجئين الفلسطينيين هما لجنة الأمم المتحدة للتوفيق بشأن فلسطين (UNCCP) ، وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى (الأونروا UNRWA)، حيث اوكلت الامم المتحدة للجنة التوفيق البحث عن حل دائم للاجئين الفلسطينيين استنادا الى القرار 194 ، واوكلت للثانية تقديم المساعدة والغوث لهم الى حين التوصل الى الحل الدائم.

وفي الوقت التي استمرت الاونروا بتقديم المساعدات الدولية للاجئين الفلسطينيين في مناطق عملياتها الرئيسية، الا ان لجنة التوفيق توقفت عن القيام بأي نشاطات تذكر في سبيل البحث عن حل دائم لهم، وهو ما تسبب بما يسمى بـ « فجوة الحماية » التي يعاني منها اللاجئ الفلسطيني مقارنة بغيرهم من لاجئي العالم؛ حيث لا يوجد الاي جسم دولي فاعل يبحث عن حل دائم لقضيتهم، واقتصار حمايتهم الدولية على تقديم المساعدة الدولية عبر وكالة الاونروا.¹²⁴

ورغم اقتصار الحماية الدولية للاجئين الفلسطينيين على تقديم المساعدات الانسانية، الا ان هذه الوكالة الدولية (الاونروا) تعاني منذ عدة سنوات من ازمات مالية عديدة حذت من نوع ومستوى الخدمات التي تقدمها للاجئين الفلسطينيين في مناطق عملياتها الخمسة، وهو ما ترك اثار سلبية على توفير الحقوق الاساسية للاجئين عموما، وهو ما زاد من صعوبة الظروف التي يعيشها اللاجئ وأثقل على كاهلهم، خاصة في كل من لبنان وقطاع غزة والتي يعاني اللاجئ الفلسطيني فيهما من ظروف قاسية.

124 د. رائد ابو بدوية، اللاجئون الفلسطينيون وعملية السلام في الشرق الوسط ، الرعاية للدراسات والنشر (رام الله) و جسور الثقافية للنشر والتوزيع (عمان)، 2019 ، ص 69-62

International protection and assistance to Palestine refugees

Internationally, Palestine refugees enjoy a distinguished legal status among the rest of the world's refugees. The United Nations is providing them with enhanced international protection because of its implied feeling of partial responsibility for the plight of the Palestinian people caused by General Assembly resolution 181 (1947). The United Nations issued its famous Resolution No. 194, which recognized Palestinian refugees' right to return if they so desired, as well as the right to compensation for those who did not. In order to implement this decision, the United Nations established two international bodies for Palestinian refugees, namely the United Nations Conciliation Commission for Palestine (UNCCP) and the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA). Based on Resolution 194, the United Nations asked the former committee to find a permanent solution for the refugees and asked the second one to provide aid and relief to them until a permanent solution is reached.

While UNRWA continued to provide international assistance to Palestinian refugees in its main areas of operations, the reconciliation committee stopped carrying out any significant activities in search of a permanent solution for them. This situation caused a "protection gap" that Palestinian refugees are suffering from compared to others in different places, where there is now no active international body looking for a permanent solution to their case and their international protection is limited to providing international assistance through UNRWA.

Although international protection for Palestinian refugees is limited to the provision of humanitarian aid, this international agency (UNRWA) has been suffering for several years from several financial crises that have restricted the type and level of services it provides to Palestinian refugees in its five areas of operations. In fact, Palestinian refugees are left coping with the restricted provision of their basic rights, which has made their conditions even more difficult.

directed at the camps in particular. Although international protection for Palestinian refugees is limited to the provision of humanitarian aid, this international agency (UNRWA) has been suffering for several years from several financial crises that have restricted the type and level of services it provides to Palestinian refugees in its five areas of operations. In fact, Palestinian refugees are left coping with the restricted provision of their basic rights, which has made their conditions even more difficult.

The Palestinian refugees in Lebanon are also facing catastrophic living conditions. There are 211 thousand Palestinian refugees living inside and outside the 12 refugee camps, including 180 thousand Palestinian refugees from Lebanon and 31 thousand Palestinian refugees from Syria. Despite having lived in Lebanon for decades, they are defenceless against political tensions within the Lebanese political system. This is what makes the Lebanese State withhold most of their fundamental rights, such as education, health, property ownership, work and others. According to applicable Lebanese law, these refugees are considered “foreigners residing in the Lebanese zone.” This left Palestinian refugees in Lebanon destitute, without housing, health care, or education, among other things.

As Lebanon’s economic crisis deepens, Palestinian refugees are harshly affected. In fact, 93% of refugees are suffering from extreme poverty, and their situation is considered the worst among all areas of UNRWA operations. This was explicitly confirmed by the Commissioner-General of UNRWA, Philippe Lazzarini, who referred to the situation of the Palestinian refugees in Lebanon as “extremely dangerous.” People are dying slowly; many of them cannot afford medicines or participate in sharing the cost of treatment, especially for chronic diseases and cancer. They are witnessing unprecedented levels of poverty and coping with unemployment as a result of one of the worst economic crises in modern history. Moreover, the spread of cholera leads to acute hardship and disability.

As for Palestinian refugees in Syria, the armed conflict has had a severe impact on them. During the hardship, about 438,000 refugees have been internally displaced, and more than 95% are in urgent need of humanitarian aid to meet their basic needs. Up to 280,000 Palestinian refugees from Syria are currently internally displaced, with another 120,000 displaced to neighboring countries such as Lebanon, Jordan, Turkey, Egypt, and, increasingly, Europe. What added to the suffering of the Palestinian refugees fleeing to Syria was the response of Jordan, which closed its doors to them at the beginning of the ongoing conflict, followed by Lebanon in May 2015. It is worth mentioning that there are 31,000 Palestinian refugees from Syria breathing in Lebanon, facing an unstable and marginalized situation, and depending heavily on UNRWA to meet their basic needs.

But in Jordan, there are ten official camps for Palestinian refugees, four of which were established after the 1948 war, and the other six camps were established after the 1967 war, in addition to three other camps that are unrecognized by UNRWA. Although Palestinian refugees in Jordan have full rights, there are still two groups of Palestinian refugees who need their legal status in Jordan resolved; they are approximately 100,000 Gaza Strip Palestinians who were displaced to Jordan during the 1967 war and need to renew their temporary residence permit. This is in addition to the Palestinian refugees who came from Syria after the outbreak of the Syrian crisis and whom Jordan refuses to consider refugees.

In addition to keeping the bodies of Palestinian martyrs, Israel also violates international law by stealing their organs, utilizing them in Israeli research facilities for medical procedures, and then transplanting them into Jewish patients. Israeli physician Meir Weiss claims that Israeli researchers use the organs of Palestinian martyrs in medical schools at Hebrew universities.

It is important to note that the Israeli occupation authority utilizes the bodies of the martyrs as a form of collective punishment against the Palestinian people still alive as well as a means of extortion from the Palestinian people in order to further its own security and political objectives. Additionally, the Israeli Supreme Court upheld the validity of the political and security judgments regarding the withholding of the bodies, viewing them as potential hostages for trade and exchange.

There is no question that the Israeli policy of holding onto the bodies of the martyrs is a blatant violation of the texts, goals, and objectives of public and humanitarian international law, which required the occupation authorities to commit to burying the Palestinian martyrs' bodies in dignity and respect, as well as the necessity of not using the withholding of the bodies as a tool of punishment, security, or political extortion.

Palestinian Refugees

One of the most essential national constants for the Palestinian people, wherever they may be, is the issue of the Palestinian refugees, which is regarded as one of the most important national concerns of the Palestinian national project. This issue has been central to the Palestinian people's struggle from the time of the Nakba till the present. The Palestinian people have suffered devastating demographic impacts as a result of the 1948 conflict and the tactics utilized by Zionist gangs to commit slaughter, destruction, massacres, and displacement against the Palestinian people. Whereas the majority of the defenseless Palestinians were made into refugees who now endure the agony of diaspora as a result of the Nakba.

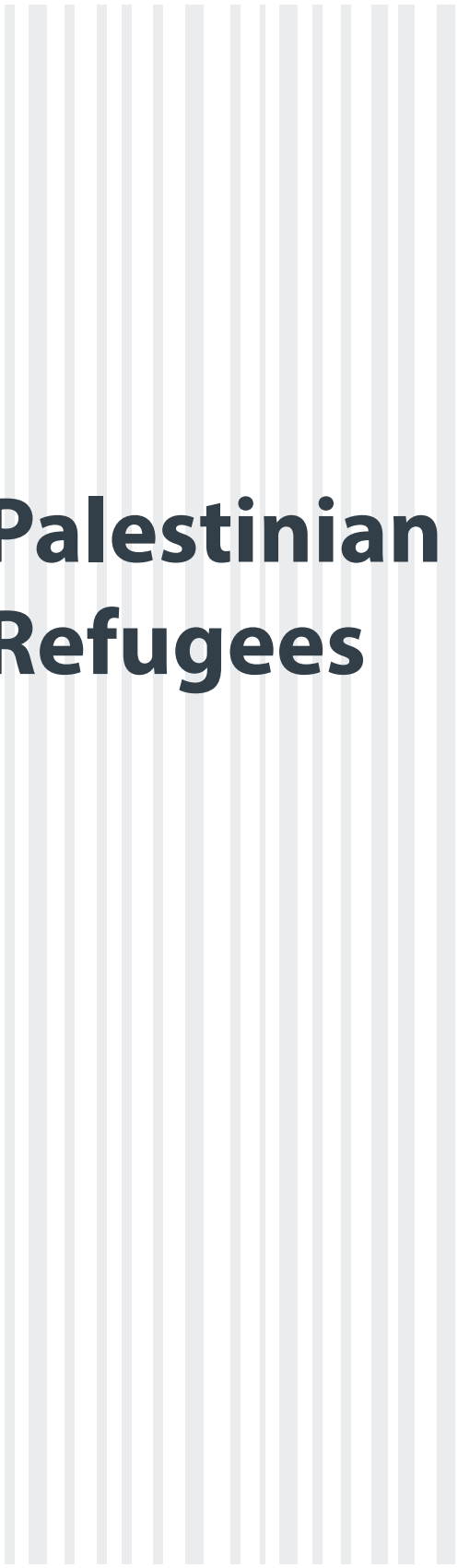
Most Palestine refugees now reside in 58 officially designated refugee camps spread over UNRWA's five operational regions, namely Jordan, Lebanon, Syria, and the occupied Palestinian territories (Gaza Strip and West Bank). In addition to the eight camps in the Gaza Strip, there are ten camps in Jordan, nine in Syria, twelve in Lebanon, and 19 in the West Bank, including Jerusalem. Approximately 5.9 million registered Palestinian refugees are served by the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA). It should be highlighted that UNRWA does not provide services to the 1.5 million Palestinian refugees who are not enrolled in its service regions.

Palestinian Refugees' Situation

In the Occupied Palestinian Territories, there are about 1,476,706 refugees living in the Gaza Strip, with 600,000 of them living in eight different camps. Despite the health, education, relief, and other services offered by the international agency (UNRWA), the situation for Palestinian refugees in the Gaza Strip is extremely bad and catastrophic in every way. These circumstances are a result of the continuation of the blockade imposed on the Gaza Strip, which increased unemployment rates and worsened the country's economic situation. The number of refugees living in poverty in the Gaza Strip increased to 81.5%, while food insecurity for both locals and refugees drastically increased. Additionally, from less than 80,000 in 2000 to almost one million now, more and more refugees are depending on UNRWA for food assistance.

The situation is no different for the Palestinian refugees in the West Bank, who live in 19 camps established near Palestinian cities and villages in the West Bank, in addition to the five camps that are not recognized by UNRWA. The Palestinian refugees in the West Bank are facing systematic violations committed by the Israeli occupation, in addition to military targeting and Israeli restrictions



A series of vertical stripes in varying shades of gray, ranging from light to dark, creating a textured background for the title.

Palestinian Refugees

The policy of raids and inspections of detention centers

The Occupation Prison Administration continued to carry out systematic incursions into the prisoners' sections inside the detention centers, as this policy constitutes the most prominent tool of the Occupation to harass the Palestinian prisoners by creating a state of instability inside the detention centers and imposing more censorship and dominance over the prisoners. During this year, specifically, the Prison Administration carried out dozens of incursions, which were accompanied by widespread vandalism of the prisoners' belongings and the confiscation of many of them. Aside from what pervades some of these incursions, such as attacking the prisoners with poisonous gases and physically assaulting them, there has been a process of abuse, transfer, and punitive isolation against some of them. All of the above constitutes a clear violation of Article 33 of the Geneva Convention IV, which prohibits collective punishment, and Article 32, which prohibits any measures that may cause physical suffering.

Palestinian prisoners' families visit

As a form of punishment used by the prison administration against prisoners, the occupation authorities continue to deny thousands of prisoners' family visits. The occupation authorities justify the punishment for a variety of reasons, including fighting prisoners' demands to improve prison conditions or based on geography, as is the case with thousands of Gaza Strip prisoners. The prison administration uses multiple justifications to deny family visits, the most prominent of which is "security prevention."

Families of prisoners who are permitted to visit are subjected to severe and degrading treatment while visiting. They are subjected to inspections and pass through numerous military checkpoints. The occupation forces also detain mothers and question them for hours, as well as delay and postpone visits. This year, there were multiple arrests of prisoners' family members during their visits to their children and siblings.

The Policy of Withholding the Martyrs' Bodies

Israel continues to detain 373 bodies of male and female Palestinian and Arab martyrs in cemeteries, including 11 Palestinian children and 11 prisoners who were martyred in the Israeli occupation prisons, the last of whom was the prisoner Nasser Abu Hamid. The body of Abu Hamid is being held at the Abu Kabir Forensic Institute. Cancer and deliberate medical negligence by the Israeli Prison Administration have led to his death in December 2022.

The cemeteries in those numbers are composed of stone-encircled mass graves. Instead of names, these graves are identified by numbers; Israeli security authorities have a special file for each number. All of the data pertaining to each and every Palestinian martyr who bears these numbers is contained in these files. Families of martyrs, representatives of foreign organizations, and the media are prohibited from entering, approaching, or photographing these places since they are a closed military zone under the control of the Israeli Ministry of Défense. The locations of four cemeteries were revealed: one of them is in a military zone at the Israeli, Syrian, and Lebanese borders; two are in military areas in the Jordan Valley; and the fourth is in the north of the city of Tiberias. All of these cemeteries are under the control of the Israeli military, and access to them is denied.

and 33 with eye diseases, in addition to 34 prisoners with kidney diseases, 120 prisoners wounded by the occupation army bullets, 58 prisoners complaining of heart diseases, and 16 complaining of blood and vascular diseases. Furthermore, there are 79 prisoners with bone diseases, 45 who suffer from psychological and nervous diseases, and 27 prisoners with respiratory problems, in addition to dozens of people who suffer from dental problems and other chronic diseases such as diabetes and high blood pressure.

The number of sick prisoners currently languishing in the clinic at “Ramla Prison” is 14, including prisoners who have been there since the date of their arrest, in addition to a group of wounded people who were arrested this year. As for their care and wellness, it is supervised by the two prisoners, Iyad Radwan and Samer Abu Diak, in addition to Muhammad Abu Hamid, who accompanied his brother, the martyr Nasser, throughout his detention in Al-Ramla.

It is worth noting that many of the prisoners who were martyred while suffering from cancer inside the Israeli Occupation prisons suffered from a serious deterioration of their health conditions over the years of their detention without knowing the details of their illnesses. The reason is that the Prison Administration only informs them of the details of their health conditions at an advanced stage, just as happened to the martyred prisoners: Maysara Abu Hamdiya, Kamal Abu Waar, Sami Abu Diak, and Nasser Abu Hamid.

Medical care for Palestinian Prisoners is one of the duties that International Law has imposed on the Israeli Occupation Authorities to provide. Not so doing, however, they would have violated one of their most important international duties towards the detainee. Perhaps this deliberate action against the prisoners makes them subject to international criminal accountability.

The policy of solitary confinement for the Palestinian detainees

The policy of solitary confinement implemented by the Israeli Prisons Administration, at its various levels, executed the most prominent and serious crimes against Palestinian prisoners, through which it aimed to liquidate the prisoners physically and psychologically. They have purposefully detained the prisoners individually for long periods of time and isolated them in cells unfit for human habitation (i.e., the cells are dark, cramped, and filthy, with walls emitting moisture and mustiness, old floor baths, and insects spreading in). As a result of the continuous isolation, the prisoner loses his sense of time, and instead of going out to the prison yard “al-Faura” with his fellow prisoners, he goes out alone.

The Prison Administration escalated its isolation of prisoners during the year 2022 after the Palestinian Prison Escape Operation “Freedom Tunnel.” That is, the number of isolated prisoners has grown to more than 70; 40 of them were still isolated while writing this report. The oldest of those prisoners is Muhammad Jubran Khalil (39 years old) from Al-Mazra’a Al-Gharbiyah/Ramallah. Khalil has been detained since 2006, when the total years of his isolation exceeded more than 15 years with a life sentence of imprisonment. Along with the hero prisoners of the “Freedom Tunnel” operation, their prison companions were also isolated by a decision of the Israeli Occupation Intelligence, being accused of having helped them.

This policy of isolation caused a group of isolated prisoners to suffer severe health and psychological problems. Those prisoners can only be rescued by ending their detention and following up on their psychological and health conditions among their families. The most prominent of these current cases is that of the Jerusalemite prisoner Ahmed Manasra, who was detained at the age of 13. The Occupation has continued Manasra’s solitary confinement in harsh conditions for more than a year, despite the medical reports that proved his deteriorating health conditions and the urgent need to end the policy of solitary confinement against him.

was released later. He had his leg amputated after being shot along with his companion, Ossaid Hamayel, before their arrest in April 2022. Furthermore, Mahmoud Hajeer from Nablus was severely injured in July 2022, and he was consequently paralyzed, and Bassel Al-Basbous from Ramallah, who was arrested after the occupation, had executed two of his companions, Salama Sharaya and Khaled Anbar, who were with him during a shooting operation in October 2022. Most of the wounded who were arrested were subjected to investigations and interrogations inside the Israeli civilian hospitals, and some of them were transferred to interrogation centres shortly after they had been admitted to hospitals. The occupation also deliberately delays providing lawyers with information about the wounded arrested, so that the lawyers can reassure their families and that the latter can visit them, and issues orders preventing lawyers from meeting with some of them.

In 2022, it was noticed that Israeli abuse during arrest operations against Palestinian detainees and their families increased significantly. The Israeli occupation uses abuse as a collective punishment against Palestinians present in the areas during the arrest process as a retaliatory measure and to instil fear among Palestinian civilians in these areas.

Large numbers of heavily armed Israeli forces typically raid homes in Palestinian villages and cities after midnight, searching for the wanted, mostly taking off and blowing up doors to create a state of terror among home residents, and breaking and destroying the contents of the houses under the guise of inspection. The Israeli forces often conduct harsh field investigations with the detainees and their families before the arrest process and shout, insult, and beat the arrestees in plain sight of their families during the arrests.

Torture of Palestinian Detainees

The Israeli Occupation Authorities have taken steps to escalate the crime of torture and ill-treatment against the Palestinian prisoners and detainees. It is worth mentioning that the crime of torture has been one of the lingering crimes and policies harnessed by the Israeli occupation against the Palestinian prisoners and detainees during the year 2022, and ever since 1967, the Occupation has killed 73 prisoners after they were tortured inside the Israeli prisons.

The Israeli Occupation, through this policy, aims fundamentally to put pressure on the detainees in order to extract confessions from them, take away their humanity, and impose more dominance and censorship on them. Over the decades, this policy has led to the deaths of dozens of detainees and prisoners, as all the Palestinian prisoners, without exception, have been subjected to various and heinous forms of torture and ill-treatment, from the moment of their arrest, through the investigation, and even after their imprisonment and detention. The Occupation Authorities have excluded none of the detainee categories, including children, women, patients, and the elderly. This contradicts the text of Article 32 of the Fourth Geneva Convention, which emphasizes: "The Contracting Parties expressly prohibit all the measures that are liable to cause physical suffering or the extermination of those protected under their authority." "This prohibition includes not only murder, torture, corporal punishment, mutilation, medical and scientific experiments required for the medical treatment of those protected, but also any other atrocities committed by civilian or military agents."

Medical neglect of the Palestinian detainees

The Israeli Occupation does not discontinue using the policy of medical negligence to exterminate prisoners, as it deliberately allows diseases to spread inside their bodies without treating them or alleviating their pain. It even contributes to increasing the number of patients and worsening their conditions.

The number of sick prisoners has risen to over 600, with 200 prisoners suffering from chronic diseases and 24 prisoners suffering from cancer to varying degrees. There are also six disabled prisoners

Administrative Detention Policy

The Israeli occupation has been pursuing a policy of administrative detention as a consistent and systematic policy against the Palestinians for decades. They have recently escalated this policy significantly and noticeably, arresting a vast number of former prisoners who were transferred to administrative detention. During the year 2022, the Occupation Authorities issued 2409 administrative detention orders. The share of Jerusalemites and the 1948 Arabs was about 63 orders. In 2022, the number of administrative detainees reached about 850.

The policy of administrative detention pursued by the Israeli occupation authorities did not exclude Palestinian children. During 2022, the Israeli Occupation arrested 19 children, four of whom were released during the same year; eight children passed the age of childhood during their arrest, and they are still under administrative detention; and 7 children have been in administrative detention to this day.

In this regard, the Israel Occupation Authorities deliberately denounced the agreements concluded with the administrative detainees who went on hunger strikes and threatened them with charges so as to stop the strikes. This is evident in the cases of the detainees Khalil Awawda, Raed Rayan, and Adal Musa, who went on strikes. The longest of which was the strike of the detainee Awawda, which lasted for 172 days. Then the occupation filed new charges against him to continue his detention and repudiated the agreement concluded with him.

It is worth noting that international law criminalizes arbitrary detention practiced by the Israeli Occupation Authorities against Palestinian administrative detainees. The presence of “compelling security reasons” for this accidental measure is required by International Law, and it must not be in the form practiced by the Israeli Occupation without the presence of compelling security reasons. The occupation practices Israeli detention as a continuous and systematic policy. They use it arbitrarily as a collective punitive tool against the Palestinian population who are under the occupation. Hence, Israel has been violating Article 9 of the 1966 International Covenant on Civil and Political Rights, which stipulates that “everyone has the right to liberty and security of person.” No one shall be subjected to arbitrary arrest or detention. “No one shall be deprived of his liberty except on such grounds and in accordance with such procedures as are established by law.” They have also been violating Articles 5 and 3 of the Geneva Convention IV regarding the need to provide fair trial standards in imprisonment and detention.

Assault and abuse during the arrest process

The occupation increased the number of detainees shooting during arrests, and this year was the highest in terms of the number of wounded detainees since 2015. More than 40 wounded detainee cases were followed up and recorded as having been shot during or before arrest ([1]); some of them were seriously injured, and four of them were martyrs, namely: Daoud Al-Zubaidi from Jenin Refugee Camp, Muhammad Hamed from Silwad in Ramallah, Rafiq Ghannam from Jenin, who was executed after his arrest, and Muhammad Maher Turkuman from Jenin.

Among these injured detainees are Nour al-Din Jarbou from the Jenin Refugee Camp, who was seriously injured and consequently paralyzed; Muhammad Walid Turkman from Jenin, who was severely burned; and Saeed Dweikat from Nablus. It is worth mentioning that the three are in the clinic at Ramla Prison. Also among these is the wounded Nasim Shoman from Ramallah, who

In addition, Israel violates the 1955 United Nations standard for the treatment of prisoners. Another violation that appears is related to the legal guarantees that were regulated by the Fourth Geneva Convention on Civilians Under Occupation. Such violations of international agreements lead to inhuman conditions for the female prisoners, since they are detained in difficult living conditions where they face physical abuse and medical negligence.

Detained Children

During 2022, 882 Palestinian children were arrested. Their detention was accompanied by their exposure to grave violations. The arrest of Palestinian children reflects not only the occupation's systematic and established policy of targeting children but also the violations that accompany their arrests, which are an established Israeli policy. Although the rate of arrests among children is not considered the highest compared to the past few years, from the beginning of 2022, the level of abuse has increased a lot and is now higher than at the time of the popular revolt, which started in 2015, where children are targeted by shooting and arresting them in order to put pressure on a family member. Moreover, the occupation authorities arrested injured children and subjected them to interrogation after they were admitted to the hospitals of the occupation. Besides, the administrative detention operations against the children increased as the number of those subjected to administrative detention reached 19, of whom 7 children remained under administrative detention. As of today, there are 150 children in three Israeli prisons: Ofer, Damon and Megiddo.

The occupation forces continued arresting Palestinian children, with various types of violations carried out against them, including places of detention, trial procedures, torture, and the prevention of health and psychological care. All of this constitutes a gross violation of the rights and best interests of the child, as approved by international provisions and agreements, the most important of which are related to the child, his rights, and his detention. The Convention on the Rights of the Child (1989), specifically Article 37, states in the second paragraph that "no child shall be detained illegally or arbitrarily." "The arrest, detention, or imprisonment of a child shall be in accordance with the law and shall be used only as a measure of last resort and for the shortest appropriate period of time." International law forces the occupation authorities to ensure that children enjoy the rights granted to them under any other international agreements related to armed conflicts, specifically the Fourth Geneva Convention and what it provides for the protection of children under occupation.

In 2022, the Israeli Occupation continued its policy of arresting Palestinian children, grossly violating their rights and disregarding their high interests guaranteed by international provisions and agreements, through child detention, detention facilities, child trial procedures, torture, and limiting their access to health and psychological care. The most important of these agreements relating to children's rights and detention is the 1989 Convention on the Rights of the Child, and the Second Paragraph of Article 37 affirms that "No child shall be deprived of his or her liberty unlawfully or arbitrarily." "The arrest, detention, or imprisonment of a child shall be in conformity with the law and shall be used only as a measure of last resort and for the shortest appropriate period of time." International law also obligates the Israeli Occupation Authorities to ensure that children enjoy the rights granted to them under any other international conventions related to armed conflicts, specifically the Fourth Geneva Convention that guarantees the protection of children under occupation.

Since 1967 and after the martyrdom of the prisoner Nasser Abu Humid, the number of captive movement martyrs has increased to 233. This is in addition to the hundreds of prisoners who died after their liberation as a result of diseases contracted while imprisoned. The number of martyred prisoners whose bodies are still being held has risen to 11. They are Anis Dawla, whose body has been detained since 1980, Aziz Owaisat since 2018, Fares Baroud, Nassar Taqatqa, Bassam Al-Sayeh since 2019, Saadi Al-Gharabli, and Kamal Abu Waar since 2020, Sami Al-Amour since 2021, Daoud Al-Zubaidi since 2022, Muhammad Maher Turkman since 22 years old, and Nasser Abu Hamid since December 2022. As for the sick prisoners, there are more than 600. They suffer from diseases of various degrees and are in need of follow-up and intensive health care. Among them are 24 prisoners with cancer and tumors of varying degrees.

The occupation authorities did not abide by the legal guarantees for the protection of Palestinian prisoners, which were regulated by the Fourth Geneva Convention on Civilians Under Occupation and the Third Geneva Convention on the Treatment of Prisoners of War of 1949, which are related to the conditions of their places of detention and their health and medical conditions.

Detained Women

The occupation is continuously targeting Palestinian women, as the number of arrests among them reached 172. Besides, the Palestinian women in the city of Jerusalem are the focus of the occupation. During 2022, a policy of arresting and summoning women was implemented in order to put pressure on a pursued family member to turn himself in. Women are also interrogated after the arrest of a family member. This policy was seen in the governorates that witnessed a significant escalation of resistance. Female prisoners, like their male counterparts, have been subjected to all kinds of systematic abusive measures, the majority of which constitute established policies aimed at depriving them of many rights.

2022 witnessed an escalation in the crime of willful medical negligence against them, as the female prisoners were deprived of health and psychological care. In addition to that, sickness cases escalated among them, and great internal challenges were imposed on them.

For the female prisoners, the most painful stage was the death of the elderly prisoner, Saadia Farajallah from Hebron, who died after a crime was carried out against her by procrastinating in providing health care and continuing to detain her despite her difficult health condition. She was martyred on July 2, 2022, in the so-called Damon prison.

Up until the end of 2022, the occupation authorities still detained 29 female prisoners, including two underage girls, namely Nodhout Hammad and Zamzam Al-Qawasmeh. The longest-serving female prisoner is Maysoon Musa, who has been detained since 2015. The two highest-sentenced female prisoners are Shurouk Doyyat and Shatila Ayad, who are both sentenced to 16 years. Among the female prisoners are two administratively detained prisoners: Shurouq Al-Badan, who has been subjected to administrative detention several times since 2019, and Raghad Al-Fani. In addition, among the female prisoners, there are seven mothers who are forbidden from embracing their children. This includes Ataf Jaradat from Jenin, who is the mother of three prisoners (Omar, Ghaith, and Al-Muntasir Billah) Jaradat. In the Israeli prisons, there are 10 wounded female prisoners, the most suffering of whom is Isra'a Jaabis, from Jerusalem, who is sentenced to 11 years and who was arrested after shooting her car, which led to its explosion and severe burns that disfigured her face, head, and chest. She also had her fingers amputated.

The Israeli occupation authorities continue to abuse the rights of the female Palestinian prisoners, in violation of the many international agreements to which Israel is a party, such as the 1987 Convention against Torture, which aims to prevent inhuman acts or acts of degrading treatment.

Since 2022, there have been several shifts in relation to the arrest operations carried out by the Israeli occupation. These arrest operations are mainly carried out due to the escalation of the struggle against the occupation in the occupied Palestinian territories. Such systematic arrests are deemed a settled policy by the occupation, which sees them as the main tool in its attempts to undermine any struggle that could lead to Palestinian self-determination and freedom.

This report explains the situation of the Palestinian prisoners in Israeli jails as follows:

The Israeli occupation forces have arrested 7,000 Palestinians from different cities, including Gaza and Jerusalem. This group's number is higher than the number of arrested Palestinians in the previous year, especially in the West Bank. In reality, 6,000 Palestinians were arrested in West Bank cities and Jerusalem in the previous year. 2000 people were also arrested in the 1948-occupied territories.

Jerusalem has taken the lion's share in the number of detainees, which exceeded 3000 cases. On the other hand, 106 arrest cases have been reported in Gaza, among whom 64 were fishermen. As for children and women, 882 children and 172 women have been arrested this year. Administrative detention orders, which are divided into new orders and renewals of detention, are said to be more than 2409 orders. These orders are regarded as the focal point of the changes that have occurred this year. To add to that, 40 wounded Palestinians were arrested.

Detaining Palestinians is accompanied by various crimes against them. In fact, this year is considered the bloodiest and most violent due to the number of systematic crimes committed by the Israeli occupation against the prisoners and their families. This is in addition to field executions. Such crimes continued to be a collective punishment against a good number of Palestinian towns. Because of the large number of arrests, some areas have become disaster zones. This includes Silwan in Ramallah and Dheisheh Camp in Bethlehem.

The occupation forces intentionally used all kinds of weapons during the arrest operations, including live ammunition, police dogs, and intimidation. In other cases, family members were used as human shields or arrested in order to put pressure on the pursued person to turn himself in.

Currently, there are 4,700 Palestinians in the Israeli prisons, including 29 women, 150 children, and around 850 administrative detainees, including seven children, two women, and 15 journalists. Besides, there are five members of the legislative council among the prisoners. These are Marwan Barghouti, Ahmad Saddat, Hassan Yusuf, Muhammad Abu Tayar, and Nasser Abdul Jawad.

330 of the Palestinian prisoners have been detained for more than 20 years, including 25 detainees since before the signing of the Oslo accord; they are the long-serving prisoners, the longest-serving of whom are Kareem Younes (whose liberation coincided with the writing of this report; he was jailed for 40 years) and Maher Younes, who have been detained continuously since 1983 and whose sentences ended in January 2023. Add to that, a number of prisoners were released in the so-called Wafaa al-Ahrar deal. However, they were re-arrested by the occupation, and they are among the long-serving and sentenced prisoners. Among them is the prisoner Nael Al-Barghouti, who spent the longest period of detention in the history of the captive movement and who spent his entire 43 years in the occupation prisons, of which he spent 34 years continuously. Other long-serving prisoners include Alaa Al-Bazian, Nidal Zalloum, and Samer Al-Mahrom. The number of prisoners sentenced to life imprisonment is 552. The highest sentenced prisoner is Abdullah Al-Barghouti, who is sentenced to 67 years' life imprisonment.

Palestinian Prisoners and their Human Rights Status

Third: The Israeli Supreme Court and the authorization of war crimes against Palestinians

Human rights groups have been working for years to bring justice to the Bakr family, who had four of their children killed by Israeli occupation forces in 2014. Israeli forces shelled a beach and harbor area in Gaza where children were playing during an attack. One of the kids was killed by the first shell, while the other three were murdered by the second shell as they tried to flee. On January 6, 2022, the Israeli Supreme Court heard arguments from the Bakr family's petitioners, Al Mezan Center for Human Rights, Adalah Legal Center and the Palestinian Centre for Human Rights. The Israeli Supreme Court decided to close the criminal investigation into the killings of the Bakr family.

Almost eight years after the Israeli Military Attorney General in 2015 and the Israeli Attorney General in 2019 decided to end the criminal investigation into these killings, the Israeli Supreme Court heard petitioners on behalf of the family. The Israeli Supreme Court decided to close the investigation and declared that it was convinced that the Israeli military had sufficient intelligence to determine that the perimeter of the area was indeed a military target. The views of the Supreme Court that were made public throughout the hearing seem to support the choices made by the Israeli military and the Attorney General, which grant the Israeli occupation forces a full license to kill Palestinians during their attacks and military operations. Even though the entire world saw the moment when Israeli occupation forces targeted the children of the Bakr family while they were playing on the Gaza beach, and dozens of international and local journalists who were staying in a hotel close to the beach, next to the Gaza port, captured the attack on camera, the Israeli court's ruling and its illegitimate excuses still stand.

There is no question that the actions of the Israeli occupation forces against the Gaza Strip violate two fundamental principles of international humanitarian law. Specifically, the principle of discrimination, which is one of the rules of customary international law applied in armed conflicts and is supported by a large number of international legal instruments, the other principle is the principle of proportionality. It is a core principle in international law that the legality of an action shall be determined depending on the balance between the objective and the means and methods used, as well as the consequences of the action. It prohibits attacks that may cause "incidental loss of civilian life, injury to civilians, damage to civilian objects, or a combination thereof, which would be excessive in relation to the concrete and direct military advantage anticipated" (API Arts. 51, 57).

The Israeli occupation forces were not concerned to distinguish between civilians and non-civilians, nor between fighters and civilians. In the most recent attack on the Gaza Strip, as in the case of their previous military attacks, the Israeli occupation forces' excessive force was not in line with their declared military objectives. On the contrary, Israeli forces used excessive force, which clearly violates international humanitarian law.

The entire Israeli policy and practice regarding the occupied Gaza Strip, including the blockade as a form of collective punishment, resulted in severe human rights violations. Additionally, the military actions taken by the Israeli occupation forces against the Gaza Strip, which clearly and gravely violate human rights, require that Israel be held accountable for its policies toward Palestinians, especially by the International Criminal Court in The Hague, which prosecutes those accused of war crimes, crimes against humanity and genocide.

The most serious and brutal Israeli violations include:

The murder of Doniana Al-Imoor (22 years old): On the first day of the attack on the Gaza Strip, the Israeli Occupation Forces launched a shell into the Al-Imoor house while they were inside. The house was one kilometer from the barbed wire fence, east of Khan Yunis, in the southern part of the Strip. Duniana Al-Imoor, a 22-year-old, was killed as a result of being hit directly by the shell, which also injured her head and other parts of her body. The occupation forces kept firing at the locals and the ambulance that arrived there. Due to continued direct fire, people were unable to enter the house, retrieve Doniana's body and help the injured for about 40 minutes.

Targeting a residential square in the Al-Sha'out neighborhood in

Rafah: Khalid Mansour, an Islamic Jihad movement leader, was killed by an airstrike on a house he was staying in without prior warning in the Al-Sha'out neighborhood in Rafah, in the southern Gaza Strip. The neighborhood is considered one of the most densely populated areas in the Gaza Strip. As a result, numerous citizens were killed and hurt, and the neighborhood's infrastructure also sustained significant damage. The assassination of Khalid Mansour was one of the most prominent cases where civilians were murdered because a freedom fighter lived among them.

Bombing the house of Hussein Muhammad Al-Mudallal: Without warning, on Saturday, June 8, 2022, Israeli airplanes bombed a three-story house in Rafah's Al-Shaout area with six missiles. The building contains three rental apartments and belongs to Hussein Muhammad Al-Mudallal. It is situated in the Al-Sha'out neighborhood next to the Kuwaiti Hospital in a heavily populated area, south of the Gaza Strip, in Rafah.

Seven Palestinians were killed in the Israeli airstrike, including a child and two women. In addition, 18 houses were completely destroyed and another 50 suffered minor damage. It should be emphasized that this attack forced 83 Palestinians, including 34 children and 25 women, out of their houses and damaged 270 houses, in which 110 children and 76 women lived.

Obstruction of Gaza reconstruction: Since the blockade on the Gaza Strip began in 2007, it has been difficult to obtain reconstruction tools and materials, which has delayed the construction of homes and the necessary infrastructure needed for the rapid population growth. In addition, it is necessary and urgent to rebuild the destruction brought on by the continuous bombing and demolition of Palestinian homes during the numerous Israeli military incursions into the Gaza Strip, particularly in 2008, 2012, 2014, 2021, and 2022. Despite allowing prohibited building materials following the 2014 attack, the temporary Gaza Reconstruction Mechanism (GRM) was insufficient to allow the entry of the materials required to finish infrastructure projects such as water, sewerage systems and transportation networks. As a result, Gaza's access to high-quality water, sewer systems and educational services has significantly declined. It should be mentioned that many Palestinian families continue to live outside their demolished homes while the Gaza reconstruction is still ongoing.

critical illnesses, from reaching hospitals outside the Gaza Strip, which put their lives in danger. The lack of fuel entry caused the power plant to shut down, endangering all public services, including communications, drinking water, sanitation, and health care. Moreover, Israel bombed houses, residential towers, roads, and agricultural lands. It also targeted fishermen by shooting at them and preventing them from going to the sea to fish. This led to a catastrophic situation for Palestinians in Gaza, which has been an open-air prison for more than fifteen years.

The Israeli occupation forces perpetrated numerous human rights violations against the civilians and their property during their aggressive military operations in the Gaza Strip in 2022. During military operations, Israel deliberately targeted civilians by killing and injuring them and causing heavy losses. Israel failed to uphold its obligation to provide international protection for the Palestinians. Many Gazan families were removed from the civil registry; in other words, they were all wiped out completely as a result of being targeted in large numbers and using unnecessary and unjustified military force.

The following are some of the ways that Israel violated Palestinians during the 2022 war on Gaza:

Violations of civilian life and property

Israeli aggression on the Gaza Strip was primarily characterized by attacks on civilians and their families. Israeli occupation forces breached the protection that civilians have under international humanitarian law. Israeli occupation forces launched their military operations with the intent of attacking civilians and their families. This included attacks on residential towers or on civilians while they were inside their houses without prior notice or warning; or by using excessive air force, which increased civilian and non-civilian losses and left Palestinians with needless suffering, misery and death. This is what the occupation forces did when they assassinated Khaled Mansour and his three children, Tayseer Al-Jabari and his wife, and other Palestinian resistance fighters while they were in their homes and with their families.

49 Palestinian civilians died as a result of the attack on the Gaza Strip in August 2022, including 17 children, three women, and an elderly man. The number of children injured reached 164, in addition to 59 women injured, and there were 383 other injuries, ranging from major to minor.

Regarding the homes and properties of the citizens, the Israeli military forces directly targeted the residential properties and residential towers and severely damaged their property, forcing them to evacuate their homes and lose their property, possessions, identity documents and family memories. As a result of the Israeli aggression, the number of homes destroyed reached 26, while the number of homes with severe damages reached 102, and the number of houses with moderate and minor damages was 1,353. It was calculated that \$3,082,470 would be needed to rebuild and repair these damages.

The Israeli attack on the Gaza Strip directly targeted news organizations and journalists. During the war on Gaza, the Israeli military occupation forces attacked several news organizations and journalists. The Israeli occupation forces assaulted 10 journalists and 10 media organizations, totaling 21 violations of media freedom in the Gaza Strip. During the attack, the bombing of the Palestine Tower, which houses many media offices, badly affected ten media organizations and destroyed no less than eight media offices.

humanitarian law, with long-term repercussions for Palestinians in the Gaza Strip. “War necessity” does not justify such damages to agriculture and agricultural lands. Indeed, Geneva Convention IV members were required by international law to “punish those who order or commit serious violations of this Convention.”

Gaza Strip prisoners in Israeli prisons

There are approximately 4,760 Palestinian prisoners in Israeli prisons and detention facilities, both male and female. They are in 26 prisons and detention facilities. There are 200 prisoners from the Gaza Strip, the oldest of whom is Daa Al-Agha, dean of the prisoners of the Gaza Strip, who has been imprisoned since 1992 and has been sentenced to life in prison. He has been imprisoned for more than 30 years now. Due to Israel’s intentional medical negligence policy in its prisons and detention facilities, there are roughly 42 prisoners from the Gaza Strip who require immediate medical attention and essential surgical procedures.

Nahed al-Aqra, 54, a prisoner from the Gaza Strip who was sentenced to three life sentences, has one of the most serious cases of any prisoner. Due to his disability and the fact that his legs were amputated while he was in prison, he has been held prisoner since 2007 and is now in his seventeenth year of imprisonment.

In addition, Israeli Occupation Forces detain a dozen martyred bodies from Gaza. Due to medical negligence, Israeli Occupation Forces keep the bodies of Sami Abed Al-Amour (2021), Fares Baroud (2019), Saadi Al-Gharabli (2020), and Sami Baroud (2021) in Israeli occupation jails.

At the beginning of 2022, visits to prisoners from the Gaza Strip resumed after a pause of more than three years because of COVID-19. Visits are currently scheduled every Tuesday according to a program administered by the International Committee of the Red Cross in Gaza City. However, the occupation resumed its security prevention strategy, which included most of the families. There are about 100 prisoners who are denied family visits.

Second: the August 2022 aggression and the Israeli military assaults on the Gaza Strip.

Since imposing a siege on the Gaza Strip, the Israeli occupation forces have occasionally attacked the region militarily. These attacks include those in 2008/2009, which lasted for 51 straight days; in 2012, which lasted for eight days; in 2014, which lasted for fifty days, and the aggression of 2021, which lasted for eleven days, leading to the aggression of 2022, which it launched for three consecutive days on the Gaza Strip.

The Israeli occupation forces have continued to frequently use military force against the Gaza Strip since it has been under Israeli blockade since 2007. These attacks include the 51 continuous days of Israeli war on Gaza in 2008/2009, followed by the eight days of Israeli aggression in 2012, the fifty days of Israeli aggression against the Gaza Strip in 2014, the eleven days of Israeli aggression against the Gaza Strip in 2021, and the three days of Israeli aggression against the Gaza Strip in 2022.

In 2022, the situation in Gaza deteriorated as a result of Israel’s aggressive military attacks. Israel imposed a complete lockdown on the Gaza Strip. The occupation forces also prevented hundreds of people from passing through the Erez Crossing, including cancer patients and others with

Israeli violations against fishermen at sea

The ongoing blockade is not only on land, air, and sea but also in Palestinian fishermen's designated fishing zones. The permitted fishing areas for Palestinian fishermen range from 6 to 15 nautical miles. The area is substantially smaller than the 20 nautical miles that were agreed upon under the Oslo Accords between Israel and the Palestine Liberation Organization. These small sea areas that Israel permits may increase or decrease depending on the security situation. The fishermen in Gaza do not have enough space to sail and fish, and the area is overcrowded with boats and fisherman, which restricts their ability to fish. Additionally, Israel has prohibited Palestinians from importing fishing equipment since 2006, except for fishing nets, which resulted in significant losses for the shipbuilding industry. Moreover, the occupation authorities ban the export of fish to the occupied West Bank markets.

Additionally, Israeli navy gunboats intimidate and target fishermen with gunfire, rockets and fire balloons. During the first half of 2022, 16 fishermen sustained a total of 225 injuries, and 12 boats were seized despite sailing within the allowed fishing areas. In five different incidents, the occupation forces' repeated attacks on Palestinian fisherman damaged their fishing tools and equipment.

Israel's illegal policies and its denial of the entry of fishing tools and equipment have serious implications for the fishing industry in the Gaza Strip.

Violations of Palestinian agricultural lands in the buffer zone in the Gaza Strip

The majority (80%) of the Gaza Strip's 185 thousand dunums of agricultural land is located in the eastern and northern regions. These areas, which were constructed to separate the Gaza Strip from the rest of 1948-occupied Palestine, are also the last remaining agricultural land in the Gaza Strip and are close to the Gaza-Israel barrier. Moreover, the highest population density and the huge urban expansion have resulted in the destruction of agricultural lands.

The Israeli occupation forces continue to impose many limitations on farmers in agricultural areas that are 300 meters from the Gaza-Israel barrier. The occupation repeatedly violates and attacks these lands with the clear intention of harming Palestinian crops and Palestinian farmers. It keeps them from getting to 62.6 thousand dunums, which make up 35–30% of the total agricultural land in the Gaza Strip and represent 17% of the overall agricultural land.

These places and the people who live there are never safe. Instead, they are always in danger as a result of Israeli strikes, which prevent them from practicing their work. The villagers are frequently informed that they must evacuate the crops and plantations ahead of schedule, causing them to suffer severe financial losses. Moreover, the plantations and agricultural fields are frequently destroyed along with the crops. Alternatively, the occupation allows Israeli sewage water to flow into Palestinian agricultural lands, destroying crops and agricultural lands. Additionally, the Israeli occupation forces stationed behind the Gaza-Israel barrier could occasionally start shooting at farmers and agricultural lands. The most recent attack was on November 17, 2022, around 10:00 p.m. This is in addition to the thousands of tons of bombs, explosives, and missiles that the occupation forces fired, which contain hazardous heavy elements and toxic materials that have an impact on the air and soil. Moreover, Israeli Occupation Forces spray toxic materials into areas near the Gaza-Israel barrier, which endangers the soil.

Israel's policy of destroying agricultural land and its crops is a serious breach of international

offence he or she has not personally committed. Collective penalties and likewise all measures of intimidation or of terrorism are prohibited.”

The collective punishments enforced on the Gaza Strip are the most notable Israeli violation of international humanitarian law and international human rights law. Israel continues to ignore Security Council Resolution 1860, which calls for the unimpeded provision and distribution of humanitarian assistance throughout Gaza, including food, fuel and medical treatment. The blockade, along with all of its effects and violations of Palestinian rights, may make it harder for civilians to get the supplies and the minimal amount of basic goods and services they need to survive, which increases the risk of starvation as a crime against humanity and other types of war crimes highlighted by the Geneva Convention IV and the Rome Statute of the International Criminal Court.

The ongoing fuel, energy, gas and water crises

With its current operational capacity, the Gaza Power Plant can only produce 80 megawatts. It is supplemented by 120 megawatts of electricity purchased from Israel, meeting about 50% of the electricity demand in Gaza (between 400 and 450 megawatts). Palestinians in the Gaza Strip had an average of 13.5 hours of electricity per day up until October 11, 2022, compared to 11 hours per day in 2021. As a result of the repeated closure of the Gaza Strip crossings, the Gaza Power Plant is forced to halt operations that rely on fuel imports during the closure period or on its ability to produce electricity in accordance with the established schedule for distributing electricity to residents.

Israel continues to have control over the quota on industrial diesel fuel allowed to enter the Gaza Strip to run the plant. The power plant was forced to halt operations for two days due to a significant decrease in fuel supplies required for its operation brought on by Israel's closure of the Gaza Strip from August 2 to August 7, 2022. The same holds true for allowing cooking gas to enter the Gaza Strip.

Additionally, the Gazans experience a severe water problem. 96.2% of the aquifer water in Gaza is unfit for human consumption and does not meet WHO quality standards. Therefore, citizens are forced to use desalination plants and drill water wells to collect water for drinking or irrigation. This places a heavy financial burden on people, particularly when the diesel required to run these stations is delayed or stopped.

There is no doubt that the severe lack of electricity and clean water in the Gaza Strip is a violation of the fundamental human right to a standard of living that is protected by international agreements, particularly the 1948 Universal Declaration of Human Rights. According to article 25 of the Declaration, “Everyone has the right to a standard of living adequate for the health and well-being of himself and of his family, including food, clothing, housing, medical care, and necessary social services; and the right to security in the event of unemployment, sickness, disability, widowhood, old age, or other lack of livelihood in circumstances beyond his control.” In addition, Article 11 of the United Nations International Covenant on Economic, Social, and Cultural Rights recognizes “the right of everyone to an adequate standard of living for himself and his family, including adequate food, clothing and housing, and to the continuous improvement of living conditions.”

There is no question that the Israeli limits on these basic human rights would have a significant impact on health, education, and other basic human rights. This establishes a grave breach of fundamental human rights and declares those acts to be crimes against humanity for which “the Court shall have jurisdiction in respect of war crimes in particular when committed as part of a plan or policy.” Article 8 of the International Court of Justice

treatment. Farouk was given a special medical referral for treatment at Hadassah Ein Kerem Hospital in Jerusalem because Gaza Strip hospitals were unable to provide the essential care for his “cerebral atrophy” condition. He was given an appointment on January 12, 2022. His request was still being considered by the occupation authorities, which prevented him from traveling. On August 10, 2022, he was given another appointment, but his request was still being considered up until his death on August 24, 2022.

The ban on travel for medical treatment also had an impact on the elderly. Akram Ahmed Muhammad Al-Sultan (62), from the northern Gaza governorate, passed away as a result of the Israeli restriction on residents traveling for medical care. His death was brought on by the delay in issuing him a pass authorization via the Beit Hanoun crossing so he could receive treatment at Al-Mutala Hospital in Jerusalem.

On July 18, 2022, he had an appointment at Al-Mutala’ Hospital in Jerusalem because he had leukemia. He requested a pass permit, and the occupation authorities responded that they were reviewing his request. He could not leave on time. He was given a new appointment on August 13, 2022. He asked for a pass once more, and he was told that his request was being reviewed. Al-Sultan was scheduled for a third medical checkup on September 25, 2022, and on October 6, 2022, he received a text message telling him to meet with the Israeli intelligence at the Beit Hanoun crossing.

He went to the crossing that same morning. However, after waiting for three hours in the waiting area, the occupation authorities told him to go back to the Gaza Strip without conducting an interview. Medical personnel at the Indonesian Hospital in the North Gaza Governorate reported his death on October 17, 2022, citing a decline in his health.

Although they are considered an occupying force for the Gaza Strip under international law and have obligations to civilians there, the Israeli occupation authorities are attempting to evade their responsibilities towards the Gaza Strip. On the contrary, the occupation continues to control the Strip’s borders, sky, and sea. According to Article 47 of Geneva Convention IV, “protected persons who are in occupied territory shall not be deprived, in any case or in any manner whatsoever, of the benefits of the present Convention by any change introduced, as the result of the occupation of a territory, into the institutions or government of the said territory, nor by any agreement concluded between the authorities of the occupied territories and the Occupying Power, nor by any annexation by the latter of the whole or part of the occupied territory.” As a result, the occupation authorities have a set of international obligations to civilians.

One of the most significant international obligations placed on the Israeli authority toward Palestinians is the supply of food and medical supplies to the population and, if the resources of the occupied territories are insufficient, to import the necessary food, medical supplies and others. They were also obligated by international law to “monitor at any moment, without impediment, the state of supplies of food and medicine in the occupied territories.” Furthermore, according to the Geneva Convention IV, “to the fullest extent of the means available to it, the Occupying Power has the duty of ensuring and maintaining, with the cooperation of national and local authorities, the medical and hospital establishments and services.” Moreover, Article 59 of the Geneva Convention IV states that “If the whole or part of the population of an occupied territory is inadequately supplied, the Occupying Power shall agree to relief schemes on behalf of the said population, and shall facilitate them by all the means at its disposal.” And it “shall consist, in particular, of the provision of consignments of foodstuffs, medical supplies and clothing.”

The Israeli blockade on the Gaza Strip, with all of its negative effects on people, is an unlawful form of collective punishment against all Gaza Strip residents and is illegal under international law. According to article 33 of Geneva Convention IV, “no protected person may be punished for an

arrival of foreign medical staff from visiting the Gaza Strip and its hospitals.

The health conditions have gotten worse since the start of the August 2022 aggression on the Gaza Strip, to the point that they now pose a threat to the lives and safety of patients, particularly considering the significant scarcity in electrical energy supply required for the operation of the various health institutions to work efficiently and effectively. This affected the health sector and its ability to provide its services to all citizens continuously and without interruption, particularly after the Israeli occupation forces damaged more than 45% of the Strip's electrical energy sources and bombed its sole power plant in 2006, which has not been operational to this day.

Limits on medical treatment outside of the Gaza Strip and their effects

The Israeli occupation authorities' persistent obstruction of Gazans' travel to West Bank hospitals or even Israeli hospitals for medical care, as well as their imposition of numerous restrictions that prevent citizens from exercising their right to health care and receiving treatment, are clear examples of how Israel violates the health rights of Palestinians in the Gaza Strip.

In order to limit Gazans' access to good health, Israel uses a number of justifications for obtaining treatment permits. These include the fact that the treatment request is being studied, the patient is being asked to appear for a security interview, the request is being rejected because the patient has a relative living in the West Bank or Israel "illegally," the necessary treatment is available in hospitals in the Strip, and there is no need to travel to hospitals outside the Strip, as well as other justifications to keep Gazans from exercising their right to health and from seeking treatment and medical care outside of the Strip. Those who are most affected by these restrictions may be patients with serious illnesses like cancer and others for which there are no medical facilities inside the Strip.

Since the beginning of 2022, the number of patients permitted to enter through the Beit Hanoun crossing to receive medical treatment in the West Bank and Israeli hospitals is as follows: January 970, February 1002, March 1084, April 821, May 1006, June 1138, July 1035, August 1196, September 1095 and October 1193 patients. Additionally, the Israeli occupation authority granted only 64% of the requests to leave Gaza to obtain specialized care in the West Bank on the scheduled dates for treatment.

Additionally, the Israeli travel restrictions caused the health of hundreds of patients to deteriorate due to the prolonged waiting for the necessary approvals to cross the Beit Hanoun crossing. The most disastrous incident occurred on 2/8/2022, when the Beit Hanoun was closed for six travel days and 700 patients with cancer and other critical illnesses were prohibited from crossing. Patients are also occasionally prevented from leaving under flimsy security justifications.

The population's health and quality of life have been negatively impacted by Israeli limitations on medical care received outside the Gaza Strip. The most noticeable result of these restrictions will be the deaths of several patients in 2022. Since the beginning of 2022, seven patients have died as a result of this, including two children. Fatima al-Masri, a 19-month-old with a hole in her heart, waited five months for Israel to issue a permit allowing her to travel. She died on March 25, 2022, because the Israeli occupation authority delayed her treatment for an urgent surgery in Al-Makassed Hospital.

Farouk Mohammed Abu Naga, 6, died as a result of the Israeli delay in granting him a permit to pass through the Beit Hanoun checkpoint to reach Hadassah Ein Kerem Hospital for medical

3. Beit Hanoun crossing (Erez): It is considered to be the only way for Gaza Strip Palestinians to reach the West Bank, which includes occupied Jerusalem. It is designed to facilitate the movement of people, including locals, foreigners, employees of foreign missions, and international organizations. The restrictions on freedom of movement prevented more than 2 million Palestinians from exercising their rights to freedom of movement, employment, and access to healthcare in West Bank hospitals. In addition, Israel imposes restrictions during the limited passage and bans bringing electrical equipment and food. The occupation forces only allowed a few groups to pass after going through stringent security checks. The crossing was open for pedestrian traffic from January 2022 until November 2022, a total of 287 days. It was then closed for 42 days.

The blockade imposed on the Gaza Strip has further denied Palestinians' political, economic, social, cultural, and civil rights. The blockade resulted in a humanitarian catastrophe for Palestinians. Additionally, the Gaza Strip suffers double Israeli oppression: the blockade and the repeated military attacks against the Gaza Strip, the most recent of which was in August 2022.

Food insecurity:

Due to the continuous impact of the sea and air blockade placed on the Strip for 15 years, Gaza's socioeconomic fabric is breaking down. In the Gaza Strip, where 64.4% of the population experiences food insecurity and 53% of the population lives in poverty as a result of the collapse of all productive sectors, essential social services, and infrastructure, humanitarian conditions continue to deteriorate at an alarming rate.

80 percent of the population still depends on aid and financial assistance from international organizations, UNRWA, and governmental institutions. In the third quarter of 2022, there were 253 thousand unemployed persons in the Gaza Strip, which is equal to 47% of the unemployment rates in Palestine. In the Gaza Strip, the unemployment rate for young people (19 to 29 years old) with intermediate diplomas or above was roughly 75%, compared to 32% in the West Bank.

The terrible humanitarian conditions in the Gaza Strip were the direct reason that thousands of young people from the Strip crossed the Mediterranean in what is known as "illegal immigration" to Greece and other European countries. According to estimates, there may have been at least 60,000 young individuals who left the Strip in recent years.

Despite the difficulty and misery of the migration routes, young people continued on this journey, and many of them drowned. Due to smugglers' greed and the boats' inability to travel long distances, dozens of them died in accidents involving drowning of illegal immigration boats, or "death boats," while traveling through the forests of Greece or the Mediterranean Sea. It is worth mentioning that many recent graduates and professionals have made immigration their primary objective.

Health conditions in the Gaza Strip:

The ongoing Israeli blockade of the Gaza Strip has cast a shadow over the deteriorating state of health services as a result of the acute shortage of medical supplies and equipment, the acute shortage of skilled and specialized medical personnel, defective medical devices, and the refusal to allow the import of new equipment or replacement parts for old equipment that cannot meet the necessary health standards. The Israeli authorities also continue to prevent and restrict the

First: the blockade and its repercussions

The Israeli occupation forces continued their violations of international humanitarian law and international human rights law against Palestinians and their property in the Gaza Strip during 2022. The severe blockade imposed on the Gaza Strip by land, sea and air since 2007 continues to affect all aspects of life and the basic rights of Palestinians. Israel controls the Strip completely; nothing leaves or enters the Strip without Israeli permission. The continuous blockade has led to the isolation of the Gaza Strip from the rest of the Occupied Palestinian Territories and the outside world, making it a large open-air prison with more than 2 million Palestinians confined in a small area that is considered to be one of the most densely populated areas in the world. Additionally, the strip experiences challenging political, economic and social conditions.

The Gaza Strip spans a 360 square kilometer area, measuring 41 kilometers in length and 5 to 15 kilometers in width. The only land-based access points to the outside world are border crossings. The primary method by which the Israeli occupation government was able to impose significant limits on the freedom of movement, travel, treatment, and entry of products and commodities into the Gaza Strip was through controlling and placing restrictions on these border crossings:

1. The Rafah crossing is the only crossing point between Egypt and the Gaza Strip. It is intended only for the movement and transportation of people. It is run in collaboration with the Egyptian and Palestinian governments. On the Palestinian side, it is controlled by the National Security Department of the Hamas government in Gaza and the Crossings and Borders Authority of the Interior Ministry. However, the Egyptian authorities sometimes use it to bring in foreign aid as well as some goods and building materials.

In light of the blockade imposed on the Gaza Strip as well as the security and political conditions, the Egyptian authorities open the crossing only in exceptional humanitarian cases, such as patients, students, and holders of foreign passports, who wish to leave the Gaza Strip. This is done after prior coordination with the Egyptian authorities.

The crossing was open for 303 days, from the start of 2022 to 11/25/2022, while it was closed for 41 days. There were not more than a few hundred Palestinians passing through each day. It is only open to travelers leaving the Gaza Strip for Egypt on a select number of days. It is essential to highlight the suffering endured by Palestinians returning to the Gaza Strip as a result of the time-consuming and challenging inspection procedures that make the typically six-hour journey take up to two days.

2. The Karem Abu Salem Crossing (Kerem Shalom) is the only crossing point intended for the movement of goods between Israel and the Gaza Strip. It is situated in the Gaza Strip, 4 kilometers west of Rafah. It was open until November 2022, for 227 days, and it was closed for 102 days. Concerned that the Palestinian resistance will use these materials, based on the Security Export Control Law 7575 of 2007, and with the blessing of the Knesset Foreign Affairs and Defense Committee, Israel continues to forbid the entry of about 62 items of products that it considers “dual-use” and could also be used for a military purpose.

It is important to note that carrying dual-use goods without a permit is illegal in Israel and entails a range of severe consequences. They apply to everyone involved in the shipping process, including the truck driver, traders whose goods were mixed together, and even the person who ordered the commodities.

A report on Israeli violations of the Gaza Strip during 2022

Moreover, international law mandates that all civilians be protected, particularly during armed conflicts and wars. The Geneva Convention IV, which highlighted the right to life and physical integrity, including murder, gave tremendous emphasis to this protection in the texts of the international covenants governing armed conflicts and occupation. According to Article 8 of the Rome Statute of the International Criminal Court, torture or inhuman treatment, including biological experiments, wilfully causing great suffering, or serious injury to the body or health, “must not go unpunished and that their effective prosecution must be ensured by taking measures at the national level.” Under the Rome Statute of the International Criminal Court, field executions are a war crime, for which Israel’s occupation forces must be held accountable.

6.4 Closure of Palestinian civil society organizations

Since occupying the West Bank in 1967, the Israeli occupation forces have adopted a policy of restricting and closing Palestinian civil society organizations under false pretences. The occupation forces shut down more than 100 active Palestinian civil society organizations in Jerusalem in order to Judaize the city and suppress its Palestinian identity. Additionally, the occupation forces raided and targeted the organizations, pursued and detained their employees, and placed several limits on work related to human rights.

As part of their policy on Palestinian civil society organizations, the Israeli occupation forces raided seven such organizations in the cities of Ramallah and Al-Bireh on August 18, 2022. These organizations are: Al-Haq, Addameer, Bisan Center for Research and Development, Health Work Committees, Defense for Children International—Palestine, the Union of Palestinian Women’s Committees and the Union of Agricultural Work Committees.

Earlier in 2021, Israeli occupation forces designated and declared these organizations as “terrorist” and “unlawful.” The Association of International Development Agencies (AIDA) and the United Nations confirmed that the occupation forces did not provide any “compelling evidence supporting these allegations to the United Nations agencies or their partners from NGOs operating in the Occupied Palestinian Territories.” In addition, they emphasized that any “anti-terrorism legislation must be in compliance with international humanitarian law and international human rights law,” the most crucial of which is the right to freedom of expression and association.

In addition to the obvious violation of the right to freedom of expression and association, the recent closure of Israeli human rights organizations would reduce the space available to Palestinians to develop a system of promoting human rights and humanitarian action in the Occupied Palestinian Territories. However, all organizations involved in the field of human rights, including the United Nations Office for Human Rights, are significantly impacted by this.

of security. 7,000 Palestinians were arrested in 2022, whether during incursions or at checkpoints in Jerusalem and Gaza. This year, the occupation forces arrested 882 children and around 172 women. The Israeli occupation forces also conducted large-scale arrest campaigns as well as issued and renewed more than 2409 administrative detention orders.

The arrests involved the use of live ammunition and police dogs, as well as intimidation. Family members were sometimes used as human shields to force Palestinian fighters to surrender. Legally, the arrest methods the Israeli occupation forces used violate international humanitarian law as stated in Article 42 of the Geneva Convention IV.

6.3 Extralegal Field Executions

Israeli field executions of Palestinians in the Occupied Palestinian Territories are increasing, with no regard to human rights or international law. The Israeli occupation forces gave their soldiers orders to employ lethal force and shoot to kill, which led to a significant increase in the use of live ammunition, especially against children.

According to UN statistics, 2022 was the deadliest year since 2006, and the Israeli occupation forces continued to target civilians. The Israeli occupation forces assassinated Ammar Mufleh in Huwara town, south of Nablus. This act outraged Palestinians, who condemned the cold-blooded execution.

This year, there were 166 illegal field executions, with 61% of the victims being Palestinian minors. The most recent of which was the murder of 16-year-old Jana Zakarneh while she was on top of her house in Jenin on December 13, 2022.

The assassination of journalist Shireen Abu Akleh, who was killed while covering a military raid on the Jenin refugee camp, is one of the most notable cases of illegal field executions. Even though she was wearing the press vest and the journalist protection helmet, she was shot in the face by a single bullet.

The assassination of Shireen Abu Akleh represented a clear violation of the principles of international humanitarian law, which condemns attacks against journalists in areas of armed conflict and states that they shall be considered civilians and are entitled to the protection accorded to civilians as outlined in Geneva Convention IV.

The Israeli occupation forces' policy of assassinating Palestinians in the occupied Palestinian territories pays little respect to the operational directives of the international community, which are represented by the Principles on the Effective Prevention and Investigation of Extra-legal, Arbitrary, and Summary Executions. It was adopted by the United Nations and forbids arbitrary or extralegal executions by stating that exceptional circumstances, including a state of war or threat of war, internal political instability, or any other public emergency, may not be invoked as a justification for such executions.

Numerous international human rights agreements recognize and reinforce the Palestinian people's rights to life, physical integrity and a fair trial. Articles 3 and 10 of the Universal Declaration of Human Rights state the right of "everyone to life, liberty, personal security, and the right to a fair trial," which is also stated in articles 14 and 16 of the International Covenant on Civil and Political Rights. The Israeli occupation state has approved the right to a fair trial, but it continues to refuse to apply it in the occupied Palestinian territories.

6.1 Military checkpoints and the Right to Freedom of Movement

Since Israel occupied the Occupied Palestinian Territories in 1967, it has restricted the movement of Palestinians inside the Occupied Palestinian Territories through physical obstacles and administrative restrictions.

In 2022, numerous military checkpoints were set up to tighten and restrict Palestinians' freedom of movement, continuing past racist policies. This is done in order to carry out the policies of segregation and exclusion that the occupation forces have implemented between Palestinian cities. The military checkpoints further the Israeli occupation's strategy of isolating the occupied West Bank cities and reducing them to "cantons" isolated from one another.

Israel continued its policy of establishing hundreds of military checkpoints throughout the West Bank. According to a United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA) report, there were 705 checkpoints on the West Bank in 2022. Furthermore, Israel imposed closures and restricted Palestinian movement in several West Bank cities and areas, including Jenin and Nablus. The last and longest of these was the military siege on Nablus, which lasted for 23 straight days from the 11th of October to the 4th of November, 2022. The Israeli occupation forces closed the city's entrance with earth mounds, metal gates, and road barriers, which further crippled movement and turned the city into a large prison.

Under international law, Israeli occupation checkpoints are a breach of fundamental liberties, such as the right to freedom of movement and the rights to dignity and respect, which are protected by international law. According to Geneva Convention IV Article 27, protected persons have the right to respect for their person, honour, family rights, religious beliefs and practices, manners, and customs in all circumstances. Additionally, Article 50 of the 1907 Hague Convention specifies that collective punishment is prohibited by international humanitarian law. No general punishment, pecuniary or otherwise, shall be imposed on the population because of the actions of one or more persons for which they cannot be held jointly and severally responsible. Military checkpoints are included in this. Article 33 of Geneva Convention IV confirms that "no protected person may be punished for an offense he or she has not personally committed." "Collective penalties, and likewise, all measures of intimidation or of terrorism, are prohibited."

It is worth mentioning that according to the International Covenant on Economic, Social, and Cultural Rights, a number of rights include the right to freedom of movement. The United Nations and international human rights agreements have emphasized the protection of the right to freedom of movement as a vital condition for other basic human rights, such as the right to work, education, health, and the right to an adequate standard of living.

6.2 Military incursions and detentions

The number of military incursions into the West Bank increased in 2022. The Israeli occupation forces continued their incursions into Palestinian communities and villages. Israeli military raids and incursions into the occupied Palestinian territories, particularly the recent repeated military incursions into the cities of Jenin and Nablus, violate international humanitarian law and the human rights of Palestinians.

During 2022, Israeli occupation forces also arrested a large number of Palestinians on the pretext

5 . The continuation of apartheid

Throughout the course of several decades of occupation, political, social, and geographic factors served as the foundation for all Israeli occupation policies in the West Bank. It was previously investigated and confirmed by numerous international organizations, including Human Rights Watch and Amnesty International, that the continuation and expansion of the Israeli settlement project in the West Bank resulted in Israeli occupation policies, practices, and legislation that formed an apartheid state that adopted and implemented a separation policy.

Over the past several decades, the Israeli occupation has imposed apartheid and limitations on every aspect of Palestinian life in order to maintain a Jewish majority that controls the majority of land and resources in the West Bank. This is accomplished by a number of laws, regulations and practices that discriminate against Palestinians.

Israel suppresses and dominates Palestinians for the sake of the Jewish settlers, who enjoy an Israeli civil legal system different from the military type of government that Palestinians are subject to. As 2022 draws to a close, we observe that Israel's discriminatory policies on all facets of Palestinian life remain in place. The occupation forces continued to use discriminatory tactics against Palestinians, including demolitions, forceful displacement, arbitrary travel bans, deportations, expropriation of property rights, and unfair allotment of natural resources, including land, housing and water. These policies have an impact on Palestinians' rights, including work, access to healthcare, food, security, clean water and many other fundamental rights.

It is important to note that Israeli apartheid against Palestinians violates the conventions and tenets of international law. The most significant of these are the Rome Statute of the International Criminal Court of July 17, 1998, along with the UN International Convention on the Suppression and Punishment of the Crime of Apartheid of 1973 and the International Convention on the Elimination of All Forms of Racial Discrimination of 1965. These conventions have criminalized apartheid and declared it a crime against humanity that disturbs global peace and security.

6. Violations by the military occupation forces

In addition to the aggressive environment that the occupation sought to impose on Palestinians in the occupied Palestinian territories through its settlement project, it did not hesitate to use its military tools to impose additional harassment, individual and collective punishment, and other means against Palestinians. Such transgressions were evidenced by violations of the human rights conventions and international humanitarian law. The following will shed light on the most important military strategies employed by Israeli occupation forces against Palestinians:

justification or a clear military need for doing so, which is a violation of international law. According to Article 147 of the Geneva Convention IV, “extensive destruction and appropriation of property, not justified by military necessity and carried out unlawfully and wantonly,” are grave breaches and are punishable by law. According to the 1998 Rome Statute of the International Criminal Court, Israeli demolition of Palestinian property in the occupied areas without justification or military need is considered a war crime.

The Geneva Convention IV and the Hague Convention confirm the right to decent living standards, which is clearly violated by the Israeli occupation’s policies. This is also supported by other international human rights instruments, particularly the Universal Declaration of Human Rights and the International Covenant on Civil and Political Rights. According to Article 7 of the Rome Statute of the International Criminal Court, the Israeli occupation practices of demolition and forced displacement of Palestinians are crimes against humanity.

4 . Settler attacks and acts of violence

The violence by settlers against Palestinians and their property continued throughout 2022. These attacks were systematic and carried out with the help of the occupation forces. These policies aim to seize Palestinian lands and intimidate Palestinians into supporting the settlement project as well as the Israeli strategy to control the West Bank. Settlers attacked Palestinians under the protection and support of the Israeli occupation forces.

Palestinians have been the target of numerous settler attacks, including beatings, shootings, stone-throwing, pepper-spraying, arson, and the writing of racist and offensive slogans on Palestinian property. The Bedouin and pastoral communities have witnessed hostile acts by settlers, such as looting, vandalism and shooting. In addition, settler attacks on Palestinian vehicles and the seizure, vandalism, and looting of their property. Moreover, many farms have been targeted with acts of vandalism, particularly olive trees, which are constantly uprooted.

Six Palestinians were killed by settlers in their coordinated and systematic attacks on Palestinians and their property, which totaled more than 1,187 incidents. Additionally, more than 1,300 Palestinian farmer trees were uprooted, damaged, vandalized, or poisoned.

Undoubtedly, Israeli settler attacks on Palestinians and their property gravely violate international human rights embodied in the International Bill of Human Rights, particularly the Convention against Torture and Other Cruel, Inhuman, or Degrading Treatment or Punishment, which forbids all types of violence.

Settle attacks also violate the rights of Palestinians to life, liberty and safety. Additionally, Palestinians do not have the right to hold the settlers accountable for the crimes and have a fair trial in court.

Settler attacks go against Geneva Convention IV, which states that the occupying power shall in all circumstances treat persons humanely. In addition, under Article 27 of the Convention, Israel shall at all times treat Palestinians humanely and protect them, especially against all acts of violence or threats.

in the occupied territories. In fact, the occupation forces are required by international law to safeguard and maintain them. Additionally, Article 8 of the Rome Statute of the International Criminal Court confirms that acts of looting and vandalism are crimes.

as affirmed by the UN General Assembly. What the Israeli occupation forces do is a clear violation of the sovereignty of Palestinians over their natural resources and the right of Palestinians to self-determination and freedom, as guaranteed by all international laws. According to Resolution 1803 (XVII), states and international organizations must firmly and sincerely respect the sovereignty of peoples and countries over their natural resources in line with the United Nations Charter and the resolution's principles.

3 . Demolitions and forced displacement

The occupation forces continue to impose their control over the Palestinians and their property in the West Bank, particularly in Area C, which accounts for over 60% of the West Bank, with the exception of East Jerusalem and the Gaza Strip. Area C witnesses the greatest rate of Palestinian home demolitions and forcible evictions due to rigorous Israeli planning regulations that support the Israeli settlement project. Out of over 60% of the land in Area C, the percentage of Palestinians who have building licenses is less than 1%.

Among the most obvious violations of international law committed by the Israeli occupation forces against Palestinians are demolitions and forced displacement, through which Israel aims to empty the land of Palestinians and advance its settlement project.

According to the UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, the Israeli occupation forces have destroyed more than 955 Palestinian-owned buildings since the start of 2022 in the occupied Palestinian territories, including 140 homes and facilities that had been provided by European Union institutions. As a result, 28,479 Palestinians were affected, and 1,031 were taken from their homes and jobs and placed somewhere else. Housing and other service facilities, as well as educational institutions, are included in the demolition policy in these locations. The Israeli occupation forces delivered demolition orders to 56 educational institutions in the West Bank and East Jerusalem in 2022.

Demolitions frequently come with forced evictions and population transfers. Many Palestinians in the occupied territories, particularly in the pastoral and Bedouin communities in Area C, were forced to leave their lands and homes. The pastoral regions of "Ras Al-Tin" were the subject of a forced displacement in July 2022 that involved 19 households totaling 100 individuals. The Israeli occupation forces targeted many communities in Masafer Yatta in Hebron for demolition and forced displacement, claiming that these sites were designated as "firing zones" and a closed military area. The Israeli occupation forces frequently use this as one of their justifications for transferring these lands into settlements, which, in every instance, runs counter to the occupying state's duties set down in international humanitarian law.

International law prohibits an occupying power from initiating armed force against its occupied territory. As stated in Article 46 of the 1907 Hague Convention, international humanitarian law forbids the seizure of private property and condemns attacks on it. Additionally, according to Geneva Convention IV article 53, the destruction of property is prohibited unless it is required by military necessity. Such destruction is rendered absolutely necessary by military operations. Israel continues to attack and destroy property in the occupied Palestinian territories without

In 2010, the Israeli company “Givot Olam” started selling oil extracted from the Rantis field to Israeli oil refineries at a rate exceeding 8,000 barrels per day, extracted from five wells that were drilled in the occupied Palestinian territories in 1948. This company has exclusive exploration and production concession rights for oil and gas until 2032, subject to renewal. It is estimated that this reserve has more than 1.5 billion barrels of oil and 182 billion cubic feet of gas, which are worth a total of more than \$155 billion. Over \$100 billion is thought to be the Palestinian side’s portion of the Rantis oil and gas reserve.

In August 2016, the chairman of the Board of Directors of the Palestine Investment Fund (PIF) and the previous Palestinian administration, represented by the Minister of National Economy, signed a collaboration deal to develop the Rantis oil field. This agreement was the first Palestinian attempt to make use of gas and oil fields in Palestine and natural resources in Area C in order to develop the Palestinian economy and create employment opportunities. However, due to Israeli control, dominance, exploitation, and theft of the Palestinian gas and oil fields located in Rantis lands, these fields have not yet been put to use by Palestinians. Since 60% of the “Majd 5” field is located within Area C, which is under full Israeli security and control, the Israeli occupation forces have declared the other side of the field (the lands of the Palestinian village of Rantis) to be a military border area, which means prohibiting any Palestinian development or investment in the oil field.

D - Gas fields in Gaza

Within its coastal borders, the Gaza Strip has many gas fields. The most famous of them is the Gaza Marine Field, which is 37 kilometers off the coast and has almost one trillion cubic meters of gas. Although the field was found in 1998, the gas wasn’t collected from it until recently. Despite the fact that the British Gas Company had a provisional agreement to extract the gas, it was later revoked. Even though there isn’t enough gas in this field to export, there is enough for the Palestinian energy industry to become completely self-sufficient.

It should be noted that the occupation authorities forbid the Palestinian Authority from exploring for any oil or gas fields (like the Gaza Marine Field) that stretch across the shores of Gaza. Moreover, the Israeli occupation forces attempt to prevent any agreements that the Palestinian Authority may sign with gas extraction companies, assuming that gas extraction would improve the Palestinian energy sector and reduce Gaza’s dependence on Israel.

E - Fisheries

The Oslo Accords, which were signed by the Palestine Liberation Organization and the Israeli occupation forces, set a 20-mile limit on the fishing area. Since 2000, the Israeli occupation forces have violated the terms of the Accords by using the area that was designated for fishing as a collective punishment measure against Palestinians. The area was purposefully reduced to a range of 3 to 12 miles, and in certain cases, sailing was prohibited. Additionally, there were violations against fishermen and their boats, which undoubtedly had an impact on their ability to work and on the national economy.

International law explicitly forbids the Israeli occupation forces from controlling and exploiting Palestinian natural resources for their own advantage and their settlements. The occupation forces are required by international law to administer these resources for the benefit of Palestinians

under Israeli control, which has had a negative impact on water needs, whether for drinking or irrigating agricultural lands. In addition to Israel's total control over all Jordan River sources, the Israeli water company Mekorot, which provides water to the Palestinians in exchange for payment, continues to be the main source of water for the Palestinian Water Authority. Palestinians purchase water that was taken from their occupied lands from the Israeli company.

Additionally, more than 56 Palestinian freshwater springs in the West Bank have been repeatedly attacked by Israeli settlers. In fact, 30 of these springs were completely taken in 2012 alone, depriving the locals of their use.

As for the water supply in the Gaza Strip, the coastal aquifer basin is subject to a number of issues, including an excessive amount of water being extracted from the Israeli side. Due to decades of excessive groundwater extraction by the occupation authority and its settlements, 95.0% of the water in the Gaza Strip is unfit for human consumption. This is what leads people to drill deep wells where the salinity of the water is high.

It is important to note that Israeli control over water resources and the policy of land expropriation have contributed to the loss in Palestinian agricultural production, which has resulted in a GDP drop from 35% in 1972 to 4% in recent years. Women in Palestine were mostly dependent on employment in agriculture. Since women were mostly dependent on employment in agriculture, the proportion of working women in Palestine decreased.

B - Quarries in the West Bank

The West Bank's lands are distinguished by their unique nature, which causes them to have a large number of quarries. There are more than 250 quarries throughout the region, especially in the limestone hills of Hebron and Bethlehem. The World Bank estimates that there are around 20,000 dunums of land suitable for use as quarries in the Palestinian Territories Area C, making it one of the most significant natural resources in Palestine.

Since 1994, Israel has prohibited giving permits to Palestinians for the construction of new quarries or the development of existing ones. The majority of the quarries are in Palestinian Area C, facilitating Israeli control over those quarries. The value of the stone stolen from them is estimated at seven million tons of stone annually from those quarries. Along with these actions, Israel has taken other measures to restrict the stone and marble industry in Palestine. The Israeli occupation forces confiscate Palestinian quarry tools, prohibit the marketing and export of Palestinian stones and marble, and deny Palestinians access to modern technology.

C - The Rantis Oil Field in the West Bank

Considered to be one of Palestine's largest oil reserves, the Rantis oil field is situated west of Ramallah. The majority of the oil reserve (more than 60%) is situated inside the boundaries of the West Bank; nevertheless, the Israeli occupation has been drilling there since the 1980s. This prompted the Israeli company "Givot Olam" to begin developing the reserve in 2004, even though it had begun exploratory drilling in the Majd Basin on Rantis lands in 1994 through the "Majd 2," "Majd 3," and "Majd 4" wells. In order for the Occupation Forces to exploit and maintain control over the basin, the Israeli authorities altered the apartheid wall, which runs 4 km across Rantis Land near the 1967 borders, to include additional areas of the basin.

new neighborhoods, constructing roads and establishing various projects. The Bennett–Lapid government made plans to construct 7,292 housing units. For the sake of expanding settlements in the West Bank and Jerusalem, this administration has approved 83 plans and kept 92 more plans for approval in the future. This contributed to the steady increase witnessed in 2022, a 26% rise above the average during the Netanyahu administrations in 2012 and 2020.

2022 witnessed the largest land confiscation against Palestinians in the West Bank. The occupation forces seized 21,959 dunums as natural reserves, which was followed by a decision to eventually allocate these lands for settlement purposes; Similar to how Abu Ghneim Mountain in Jerusalem was confiscated as a nature reserve in 1997, 60,000 trees were then uprooted from it, and it was eventually transferred to Har Homa, one of the biggest settlements in the West Bank.

2 Israeli violations of natural resources

Since the occupation of the Palestinian territories began, all of Palestine's natural resources have been subjected to severe and ongoing Israeli violations. Despite the fact that the natural resources are located within areas controlled by the Palestinian Authority, such as the Jordan Valley and the Jordan River, Israel pursues a consistent and all-encompassing policy of theft, exploitation, corruption, and control over all Palestinian natural resources, such as agricultural lands that are subject to bulldozing, destruction, vandalism, and the uprooting of trees, as well as preventing Palestinians from cultivating them. Israel controls groundwater, and Palestinians are denied access to groundwater as well as the Jordan River.

A- Water

Israel is keen on controlling natural resources; therefore, it issued Military Order No. 92, which allowed Israel to control the West Bank's three primary water sources since occupying it in 1967. By expropriating it and limiting it with military orders, Israel prohibited Palestinians from using water sources, which goes against economic, social and even cultural rights in the occupied territories. The Israeli occupation policy regarding natural resources, especially water resources, has an impact on Palestinians' rights to food, water, shelter, education and access to health care.

While Israel sought to provide its citizens in Israel and the settlements built on occupied Palestinian lands with water and modern infrastructure, Palestinian women, children, the elderly, the sick, and agricultural communities were all threatened by water scarcity as a result of Israel's discriminatory and strict occupation policies. Israeli Occupation Forces shut down, limited, and cancelled permits for water facilities and also forbade their development without military approval.

One of Palestine's most valuable natural resources is water, which has been violated by Israel since the occupation started. In the occupied Palestinian territories, Israel's policies towards groundwater and its sources are unjust, particularly groundwater aquifers. Israel is attempting to take up to 53.0% of the groundwater aquifers in ancient Palestine, even though the West Bank has 13.0% of those aquifers. Only 15% of the water from these aquifers goes to the Palestinians, whereas 85% goes to Israel.

The number and depth of wells that Palestinians in the West Bank dig to extract water are also

1.1 Legitimacy of Israeli settlements in the occupied Palestinian territories

The settlement project violates accords, conventions and customary international laws. With reference to Article 46 of the Hague Convention on Land Warfare of 1907, it expressly states that “family honor and rights, the lives of persons, private property, as well as religious convictions and practices, must be respected.” “Private property cannot be confiscated.” It is forbidden to seize or confiscate property, which Israel violates in its settlement policy.

Articles 27 and 49 of the Geneva Convention IV emphasize the responsibility of the occupying power to protect the fundamental interests of the population under its occupation. They also forbid the occupying country from relocating or expelling its population to the lands it occupies for political, racial, or colonial reasons.

Several international agreements strongly condemn this and emphasize the need for Israel to withdraw from the occupied Palestinian territories, «on which Israel today builds its settlements.» An advisory from the International Court of Justice confirmed that the settlements built by Israel on the occupied Palestinian territory «constitute a clear violation of international law.» Resolution 242 in 1967 and Security Council Resolution No. 2334 in 2016 condemn the establishment and expansion of settlements, as well as the appropriation of land, the destruction of homes, and the eviction of Palestinians, in the occupied Palestinian territories since 1967 and East Jerusalem.

1.2 Land confiscation and expropriation

The settler colonialism project in the occupied Palestinian territories remains a priority for Israeli governments. As of the date of this report, Israel has continuously attempted to expand since its inception by forcibly seizing lands. The integrity and unity of the occupied Palestinian territories are now threatened by Israel’s annexation plans. The possibility of establishing any future Palestinian state in accordance with the two-state solution, upon which the entire peace process was based and adopted by the international community, is now threatened.

Over two million dunums of the occupied Palestinian territories have been taken over and evicted since 1967. This is what Israel continues to do under a variety of military and security justifications to support its policy of land expropriation and seizure, which it frequently employs to support its settlement programs and maintain its grip over the West Bank.

From a legal perspective, the seizure and confiscation of land constitutes a grave violation of the principles of the United Nations that respect territorial sovereignty, integrity, and self-determination, which are enshrined in the United Nations Charter.

The Hague Conventions of 1907, the Geneva Convention IV of 1949, and numerous United Nations resolutions, especially United Nations Security Council Resolution 242, all forbade the seizure of land by war or force. However, Israel continues to this day to seize territory from the occupied Palestinian territories.

Additionally, 2022 saw an increase in the growth of Israeli policies in favor of outposts and settlements, as there were cases of confiscations in the occupied West Bank. Furthermore, as illustrated by the statistics in Appendix 1, we observe the continuation of Israeli policies that involve expanding settlements and housing units by seizing private property, developing

This report gives a brief overview of the human rights situation in the West Bank and the occupied Palestinian territories in 2022. The report focuses on prominent violations of human rights. The report starts with the new colonial settlements in the West Bank, which have led to the confiscation of lands and resources and the eviction of residents, as well as a number of attacks and obstacles by the Israeli occupation and settlers against Palestinians and their property.

The report primarily focuses on the overall human rights situation in the occupied Palestinian territories as well as the attacks by the Israeli occupation and settlers against Palestinians and their property, particularly in Area C of the Palestinian territories, as defined by the 1993 Oslo Accords, while linking them to violations of international laws, resolutions and customs. The report also sheds light on the responsibilities of Israel as an occupying power towards the people living in the occupied areas, as stated in international laws and customs.

1. The settlement project

Since 1967, the Israeli occupation government has unlawfully and unconstitutionally moved a significant number of Jewish civilians into the occupied Palestinian lands, pursuing a settler colonialism project. Israel has kept building settlements ever since occupying the West Bank after the 1967 war.

Despite the Oslo Accords being signed in 1993, which laid the foundation for the two-state solution between Israel and the Palestine Liberation Organization, the peace process failed to stop the occupation's settlement policies in spite of international agreements and laws that condemn them. As of the time this report was written, there were over 726,500 settlers living in the West Bank and Jerusalem in 176 settlements and 186 outposts.

It should be noted that there are other colonial settlements in the West Bank and Jerusalem, including 94 Israeli occupation army camps in addition to 50 settlement-affiliated tourism, service and industrial sites. This is due to the continuous control of settlement organizations over 150 Palestinian-owned homes in Jerusalem, supported by the Israeli occupation forces, as these homes were turned into settlement or military barracks.

Without regard for international pressure to “immediately” halt settlement expansion, the occupation government carried out its policies and settlement plans at the same rate as previous governments. The settlement project involves political, economic, and military goals as well as strategies that aim to remove native Palestinians from their land and replace them with Jewish settlers. The settlement project is a serious violation of international law.

It is important to note that Israel adopted a comprehensive policy in 2022 to legalize settlement outposts. Following the ruling of Israel's Supreme Court, which states that it may issue permits to settlement outposts if the confiscation of their land satisfies the requirement of “good faith”—a broad term that opens the door to the actual approval of the construction of outposts on Palestinian-owned lands, based on this loose term, the Israeli court approved Mitzpe Dani and Mitzpe Kramim, two settlement outposts in Ramallah, in 2022.

The Office of the State Attorney also mentioned the possibility of outposts being connected to the state's official power grid. By the end of 2022, there were 12 settlement outposts in Ramallah, Nablus, Salfit, Qalqilya, Hebron, Bethlehem and Tubas.

The human rights situation in the West Bank

kidnapping and murder of Mohammed Abu Khdeir. The first clear appearance of house arrest occurred in July 2014, and it spread after the Jerusalem Intifada in October 2015.

Because Israeli law does not allow their imprisonment, the occupation authorities resort to house arrest as a form of punishment for children under the age of 14 in Jerusalem. Children are kept under house arrest, during which time the Israeli court examines their file until the end of the judicial procedures against them, and this period is not counted in the period of the actual sentence that is later issued against the child.

The child is required to wear an electronic tracking bracelet with GBS throughout this time and is not permitted to leave the house at all. In addition to that, open house arrest without a set time limit and excessive bail and fines. According to official statistics, there were more than 214 cases of house arrest for children in 2022.

Deportation

The Israeli occupation authorities implemented the deportation policy in the city of Jerusalem on a large scale in 2022. The Israeli court issued more than 871 illegal deportations, whether from Al-Aqsa Mosque, residential areas, or the entire city of Jerusalem. In addition to that, the complete deportation from Palestine, similar to what happened to the Palestinian prisoner from Jerusalem, attorney Salah Hamouri, when he received his administrative detention order, the occupation forces deported him to France, whose nationality he holds.

He was forcefully deported outside of the Palestinian areas by the occupation authorities on 12/18/2022 after they removed his citizenship under the pretext of “violating allegiance to the state.” This constitutes a clear violation of Article 29 of the Fourth Geneva Convention, which prohibits forced displacement, and a grave violation by the occupation forces that requires punishment under Article 147 of the same convention.

Israeli occupation forces, which demand “loyalty” from residents of the occupied Palestinian territories, also violate international law, specifically Article 68 of the Fourth Geneva Convention and customary Article 45 of the Laws and Customs of War on Land (Hague IV), which was signed on October 18, 1907.

The treatment of attorney Salah Al-Hamouri by the Israeli occupation forces has created an opportunity for Israel to evict Palestinians from Jerusalem to seek foreign citizenship and residency.

Siege and attacks on Sheikh Jarrah, Shu’fat Camp, and Anata

The Israeli Occupation Forces continued their attacks on the Sheikh Jarrah neighborhood. The far-right occupation Knesset member Itamar Ben-Gvir and other settlers conducted regular attacks on the neighborhood under Israeli occupation forces’ protection.

Additionally, from October 8 to October 19, 2022, the Israeli occupation forces closed off ‘Anata, its surroundings, and the Shu’fat Camp, home to roughly 150,000 Palestinians, turning it into a closed military zone. The occupation stationed its troops and blocked any attempts by Palestinians to enter or leave the area.

Greek Orthodox Patriarchate in occupied Jerusalem were also attacked by a group of settlers.

Human rights, customs and international law all clearly demand that the occupation authorities respect the freedom and right of civilians to practice their religions and to respect and protect their places of worship. The systematic and ongoing occupation policy towards religious sites in the occupied Palestinian territories clearly violates these rights. According to the UN, the Old City of Jerusalem and its walls are on the list of World Heritage Sites. All sides must uphold the current situation regarding the sacred sites in the Old City of Jerusalem.

Targeting Palestinian institutions in Jerusalem

The Israeli occupation forces continued their relentless attacks on Palestinian institutions in occupied Jerusalem, closing 28 active institutions, associations and organizations in 2022. Additionally, they said that the institutions will remain closed because, according to them, doing so would violate “Israeli sovereignty” over occupied Jerusalem.

The so-called “Israelization” of education in the city was a result of the occupation policies. Six schools had their licenses withdrawn by the Israeli government, which claimed that these schools encouraged violence against Israelis and included antisemitic messages. Both the Al-Iman Schools in Beit Hanina and the Ibrahim School in Al-Sawanah were affected by the decision. In addition, there had been more raids on Jerusalem-based Palestinian educational institutions. Several times, the Israeli Occupation Forces conducted raids at the Al-Iman secondary schools and Al-Quds University in Abu Dis.

Palestinians living in occupied Jerusalem experienced several violations:

Fatalities and injuries

The number of Israeli assaults against Palestinians sharply increased in Jerusalem in 2022. This year, there were 19 killed, 2486 injured, and 489 settler attacks, of which 112 were physical abuse. It is noteworthy that journalist Shireen Abu Akleh, 51, was assassinated this year despite the fact that she was wearing a jacket and a helmet with the word “press” written on it.

Arrests

The occupation forces continued their arrest campaigns directed against the residents of Jerusalem. They arrested 3,544 Palestinians during 2022. The occupation courts issued 276 arrests against Palestinians, including 96 administrative detentions.

House Arrest

The Israeli occupation created a new type of prison, specifically for the people of Jerusalem and their children, which is referred to as “house arrest.” The wave of protests that followed the

Jerusalem has been subject to a comprehensive Israeli policy since its occupation in 1967. The policy aimed at Judaizing it, transforming the physical and demographic landscape of the city, and changing its Palestinian national identity through various processes that target Palestinians and their institutions. At the same time, the Israeli occupation government continues its settler colonialist policy in Jerusalem, targeting Palestinians through killing, arresting, revoking residency and deporting. Additionally, it also targets places of worship and institutions by storming, taking over and demolishing them.

Jerusalem and colonization

In 2022, there were about 70 settlement plans and about 22,000 new settlement units in many settlements inside and around Jerusalem. These plans and colonization projects included the construction of the so-called “fake cemeteries” and the construction of cities and gardens over Islamic cemeteries, as well as bulldozing and confiscating them. Al-Yusufiyah cemetery, which is close to Al-Aqsa Mosque, Ma’aman Allah cemetery, Bab al-Rahma cemetery and others were among the cemeteries that were targeted.

One of the settlement projects in Jerusalem was the cable car, which connected the Mount of Olives with Bab al-Maghariba (also known as the Moroccan Gate) and Hebron Gate (also known as the Jaffa Gate) in the Old City. It was here that the occupation started implementing a project to make it easier for settlers to access the Old City and the Al-Buraq Wall square.

The occupation started implementing a project at the end of June with the intention of registering Jewish Israelis as the owners of lands close to Al-Aqsa Mosque, including the lands inside the so-called “National Park,” around the Old City walls, and south of Al-Aqsa Mosque, and transferring them to Israeli settler organizations.

The Israeli occupation forces continued their demolition policy in Jerusalem in 2022, with 306 demolitions and 220 demolition notices.

Religious violations in Jerusalem

The Al-Aqsa Mosque continued to be violated by Israeli occupation soldiers and settlers in 2022. Attacks by settlers on the Al-Aqsa Mosque increased, with approximately 60,089 settlers breaking into its grounds in the Israeli-occupied city of Jerusalem while being heavily guarded by Israeli occupation forces. The highest of these invasions, with 8,224 settlers acting under the pretext of Jewish holidays, occurred in October 2022.

In addition to the attacks, Palestinian worshipers were forcibly removed, detained, and deported by the Israeli occupation forces. The Israeli occupation administration kept excavating and bulldozing beneath Al-Aqsa Mosque, and prevented critical maintenance from being done both within and outside the mosque.

The limits placed on Holy Saturday to restrict entry for Christian worshipers to the Church of the Holy Sepulchre were one of the most notable abuses committed by the occupation against Christians and churches in Jerusalem. Additionally, as Shireen Abu Akleh’s family and friends were grieving, Israeli occupation soldiers invaded the Al-Liqa Center for Religious and Heritage Studies in the Holy Land in Beit Hanina. The “Holy Spirit” Church and the Greek Garden of the

**Human Rights
Department
Palestine
Liberation
Organization
The human
rights situation
in Jerusalem**

On the other hand, I call on the Secretary-General of the United Nations to actively work to develop an international plan to end the occupation of the land of the State of Palestine, in order to achieve peace, security and stability in the region based on the United Nations resolutions and the Arab Peace Initiative.

Ladies and Gentlemen,

I listened in the last few days what US President Joe Biden, Israeli Prime Minister Yair Lapid and other world leaders said in support of the two-State solution, and this is positive. The real test of the seriousness and credibility of this position is for the Israeli government to sit at the negotiating table immediately to implement the two-State solution on the basis of the relevant United Nations resolutions and the Arab Peace Initiative and the cessation of all unilateral measures that undermine the two-state solution.

The State of Palestine yearns for peace, so let us make this peace in order to live in security, stability and prosperity, for the sake of our future generations and all the peoples of the region.

At the end of my speech, I want to say to our people and to the whole world, that I am proud that I have spent several decades of my life struggling with my brothers from the leaders of the Palestinian people, those who perished and those who are waiting, in order to preserve the rights of our heroic and brave people, who struck the most wonderful models of heroism despite all the conspiracies and pressures exerted on us and exerted on our people, we have maintained our independent national decision and remained loyal to our national principles, and we renew our refusal to receive any instructions or orders from any party.

All glory to the righteous martyrs of the Palestinian people who enlightened the path of freedom and independence with their pure blood. They will remain symbols that the Palestinian generations will remember with gratitude and reverence, generation after generation, and we remain accountable to them.

As for our brave prisoners, the living conscience of our people, who sacrifice their freedom for the sake of the freedom of their people, these people cannot be described in words. They are living martyrs, they are heroes and firm leaders, and we have an obligation to secure their freedom, and we will not abandon them. We will not leave their sons and daughters and their families, and we tell them and our detained children and the heroic prisoner Nasser Abu Hmaid and his companions that dawn is coming, and it is time for their chains to be broken. Greetings from me and our entire people to all our heroic martyrs and families. I salute from this podium Nasser's mother, the mother of prisoners and martyrs, and it is unfortunate that the occupation authorities did not allow her to see her captive, heroic son for one minute as he is struggling with death due to medical negligence.

In conclusion, I say to you, ladies and gentlemen, who represent the international community and international legitimacy, that the occupation will inevitably end, now or after a while. So come now and uphold your obligations and implement your resolutions to achieve just and comprehensive peace instead of seeing it achieved through more victims and bloodshed.

Oh God, bear witness...

it and suspend its membership in the international organization. (We have submitted our request to the Secretary-General of the United Nations in this regard).

The State of Palestine will also initiate procedures for joining other international organizations, particularly the Intellectual Property Organization, the World Health Organization, and the International Civil Aviation Organization.

The Security Council has adopted clear resolutions whose implementation will achieve a just and comprehensive peace, the latest of which is resolution 2334. The role of the Security Council is not limited to adopting resolutions only, but it must take practical steps to implement them, and it is not acceptable that Security Council resolutions apply to some countries only (double standards), and if the Security Council fails to carry out its tasks, there is a clear role for the United Nations General Assembly to which we will resort.

If attempts continue to obstruct our endeavors to obtain full membership of the State of Palestine in the United Nations, protect the Palestinian people, their rights and their state, and adopt practical steps to end the occupation and achieve peace, it becomes imperative for us to go to the General Assembly again, seeking a determination on the legal and political steps that must be adopted, to reach to that end. At this point, we hope, and we are all confident, that the General Assembly will fully assume its responsibilities.

Ladies and gentlemen,

I am confident that you will understand why we are taking these steps now. During all the past years, we have left no door but knocked on it in order to persuade Israel to re-turn to the negotiating table on the basis of international legitimacy resolutions and signed agreements, but it refused and refuses to do so.

Ladies and Gentlemen, with appreciation for what the international community has done, or tried to do in terms of political and material support and backing for our people and their just cause, it has, unfortunately, been unable to end the occupation, deter the heinous and continuous Israeli aggression against our people, provide international protection for it, and bring it to its legitimate rights to freedom and independence, like the rest of the peoples of the world. The occupying power continues to behave as a state above the law.

It is surprising that countries like the United States of America claim to be the protectors of international law and human rights, provide unlimited support to Israel, protect it from accountability and help it to move forward with its aggressive policies, and in contempt for the international community as a whole, and Israel could not have done this without cover or support from these countries.

Some of these countries were basically partners in issuing the resolutions that caused the Palestinian people's Nakba (catastrophe), the ominous Balfour Declaration and the Mandate Instrument, and they continued to prejudice the rights of the Palestinian people when they refused to compel Israel to end its occupation and stop its aggression, and to respect the relevant United Nations resolutions. Therefore, they bear the responsibility with Israel for the plight of the Palestinian people. Accordingly, we call on Britain, America and Israel to acknowledge their responsibility for this great crime committed against our people, apologize and make reparations, and provide compensation to the Palestinian people as recognized by international law.

It saddens us, ladies and gentlemen, that the United States of America and a number of European countries that advocate adhering to the Two-State solution and recognize Israel have not yet recognized the State of Palestine, and threaten to use the veto against our legitimate pursuit of full membership in the international organization. Palestine, the observer State for ten years, has proven its worth for full membership, after it worked seriously and responsibly with the rest of the world in relevant international committees and bodies, and successfully and efficiently chaired the Group of 77 and China.

What prevents them from recognizing the State of Palestine and accepting its full membership in the United Nations? Therefore, we renew our request for this membership now, and why are double standards being exercised against us?

for violating international law? Who is protecting Israel from being held accountable? Why these double standards when it comes to Israel?

Israel has not refrained from the repeated violation of our land and its recent closure of the headquarters of six Palestinian human rights organizations operating in the Palestinian territory, in accordance with Palestinian and international law, after it had accused them in the past of being terrorist organizations, while the whole world rejected and condemned this accusation, after confirming it was baseless.

Ladies and gentlemen

Since its inception, Israel has committed brutal crimes against our people, when it destroyed 529 Palestinian villages, expelled their residents from them during and after the 1948 war, and expelled 950,000 Palestinian, more than half of the Palestinian people at the time, from their homes, according to the records of the United Nations Relief and Works Agency (UNRWA). UNRWA) and committed more than fifty massacres since 1948 to this day, which claimed the lives of tens of thousands of children, women, the elderly and innocent people, and everyone remembers the massacre of children in the war on Gaza last year, which killed 67 children.

I put before you lists of these destroyed villages and massacres, and I call upon Israel from your podium to acknowledge its responsibility for the destruction of these villages and the massacres and the displacement of Palestinian citizens, and to apologize to the Palestinian people, and to bear the legal, political, moral and material responsibility, and we will demand the International Criminal Court to begin investigating these crimes immediately.

Does the Israeli people want to be and remain a colonizer of another people forever? What are the moral and human values that justify silence on this injustice and the harm that their government inflicts on the Palestinian people?

Ladies and Gentlemen,

We do not accept that we remain the only party that adheres to the agreements we signed with Israel in 1993, agreements that no longer exist on the ground, due to Israel's continued violation of them. Despite our demand for it to end its occupation and to stop its aggressive measures and policies, as well as to stop all unilateral actions that were stipulated in the Oslo Accords, and which President Biden mentioned to me personally, but they continued to perpetuate this occupation and these measures and policies, leaving us with no other choice but to reconsider the entire relationship with Israel.

Thus, it has become our right, and even our obligation, to search for other means to obtain our rights and achieve peace based on justice, including implementing the decisions taken by our Palestinian leadership bodies, especially the Palestinian Central Council.

We take these decisions in order to preserve our national presence on our land, and in order to preserve our historical rights in our homeland, under the umbrella of the Palestine Liberation Organization, the sole legitimate representative of our Palestinian people, under whose banner the Palestinian people gather everywhere in the world. Home, in refugee camps and in the diaspora.

Honorable Audience, the United Nations, with its various bodies, has issued hundreds of resolutions related to Palestine and not a single one of them has been implemented (754 resolutions of the General Assembly, 97 resolutions of the Security Council, 96 resolutions of the Human Rights Council).

Therefore, I present today to this UN organization, the title of international legitimacy in this world, with a formal request to implement General Assembly resolution 181, which formed the basis for the two-state solution in 1947, as well as resolution 194 calling for the right of return of Palestine refugees. Perhaps I need to remind you that Israel's commitment to implement these two resolutions was a condition for the acceptance of its membership in your esteemed international organization. We ask you, in the event of Israel's refusal to comply and the failure to implement these two resolutions, to impose sanctions on

In the name of Allah the Merciful

His Excellency Mr. Csaba Kőrösi, President of the United Nations General Assembly, Your Excellency Mr. António Guterres, Secretary-General of the United Nations, Ladies and gentlemen, heads and members of delegations,

Peace, mercy and blessings of God,

I speak to you on behalf of more than fourteen million Palestinian people, whose par-ents and grandparents lived through the tragedy of the “Nakba” seventy-four years ago, and they are still living the effects of this “Nakba”, which is a disgrace to humanity, es-pecially those who conspired, planned and carried out this heinous crime.

Moreover, more than five million Palestinians have been suffering under the Israeli military occupation for fifty-four years.

Today, on behalf of the Palestinian people, to whom I am proud to belong, I tell you that our confidence in achieving a peace based on justice and international law is wan-ing, due to the Israeli occupation policies. Do you want to kill what remains of hope in our souls?

It has become clear, ladies and gentlemen, that Israel, which disavows the resolutions of international legitimacy, has decided not to be our partner in the peace process. Is-rael is the one that destroyed the Oslo Accords it signed with the Palestine Liberation Organization. It is the one that, with its current policy, has premeditated and deter-mined to destroy the two-state solution, which proves with conclusive evidence that they do not believe in peace, but in the policy of imposing a fait accompli by brute force and aggression, and therefore there is no longer an Israeli partner with whom to talk. It thus ends the contractual relationship with us, and makes the relationship be-tween the State of Palestine and Israel a relationship between an occupying state and an occupied people, and nothing else. We will not deal with Israel except on this basis, and we demand the international community to deal with it on this basis as well. This is Is-rael's choice, not ours.

Israel is carrying out a frantic campaign to confiscate our lands and spread its colonial settlements and plunder our resources, as if this land was empty and had no owners, just as it did in 1948. It is also unleashing the hand of the army and terrorist settlers who are killing our Palestinian people in broad daylight, stealing their lands and water, burning and demolishing their homes, and forcing them to pay the price for the demo-lition, or force them to demolish it with their own hands and uproot their trees, all with official protection.

Moreover, the Israeli government allowed the formation of racist Jewish terrorist or-ganizations that practice terrorism against our people, and provided them with protec-tion as they attack the Palestinians and call for their expulsion from their homes. At the top of these terrorist organizations are the Hilltop Youth, the price tag groups, Lahava, and the Temple Trustees, and these terrorist organizations are led by members of the Israeli Knesset, and, in this context, we call on the international community to put these terrorist organizations on the lists of global terrorism.

Israel has left us nothing of the land to establish our independent state in light of its frenzied settlement attack, so where will our people live in freedom and dignity? Where will we establish our independent state to live in peace with our neighbors? The settlers now constitute about 751,000, which constitutes 25% of the total population in the West Bank and Jerusalem. Israel kills our people without accountability, as it did with the Palestinian journalist Shireen Abu Aqleh, who was killed by an Israeli sniper. Shireen has a dual Palestinian-American citizenship. I challenge the US to prosecute those who killed her. The religious holy sites, Christian and Islamic, especially in Jeru-salem, our eternal capital and the jewel of the crown. Here, we would like to emphasize our adherence to the Hashemite custodianship of these holy sites.

Israel is imposing forged educational curricula in our schools in occupied Jerusalem, in violation of international law, and disrupts the presidential and legislative elections in Palestine, by preventing Palestinian citizens of Jerusalem from participating in them, as took place in three previous elections (1996, 2005, 2006), and enacts racist laws that it perpetuates a system of racial discrimination, an Apartheid against our people in front of the international community, and evades accountability and punishment, so why not hold Israel accountable

A series of vertical bars of varying heights and shades of gray, located in the background of the page.

Speech by President Mahmoud Abbas

**to the UN General
77th Assembly at its
session in New York**

Third: The Israeli Supreme Court and the authorization of war crimes against Palestinians 3

5- Palestinian Prisoners and their Human Rights Status 35

 Detained Women 35

 Detained Children 37

 Administrative Detention Policy 38

 Assault and abuse during the arrest process..... 39

 Torture of Palestinian Detainees 39

 Medical neglect of the Palestinian detainees 40

 The policy of solitary confinement for the Palestinian detainees..... 40

 The policy of raids and inspections of detention centers 41

 Palestinian prisoners’ families visit 42

 The Policy of Withholding the Martyrs’ Bodies..... 42

6- Palestinian Refugees 43

 Palestinian Refugees’ Situation 43

 International protection and assistance to Palestine refugees 44

..... 47

index

1- Speech by President Mahmoud Abbas

to the UN General Assembly at its 77th session in New York	3
In the name of Allah the Merciful.....	4

2- Human Rights Department Palestine Liberation Organization The human rights situation in Jerusalem

Jerusalem and colonization.....	9
Religious violations in Jerusalem	9
Targeting Palestinian institutions in Jerusalem.....	10
Palestinians living in occupied Jerusalem experienced several violations	10
Fatalities and injuries	10
Arrests.....	10
House Arrest.....	10
Deportation.....	11
Siege and attacks on Sheikh Jarrah, Shu'fat Camp, and Anata.....	11

3-The human rights situation in the West Bank

1. The settlement project	13
2. Israeli violations of natural resources	15
3. Demolitions and forced displacement	18
4. Settler attacks and acts of violence	19
5. The continuation of apartheid.....	20
6. Violations by the military occupation forces.....	20

4- A report on Israeli violations of the Gaza Strip during 2022

First: the blockade and its repercussions	25
Food insecurity	26
Health conditions in the Gaza Strip	26
Limits on medical treatment outside of the Gaza Strip and their effects	27
The ongoing fuel, energy, gas and water crises	29
Violations of Palestinian agricultural lands in the buffer zone in the Gaza Strip	30
Gaza Strip prisoners in Israeli prisons	31

Second: the August 2022 aggression and the Israeli military assaults on the

Gaza Strip	31
Violations of civilian life and property	32
The most serious and brutal Israeli violations include	33

Annual Report

The human rights situation in the Occupation Palestinian Territories

Head of the Department of Human Rights and Civil Society:

Dr. Ahmad Tamimi

“Israel, the occupying power, has continued to flout all international laws and has continued its systematic and ongoing crimes against our Palestinian people”.

General Supervision:

Director General of the Department of Human Right and Civil Society:

Mr. Qasem Awad

Legal Preparation:

Dr. Raed Abu Badawia

Legal Review:

Dr. Majd Odeh.

Dr. Samya Abu Al- Gussien

Translate:

Palestine Polytechnic University – Hebron.

To communicate

PLO Building . Ramallah . Palestine | Tel: 0562333202 | Ext: 329



The Explanatory Framework for the Palestine 77th speech delivered by the President at the session of the United Nations